

سُبُلُ السَّلَامِ

الموصلة إلى

بُلُوغِ الْمَسْكَاتِ

تأليف

محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني

عَقْدَةُ رُفْعِ أَمَانِيهِ وَطَبَقَةُ

مُحَمَّدٍ صَبِيحِي حَسَنٍ حَلَّاقٍ

طَبْعَةُ حَبْرَةِ مَدِينَةِ رُسُفَّةَ

الطبعة الرابعة

كُلَامُ الزَّكَاةِ، وَكُلَامُ الصَّوْمِ، وَكُلَامُ الْحَجِّ  
الطبعة الأولى سنة ١٣٦٣ - ١٣٦٥

دار ابن الجوزي

# حقوق الطبع محفوظة لدار ابن الجوزي

الطبعة الأولى - مُحَرَّرَ ١٤١٨ هـ

الطبعة الثانية - مُحَرَّرَ ١٤٢١ هـ

طبعة محدثة وصحيفة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٢١ هـ. لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر



## دار ابن الجوزي

للتشريع والتوزيع

المملكة العربية السعودية

الدعامة - شارع ابن خلدون، ت: ٨٤٨١٤٦ - ٨٤٧٥٨٩ - ٨٤٧٥٩٢

صوت: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤١١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠

الإسكندرية - الهفوف - شارع الجامعة - ت: ٥٨٨٣٦٣٢

جدة - ت: ٦٥١٦٥٤٩

الرياض - ت: ٤٢٦٦٣٣٩

## [الكتاب السادس]

## كِتَابُ الْحَجِّ

الحجُّ بفتح الحاء المهملة وكسرهما لغتان، وهو ركنٌ من أركان الإسلام الخمسة بالاتفاق، وأولُ فرضه سنة سِت عند الجمهور، واختار ابنُ القيم في الهدي<sup>(١)</sup> أنه قُرِضَ سنة تسع أو عشر، وفيه خلافت.

## [الباب الأول]

## بَابُ فَضْلِهِ وَبَيَانُ مَنْ قُرِضَ عَلَيْهِ

٥١٤٤٢/٤/١٨

## فضل العمرة وتكرارها

❦ [٦٦٥] - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ، مُتَّقًا عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>» [صحيح]

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ»، قِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يَخَالُطُهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِثْمِ، وَرَجَّحَهُ النُّووي<sup>(٣)</sup>. وَقِيلَ: الْمَقْبُولُ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي تَظْهَرُ ثَمَرَتُهُ عَلَى صَاحِبِهِ بِأَنْ يَكُونَ

(١) في فزاد المعاد (١٠١/٢).

(٢) البخاري (١٧٧٣)، ومسلم (١٣٤٩/٤٣٧).

قلت: وأخرجه الترمذي (٩٣٣) وقال: حديث حسن صحيح. والنسائي (١١٥/٥) رقم

٢٦٢٩، وابن عزيمة (١٣١/٤) رقم ٢٥١٣ وغيرهم.

(٣) في شرح صحيح مسلم (١١٨/٩ - ١١٩).

حالُه بعدَه خَيْراً مِنْ حالِه قبلَه. وأخرَجَ أحمد<sup>(١)</sup>، والحاكم<sup>(٢)</sup> مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا بَرُّ الْحَجِّ؟ قَالَ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، وَلَوْ ثَبَتَ لَتَنَبَّأَ بِهِ التَّفسِيرُ، (لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ، مُتَقَلِّبٌ عَلَيْهِ).

العمرة لغة الزيارة، وقيل: القصْدُ. وفي الشَّرع: إحرامٌ، وسَمِيٌّ، وطَوَافٌ، وحَلٌّ، أو تَقْصِيرٌ، سَمِيَتْ بِذلِكَ لِأَنَّهُ يَزَارُ بِهَا الْبَيْتَ، وَيَقْصَدُ. وفي قَوْلِهِ: «العمرة إلى العمرة» دَلِيلٌ عَلَى تَكَرُّرِ العمرة، وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي ذَلِكِ، وَلَا تَحْدِيدَ بِوَقْتٍ.

فَوَلَّيْتُ الْمَالِكِيَّةَ<sup>(٣)</sup>: يَكْرَهُ فِي السَّنَةِ أَكْثَرُ مِنْ عَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَاسْتَدَلُّوا لَهُ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهَا إِلَّا مِنْ سَنَةٍ إِلَى سَنَةٍ، وَأَفْعَالُهُ ﷺ تُحْتَمَلُ عَنْدهُمْ عَلَى الْوَجُوبِ أَوْ النَّدْبِ [وَأَجِبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَلِمَ مِنْ أَحْوَالِهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتْرُكُ الشَّيْءَ وَهُوَ يَسْتَحِبُّ فَعَلَهُ لِيَرْفَعَ الْمَشَقَّةَ عَنِ الْأُمَّةِ، وَقَدْ نَدَّبَ إِلَى ذَلِكِ بِالْقَوْلِ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ عَمُومُ الْأَوَاقِ فِي شَرْعِيَّتِهَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ. وَقِيلَ: إِلَّا لِلْمُتَلَبِّسِ بِالْحَجِّ، وَقِيلَ: إِلَّا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَقِيلَ: وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَقِيلَ: إِلَّا أَشْهُرَ الْحَجِّ لِغَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ مُطْلَقًا، وَفَعَلَهُ ﷺ لَهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ يَكْرَاهِيهَا فِيهَا، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَخْتَوِزْ عُمُرَهُ الْأَرْبَعَ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَمْرَةُ الرَّابِعَةُ فِي حَجٍّ، فَإِنَّهُ ﷺ حَجَّ قَارِنًا كَمَا تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ الْأَدَلَّةُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مِنَ الْأُتَمَّةِ الْأَجَلَّةُ. أَصَحُّ نَزْرًا]

٢/٦٦٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالُ فِيهِ: الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>(٤)</sup>، وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(٥)</sup>، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَضْلُهُ فِي الصَّحِيحِ<sup>(٦)</sup>. [صَحِيح]

(١) في «المستدرك» (٣/٣٢٥ و ٣٣٤).

(٢) في «المستدرك» (١/٤٨٣) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه لأنهما لم يحتجا بأبواب بن سويد، لكنه حديث له شواهد كثيرة. وقال الذهبي: صحيح.

(٣) انظر: «قوانين الأحكام الشرعية» لابن جزى (ص ١٦١).

(٤) في «المستدرك» (٦/١٦٥).

(٥) في «السنن» (٢٩٠١)، وهو حديث صحيح.

(٦) في «صحيح البخاري» (١٧٦٢) من حديث عائشة.

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النَّسَاءِ جِهَادٌ هُوَ إِخْبَارُ بَرَاءِ  
بِهِ الْإِسْتِهَامِ (هَآءُ) نَعَمْ عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ) كَأَنَّهُمَا قَالَتْ: مَا هُوَ؟ فَقَالَ:  
(الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ) أَطْلُقِي عَلَيْهِمَا لَفْظَ الْجِهَادِ مَجَازًا، شَبَّهْتُمَا بِالْجِهَادِ، وَأَطْلَقَهُ عَلَيْهِمَا  
بِجَامِعِ الْمَشَقَّةِ. وَقَوْلُهُ: «لَا قِتَالٌ فِيهِ» إِيضَاحٌ لِلْمَرَادِ، وَيُذَكِّرُهُ خَرَجٌ عَنْ كَوْنِهِ  
اسْتِعَارَةً، وَالْجَوَابُ مِنَ الْأَسْلُوبِ الْحَكِيمِ (رَوَاهُ لَحْمَةُ، وَفِيْنْ مَلْجَةُ، وَاللَّفْظُ لَهُ)،  
أَي: لَا بَيْنَ مَاجَةٍ، (وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَاصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ) أَي: فِي صَحِيحِ  
الْبُخَارِيِّ. وَأَفَادَتْ عِبَارَتُهُ أَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ الصَّحِيحُ فَالْمَرَادُ بِهِ الْبُخَارِيُّ، أَوْ أَرَادَ  
بِذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ:  
«أَنَّهُمَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ أَفْلَا نَجَاهُذُ؟ قَالَ: لَا، لَكُنْ  
أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ. وَأَفَادَ تَقْيِيدَ إِطْلَاقِي رَوَايَةَ أَحْمَدَ لِلْحَجِّ، وَأَفَادَ أَنَّ  
الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ يَقُومُ مَقَامَ الْجِهَادِ فِي حَقِّ النِّسَاءِ، وَأَفَادَ أَيْضًا بَيَظَاهِرِهِ أَنَّ الْعُمْرَةَ  
وَاجِبَةٌ إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ الْآتِي يَخَالِفُهُ وَهُوَ:

### حكم العمرة وأقوال العلماء في ذلك

٣/ ٦٦٧ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ  
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: «لَا، وَأَنْ تَقْتَمِرَ  
غَيْرَ لَكَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>(٢)</sup>، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَالرَّاجِحُ وَفَّقَهُ. [ضعيف]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ) بِفَتْحِ الهمزة، نَسَبَةً إِلَى  
الْأَعْرَابِ، وَهُمْ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ الَّذِينَ يَطْلُبُونَ مَسَاقِطَ الْغَيْثِ وَالْكَلَا، سَوَاءٌ كَانُوا مِنْ  
الْعَرَبِ أَوْ مِنْ مَوَالِيهِمْ. وَالْعَرَبِيُّ مَنْ كَانَ نَسَبُهُ إِلَى الْعَرَبِ ثَابِتًا، وَجَمْعُهُ أَعْرَابٌ،  
وَيَجْمَعُ الْأَعْرَابِيُّ عَلَى الْأَعْرَابِ وَالْأَعْرَابِ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَخَبِيرَتِي عَنِ  
الْعُمْرَةِ؟) أَي: عَنْ حُكْمِهَا كَمَا أَفَادَهُ (وَلَوْجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: لَا) أَي: لَا تَجِبُ، وَهُوَ مِنْ

(١) فِي صَحِيحِهِ (رَقْم ١٤٤٨ - الْبَيْهَقِيُّ). (٢) فِي «الْفَتْحِ الرَّبَاني» (٥٨/١١) رَقْم ٥٠.

(٣) فِي «السَّنَنِ» (٩٣١)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.  
قُلْتُ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لِضَعْفِ الْحِجَاجِ بْنِ أَرْطَاةَ. انْظُرْ: «الْمَجْرُوحِينَ» (١/ ٢٢٥)  
وَالْمِيزَانَ (١/ ٤٥٨)، وَ«الْمَرْجُوحَ وَالتَّعْدِيلَ» (٣/ ١٥٤).

الاكتفاء، (وإن تعتمد خير لك) أي: من تركها، والأخيرة في الأجر تدل على نديها، وأنها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح، والإتيان بهذه الجملة لدفع ما يتوهم أنها إذا لم تجب ترددت بين الإباحة والتدب بل كان ظاهراً في الإباحة، لأنها الأصل فأبان نديها (رواه أحمد، والترمذي مرفوعاً، (والراجح وقفه) على جابر، فإنه الذي سأله الأعرابي وأجاب عنه، وهو مما للاجتهاد فيه مسرغ (ولخرجه ابن عدي<sup>(١)</sup> من وجه آخر)، وذلك أنه رواه من طريق أبي عصمة<sup>(٢)</sup>، عن ابن المنكدر، عن جابر. وأبو عصمة كذبوه، (ضعيف)؛ لأن في إسناده أبا عصمة، وفي إسناده [عند] أحمد، والترمذي أيضاً الحجاج بن أرطاة<sup>(٣)</sup> وهو ضعيف.

وقد روى ابن عدي<sup>(٤)</sup>، والبيهقي<sup>(٥)</sup> من حديث عطاء عن جابر: «الحج والعمرة فريضة» سيأتي بما فيه<sup>(٦)</sup>. والقول بأن حديث جابر المذكور صححه الترمذي مردود بما في الإمام أن الترمذي لم يزد على قوله حسن في جميع الروايات عنه، وأفظأ ابن حزم<sup>(٧)</sup> فقال: إنه مكذوب باطل. وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة. ونقل الترمذي<sup>(٨)</sup> عن الشافعي أنه قال: ليس في العمرة شيء ثابت، إنما تطوع، وفي إيجابها أحاديث لا تقوم بها الحجة كحديث عائشة الماضي وكالحديث:

(١) في «الكامل» (٢٥٠٧/٧) وإسناده ضعيف جداً.

(٢) قال عنه أحمد: لم يكن يذاك في الحديث، وكان شديداً على الجهمية. وقال مسلم وغيره: متروك الحديث، وقال الحاكم: وضع أبو عصمة حديث فضائل القرآن الطويل وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

[الميزان] ٢٧٩/٤ رقم ٩١٤٣، و «الكامل» لابن عدي (٢٥٠٥/٧ - ٢٥٠٨).

(٣) تقدم الكلام عليه قريباً.

(٤) في «الكامل» (١٤٦٨/٤) وقال: وهذه الأحاديث، عن ابن لهيعة، عن عطاء غير محفوظة.

(٥) في «السنن الكبرى» (٣٥٠/٤).

(٦) وهو الحديث الآتي برقم (٦٦٨/٤) من كتابنا هذا.

(٧) في كتابه «المحلل» (٣٧/٧). (٨) في «السنن» (٢٧١/٣).

## حجة من قال بوجوب العمرة

٦٦٨/٤ - وأُخرجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ<sup>(١)</sup> مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ. عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه مَرْفُوعاً: «الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ». [ضعيف]

(وعن جابر رضي الله عنه مرفوعاً: الحج والعمرة فريضتان)، ولو ثبت لكان ناهضاً على إيجاب العمرة، إلا أن المصنف هنا لم يذكر من أخرجه، ولا ما قيل فيه، والذي في التلخيص<sup>(٢)</sup> أنه أخرجه ابن عدي والبيهقي من حديث ابن لهيعة عن عطاء، عن جابر، وابن لهيعة ضعيف، وقال ابن عدي: هو غير محفوظ عن عطاء. وأخرجه أيضاً الدارقطني<sup>(٣)</sup> من حديث زيد بن ثابت من طريق ابن سيرين موقوفاً بزيادة: «ولا يضرك بأيهما بدأت»، وفي إحدى طريقه ضعف، وانقطاع في الأخرى، ورواه البيهقي<sup>(٤)</sup> عن زيد بن ثابت من طريق ابن سيرين موقوفاً، وإسناده أصح، وصححه الحاكم<sup>(٥)</sup>. ولما اختلفت الأدلة في إيجاب العمرة وعدمه اختلفت العلماء في ذلك سلفاً وخلفاً؛ فذهب ابن عمر إلى وجوبها، رواه عنه البخاري تعليقاً<sup>(٦)</sup>، ومثله ابن خزيمة<sup>(٧)</sup>، والدارقطني<sup>(٨)</sup>، وعلق أيضاً<sup>(٩)</sup> عن ابن عباس أنها واجبة لقريبتها في كتاب الله: ﴿وَأَيُّهَا لَكُمُ الْكَيْدُ وَالْهَمَزُ﴾<sup>(١٠)</sup>، ووصله عنه الشافعي<sup>(١١)</sup>

(١) في «الكامل» (١٤٦٨/٤) وقد تقدم آنفاً. وانظر: «نصب الرأية» (١٤٨/٣).

(٢) (٢٢٥/٢).

(٣) في «السنن» (٢/٢٨٤ - ٢٨٥ رقم ٢١٧ و ٢١٨)، وفي إسناده (٢١٧) إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف. ورقم (٢١٨) منقطع.

(٤) في «السنن الكبرى» (٤/٣٥١).

(٥) في «المستدرک» (١/٤٧١) وقال الحاكم: والصحيح عن زيد بن ثابت قوله. وقال الذهبي: الصحيح موقوف.

(٦) في «صحيحه» (٣/٥٩٧ رقم الباب ١).

(٧) في «صحيحه» (٤/٣٥٦ رقم ٣٠٦٦)، وأشار الحافظ في «الفتح» (٣/٥٩٧) إلى رواية ابن خزيمة.

(٨) في «السنن» (٢/٢٨٥ رقم ٢١٩).

(٩) أي: البخاري في «صحيحه» (٣/٥٩٧) رقم الباب ١.

(١٠) سورة البقرة: الآية ١٩٦. (١١) في الأم (٢/١٤٤ - ١٤٥).

وغيره، وصرح البخاري<sup>(١)</sup> بالوجوب، ويؤيد عليه بقوله: «بَابُ وَجوبِ العمرة وفضلها»، وساق خبر ابن عمر وابن عباس. واستدل غيره للوجوب بحديث: «حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ»<sup>(٢)</sup>، وهو حديث صحيح. قال الشافعي: لا أعلم في إيجاب العمرة أجود منه. وإلى الإيجاب ذهب الحنفية لما ذكر من الأدلة، وأما الاستدلال بقوله تعالى: «وَأَتَيْنَا آلَ مَرْيَمَ وَالْحَمْرَةَ بِذِكْرٍ»<sup>(٣)</sup>، فقد أجيب عنه بأنه لا يفيد إلا وجوب الإتمام، وهو متفق على وجوبه بعد الإحرام بالعمرة ولو تَطَوُّعاً. وذهبت الشافعية<sup>(٤)</sup> إلى أن العمرة فرض في الأظهر. والأدلة لا تنتهض عند التحقيق على الإيجاب الذي الأصل عدمه.

٦٦٩/٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الرَّادُّ وَالرَّاجِعُ»، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٥)</sup>، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ<sup>(٦)</sup>، وَالرَّاجِعُ إِزْسَالُهُ. [ضعيف]

- (١) في «صحيحه» (٥٩٧/٣) الباب رقم (١).
- (٢) أخرجه أحمد (١٠/٤، ١١، ١٢)، وأبو داود رقم (١٨١٠)، والترمذي (٩٣٠) وقال: حديث حسن صحيح، وأبو رزين العقيلي اسمه لقيط بن عامر. والنسائي (١١١/٥) وابن ماجه (٢٩٠٦)، والحاكم في «المستدرک» (٤٨١/١) وقال: صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي. والبيهقي في «السنن» (٣٢٩/٤).
- وهو حديث صحيح، والله أعلم.
- (٣) سورة البقرة: الآية ١٩٦.
- (٤) انظر كتاب «الأم» (١٤٤/٢) وما بعدها.
- (٥) في «السنن» (٢١٦/٢) رقم (٥). وفيه يهولون بن عُبيد الكندي الكوفي أبو عبيد بن سلمة بن كُهَيْل وجماعة، وعنه الحسن بن قزعة والربيع بن سليمان الجيزي وغيرهما، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث ذاهب. وقال أبو زوعة: ليس بشيء، وقال ابن حبان: يسرق الحديث. [الميزان: ٣٥٥/١ رقم (١٣٢٩)].
- (٦) (٤٤١/١ - ٤٤٢) و (٤٤٢/١).
- وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين، وقد تابع حماد بن سلمة سعيداً على روايته، عن قتادة.
- ثم ساق الحاكم من طريق أبي قتادة الحراني عن حماد بن سلمة عن قتادة به ثم قال: «هذا صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي في كل ذلك. وغالقه البيهقي - وهو تلميذه - فقال (٢٣٠/٤) بعد أن علقه من طريق سعيد بن أبي عروبة به: ولا أراه إلا وهماً، فقد أخبرنا...<sup>(٧)</sup>
- ثم ساق إسناده إلى جعفر بن عون: أنبأ سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن قال: فذكره مرفوعاً مرسلًا، وقال:



.. وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ . وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ . [ضعيف]

(وعن أنس رضي الله عنه قال: قيل: يا رسول الله، ما السبيل) الذي ذكره الله تعالى في الآية؟ (هـ): لَزَاءُ وَالرَّاحِلَةُ . رواه الدارقطني، وصححه الحاكم). قلت: والبيهقي<sup>(٢)</sup> أيضاً من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس عن النبي ﷺ، (والراجح إسناده)، لأنه قال البيهقي: الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلًا. قال المصنف<sup>(٣)</sup>: يعني الذي أخرجه الدارقطني وسنده صحيح إلى الحسن، ولا أرى الموصول إلّا وهمًا. (وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أيضاً)، أي: كما أخرجه غيره من حديث أنس، (وفي إسناده ضعف)، وإن قال الترمذي: إنه حسن، وذلك أنَّ فيه راويًا [متروكًا]. والحديث<sup>(٤)</sup> وله طُرُقٌ عن علي<sup>(٥)</sup>، وعن ابن عباس<sup>(٦)</sup>، وعن ابن مسعود<sup>(٧)</sup>، وعن عائشة<sup>(٨)</sup>، وعن غيرهم من طُرُقٍ كُلُّهَا ضعيفة. قال عبد الحق: طرُقُهُ كُلُّهَا ضعيفة. وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث في ذلك مسندًا، والصحيح رواية الحسن المرسلة. وقد ذهب إلى هذا التفسير أكثر الأمة، فالزائد شرط مطلقًا، والراحلة لمن داره على مسافر.

= «هذا هو المحفوظ عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا، وكذلك رواه يونس بن عبيد عن الحسن» اهـ.

(١) في «السنن» (٨١٣) وقال: حديث حسن. وإبراهيم بن يزيد هو الخوزي قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

وقال ابن حجر عنه في «التقريب» (١٤٦/١) رقم ٣٠٣: متروك الحديث.

قلت: وأخرجه ابن ماجه (٢٨٩٦)، والشافعي في «ترتيب المسند» (١/ ٢٨٤ رقم ٧٤٤)، والدارقطني (٢١٧/٢) رقم ٢٥٥، والبيهقي (٢٣٠/٤).

وخلاصة القول: أن الحديث ضعيف، والله أعلم.

(٢) في «السنن الكبرى» (٢٣٠/٤). (٣) في «التلخيص» (٢٢١/٢).

(٤) في «النسخة» (ب): «متروك الحديث».

(٥) أخرجه الدارقطني (٢١٨/٢) رقم ١٧ بسند ضعيف جدًا.

(٦) أخرجه ابن ماجه (٢٨٩٧) بسند ضعيف.

(٧) أخرجه الدارقطني (٢١٦/٢) رقم ٥ بسند ضعيف جدًا. وقد تقدّم الكلام عليه قريبًا.

(٨) أخرجه الدارقطني (٢١٧/٢) رقم ٨، والبيهقي (٢٣٠/٤) بسند ضعيف.

وخلاصة القول: أن الأحاديث في هذا الباب ضعيفة غير منجبرة. انظر: «الإرواء» للمحدث الألباني (رقم ٩٨٨).

وقال ابنُ تيمية في شرح العمدة بعدَ سروده لما وَرَدَ في ذلك: فهذه الأحاديثُ مسندةٌ من طريقِ جَسَّانٍ، ومرسلةٌ وموقوفةٌ تدلُّ على أنَّ مناصِبَ الوجوبِ الزَّادَ والراحلةَ معَ علمِ النبي ﷺ أنَّ كثيراً من الناس يقدرون على المشي، وأيضاً فإنَّ الله تعالى قال في الحجِّ: ﴿مَنْ أَسْكَكَ إِلَى سَبِيلِهِ﴾<sup>(١)</sup>، إمَّا أنَّ يعني القدرةَ المعنويةَ في جميع العبادات وهو مطلقُ المُكْنَى، أو قدراً زائداً على ذلك، فإنَّ كانَ المعْتَبَرُ هوَ الأولُ لم يحتجْ إلى هذا التقييد كما لم يحتجْ إليه في آيةِ الصوم والصلاة، فَعَلِمَ أنَّ المعْتَبَرُ قدرُ زائدٍ في ذلك، وليس هوَ إلَّا المَالُ. وأيضاً فإنَّ الحجَّ عبادةٌ تفتقر إلى مسافةٍ فافتقرَ وجوبُها إلى ملكِ الزَّادِ والراحلةِ كالجهادِ، ودليلُ الأصلِ قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الْكَلْبِ لَا يَجِدُوكَ مَا يَفْقَهُونَ حَرْجٌ﴾<sup>(٢)</sup> [إلى قولهم]<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلَا عَلَى الْكَلْبِ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> الآية انتَهَى. وذهب ابنُ الزبيرِ وجماعةٌ من التابعين إلى أنَّ الاستطاعةَ هي الصَّحَّةُ لا غيرُ، لقوله تعالى: ﴿وَتَسْكُتُوا فَمَا لَمْ تَكُنْ مَعَهُ الْقَوِيُّ﴾<sup>(٥)</sup>؛ فإنه فسَّرَ الزَّادَ بالقوى. وأجيبَ بأنه غيرُ مرادٍ من الآية كما يدلُّ له سببُ نزولِها. وحديثُ البابِ يدلُّ أنَّه أريدَ بالزَّادِ الحقيقةُ وهو وإن شغفَتْ طَرَفُهُ فَكثُرَتْهَا تشدُّ ضعفه، والمرادُ به كفايةٌ فاضلةٌ عن كفايةِ [مَنْ يعول]<sup>(٦)</sup> حتى يعودَ لقوله ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَضِيعَ مِنْ يَعُولٍ»، أخرجه أبو داودَ<sup>(٧)</sup>. ويجزئُ الحجُّ وإنَّ كانَ المَالُ حراماً وبائناً عندَ الأكثرِ. وقال أحمدُ: لا يجزئُ.

### حج الصبي

٦٧٠/٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَجُلًا بِالرَّوْحَاءِ فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» فَقَالُوا: «مَنْ أَنْتَ؟» فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ»، فَرَقَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرُهُ، زَوَاهُ مُسْلِمٌ»<sup>(٨)</sup>. [صحيح]

- (١) سورة آل عمران: الآية ٩٧. (٢) سورة التوبة: الآية ٩١.  
 (٣) زيادة من (ب). (٤) سورة التوبة: الآية ٩٢.  
 (٥) سورة البقرة: الآية ١٩٧. (٦) في النسخة (أ): «العوول».  
 (٧) في «السنن» (١٦٩٢) وهو حديث حسن.  
 (٨) في «صحيحه» (١٣٣٦).  
 قلت: وأخرجه أبو داود (١٧٣٦)، والنسائي (١٢٠/٥)، والبيهقي (١٥٥/٥)، ومالك =

(وغير ابن عباس عليه السلام أن النبي ﷺ تلقى) لركباً بفتح الراء وسكون الكاف جمع راكب<sup>(١)</sup>. قال عياض: يحتمل أنه لقىهم ليلاً فلم يعرفوه ﷺ، ويحتمل أنه نهأراً ولكنهم لم يروه قبل ذلك (ركباً بالزوحاء)، براء مهملة بعد الواو حاء مهملة بزنة حمراء، محل قريب المدينة (فقال: من القوم؟ فقالوا) المسلمون، فقالوا: (من) أنت؟ فقال: رسول الله، فرفعت إليه امرأة صبياً فقالت: أيتها خج؟ قال: نعم والله لجزر بسبب حملها [له]<sup>(٢)</sup>، وحجها به، أو بسبب سؤالها عن ذلك الحكم، أو بسبب الأمرين (الخروج مسلم).

والحديث دليل أنه يصح حج الصبي ويتعقد سواء كان مميزاً أم لا، حيث قُبل ولَّيه عنه ما يفعل الحاج، وإلى هذا ذهب الجمهور ولكنه لا يجزيه عن حجة الإسلام لحديث ابن عباس: «إما غلام حج به أهله ثم بلغ فلعليه حجة أخرى» أخرجه الخطيب<sup>(٣)</sup>، والضياء المقدسي من حديث ابن عباس عليه السلام وفيه زيادة [أخرى]<sup>(٤)</sup> قال القاضي: أجمعوا [على]<sup>(٥)</sup> أنه لا يجزئه إذا بلغ عن فريضة الإسلام إلا فرقة شئت فقالت: يجزئه لقوله: «نعم» فإن ظاهره أنه حج، والحج إذا أطلق يتبادر منه ما يُسقط الواجب، ولكن العلماء ذهبوا إلى خلاف ذلك.

قال النووي<sup>(٦)</sup>: والولي الذي يُحرّم عن الصبي إذا كان غير مميز هو ولي ماله وهو أبوه [أو جده أو الوصي، أي: المنصوب]<sup>(٧)</sup> من جهة الحاكم. وأما الأم فلا يصح إحرامها عنه إلا أن تكون وصية عنه أو منصوبة من جهة الحاكم. وقيل: يصح إحرامها وإحرام العصبة وإن لم يكن لهم ولاية المال. وصفة إحرام الولي عنه أن يقول بقلبه: جعلته مُحرمًا.

١ - (١/٤٢٢ رقم ٢٤٤)، وأحمد (١/٢١٩، ٢٤٤، ٢٨٨، ٣٤٣، ٣٤٤).

(١) زيادة من النسخة (أ).

(٢) في «تاريخ بغداد» (٨/٢٠٩).

قلت: وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (١/٤٨١)، والبيهقي (٤/٣٢٥) من حديث ابن عباس. وهو حديث صحيح بشواهده.

(٣) زيادة من (أ). (٤) في «شرح صحيح مسلم» (٩/١٠٠).

(٥) في النسخة (أ): «وجده والوصي والمنصوب».

## الحج عن الغير وما قيل فيه

٦٧١/٤ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ عليه السلام زَوَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْ امْرَأَةً مِنْ خَنَعَمٍ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ. وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْأَخْرَ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذَرَكْتَ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ <sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وعنه) أي: ابن عباس عليه السلام قَالَ كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ عليه السلام زَوَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أي: في حجة الوداع، وكان ذلك في رَمَى (فجاءت امرأة من خَنَعَمٍ) بالخاء المعجمة مفتوحة فمثلثة ساكنة، فعين مهملة، قبيلة معروفة (فجعل الفضل ينظر إليها وتنتظر إليه، وجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً، لا يثبت على الراحلة) حال كونه (شيخاً) متصب على الحال، وقوله: (كبيراً) يصح صفةً، ولا ينافي اشتراط كون الحال نكرة إذ لا يخرج ذلك عنها، (لا يثبت) صفة ثانية (على الراحلة) يصح صفة أيضاً، ويحتمل الحال وقوع في بعض ألفاظه: «وإن شدته خشيته عليه»، (فأحج) نيابة (عنه) قَالَ: نعم) أي: حُجِّي عنه، (وذلك) أي: جميع ما ذُكِرَ (في حجة الوداع) متفق عليه واللفظ للبخاري. في الحديث روايات أخر، ففي بعضها أن السائل رجلٌ وأنه سأل «أن» <sup>(٢)</sup> يحج عن أمه فيجوز تعدد [القصة] <sup>(٣)</sup>.

وفي الحديث دليل على أنه [يجوز] <sup>(٤)</sup> الحج عن المكلف إذا كان مايوساً منه القدرة على الحج بنفسه مثل الشيخوخة، فإنه مايوس زوالها، وأما إذا كان

(١) البخاري (١٥١٣) و (١٨٥٤) و (١٨٥٥) و (٤٣٩٩) و (٦٢٢٨)، ومسلم (١٣٣٤) و (١٣٣٥).

قلت: وأخرجه مالك (٣٥٩/١ رقم ٩٧)، والترمذي (٩٢٨)، وأبو داود (١٨٠٩)، والنسائي (١١٧/٥ رقم ٢٦٣٥) و (١١٨/٥ رقم ٢٦٤١) وابن ماجه (٢٩٠٩).

(٢) في النسخة (أ): «العباس». (٣) في النسخة (ب): «عل».

(٤) في النسخة (ب): «القضية». (٥) في النسخة (ب): «يجزم».

عدم القدرة لأجل مريض أو جنون يُرَجَى برؤهما فلا يصح. وظاهر الحديث مع الزيادة<sup>(١)</sup> أنه لا بد في صحة التحجيج عنه من الأمرين: عدم ثباته على الراحلة، والخشية من الضرر عليه من شدة، فمن لا يضره الشد كالذي يقدر على المحفة لا يجوز له حج الغير [عنه]<sup>(٢)</sup>، إلا أنه ادعى في البحر<sup>(٣)</sup> الإجماع على أن الصحة وهي التي يستمسك معها قاعدة شرط بالإجماع، فإن صح الإجماع فذاك، وإلا فالدليل مع مَنْ ذكرونا [قيل]: ويؤخذ من الحديث أنه إذا تبرع أحد بالحج عن غيره لزومه الحج عن ذلك الغير، وإن كان لا يجب عليه الحج، وجهه أن المرأة لم تَبَيَّنْ أَنَّ أباه مستطيع بالزاد والراحلة، ولم يستفصل ﷺ عن ذلك، [وَرَدَّ هَذَا بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا الْإِجْزَاءُ لَا الْوَجُوبَ، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا] [وَيَأْتِي بِجَوْرٍ أَنَّهُ قَدْ عُرِفَتْ وَجُوبُ الْحَجِّ عَلَى أَبْنَائِهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهَا: «إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ»، فَإِنَّهَا عِبَادَةٌ دَالَّةٌ عَلَى عَلَيْهَا بِشَرِطِ دَلِيلِ الْوَجُوبِ وَهِيَ الْإِسْطَاعَةُ]

[وَأَتَّفَقَ الْقَائِلُونَ بِإِجْزَاءِ الْحَجِّ عَنْ فَرِيضَةِ الْغَيْرِ بِأَنَّهُ لَا يَجُزِّي إِلَّا عَنْ مَوْتٍ أَوْ عِلْمٍ قَدَرَةٍ مِنْ عَجْزٍ وَنَحْوِهِ بِخِلَافِ النَّفْلِ فَإِنَّهُ ذَهَبَ أَحْمَدُ<sup>(٤)</sup> وَأَبُو حَنِيفَةَ<sup>(٥)</sup> إِلَى جَوَازِ الثَّيَابَةِ عَنِ الْغَيْرِ فِيهِ مَطْلَقٌ لِلتَّوَسُّعِ فِي النَّفْلِ] [وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْحَجَّ عَنْ فَرَضِ الْغَيْرِ لَا يَجُزِّي أَحَدًا، وَأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَخْتَصُّ بِصَاحِبِهِ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ]<sup>(٦)</sup> وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِصَاصُ خِلَافَ الْأَصْلِ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِزِيَادَةِ رَوَيْتٍ فِي الْحَدِيثِ بِلَفْظٍ: «حُجِّي عَنْهُ وَلَيْسَ لَأَحَدٍ بِعَدِكَ»، وَرَدَّ بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ رَوَيْتٌ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ [وَمَنْ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْوَلَدِ وَأَجِبَ] [عنه]<sup>(٧)</sup> بِأَنَّ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ. وَقَدْ نَبَّهَ ﷺ عَلَى الْعَلَةِ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «فَدَيَّنَ اللَّهُ أَحَقَّ بِالْقَضَاءِ» كَمَا يَأْتِي، فَجَعَلَهُ قَيْنًا، وَالْدَيْنُ يَصَحُّ أَنْ يَقْضِيَهُ غَيْرُ الْوَلَدِ بِالْإِتْفَاقِ، وَمَا يَأْتِي مِنْ حَدِيثِ شَيْخِزَمَةَ<sup>(٨)</sup>.

- (١) أي قوله وإن شدته إلخ.  
(٢) للإمام المهندي (٣٩٥/٢).  
(٣) المبسوط للسرخسي (١٥١/٤).  
(٤) زيادة من النسخة (ب).  
(٥) أي قوله وإن شدته إلخ.  
(٦) المعنى مع الشرح الكبير (١٨١/٣).  
(٧) زيادة من النسخة (ب).  
(٨) قال صاحب «فتح العلام شرح بلوغ المرام»: «قلت: ظاهر حديث الباب أن الحج نيابة تصح من قريب لقريب ولذا كان أو غيره، فإن الروايات الواردة في ذلك كلها في الأقارب، ولم يرد دليل واحد على أن الأجانب تصح عنهم الثيابة في الحج، وأما أن الدين

٦٧٢/٨ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَنْبٌ، أَكُنْتُ قَاضِيَتُهُ؟ اقْضُوا لِلَّهِ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> [صحيح]

(وعنه) أي: عن ابن عباس (أن امرأة) قال المصنف: لم أقف على اسمها ولا اسم أمها (من جهينة) بضم الجيم بعدها مثناة تحتية فتون، اسم قبيلة (جاءت) إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج ولم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: نعم حجي عنها، أرايت لو كان على أمك دين كنت قاضيته؟ اقضوا لله فإنه أحق بالوفاء. رواه البخاري).

الحديث دليل على أن الناذر بالحج إذا مات ولم يحج أجزاءه أن يحج عنه ولله [وقريبه] <sup>(٢)</sup>، ويجزئه عنه وإن لم يكن قد حج عن نفسه لأنه ﷺ لم يسألها حجتها عن نفسها أم لا، ولأنه ﷺ شبهه بالذنين، وهو يجوز أن يقضي الرجل دين غيره قبل دينه، ورده بأنه سيأتي في حديث شبرمة <sup>(٣)</sup> ما يدل على عدم إجزاء حج من لم يحج عن نفسه. وأما مسألة الذنين فإنه لا يجوز له أن يصرف ماله إلى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه. وفي الحديث دليل على مشروعية القياس، وضرب المثل ليكون أوقع في نفس السامع، وتشبيه المجهول حكمه بمعلوم <sup>(٤)</sup>، فإنه دل أن قضاء الذنين عن الميت كان معلوماً عندهم متفقاً ولهذا حسن الإلحاق به.

ودل على وجوب التحجيج عن الميت سواء أوصى أم لم يوص، لأن الذنين يجب قضاءه مطلقاً، وكذا سائر الحقوق المالية من كفارة ونحوها. وإلى هذا ذهب ابن عباس، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة، والشافعي، ويجب إخراج الأجرة

« يصح قضاؤه عن الغير فهذا عام وأخبار النيابة خاصة ولا تعارض بينهما، فكل منهما معمول به في محله اهـ.

(١) في صحيحه (٦٦٩٩).

قلت: وأخرجه النسائي (١١٦/٥).

(٢) زيادة من النسخة «ب».

(٣) في النسخة (ب): «المعلوم».

(٤) رقم (٦٧٥/١١) من كتابنا هذا.

من رأسي المال عندهم، وظاهره أنه يُقدَّم على ذنبي الأدمي، وهو أحد أقوال الشافعي، ولا يعارض ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(١)</sup> [الآية]<sup>(٢)</sup>، لأن ذلك عام<sup>(٣)</sup> خصه هذا الحديث، أو لأن ذلك في حق الكافر. وقيل: اللام في الآية بمعنى على، أي ليس عليه، مثل: «ولهم اللعنة»، أي: عليهم. وقد بسطنا القول في هذا في حواشي ضوء النهار<sup>(٤)</sup>.

### حج الصبي والعبد

٦٧٣/٩ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيْنَمَا صَبِي حَجَّ، ثُمَّ بَلَغَ الْحِجْتُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى، وَأَيْنَمَا عَبْدٌ حَجَّ، ثُمَّ أَفْتَقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى». وَرَأَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٥)</sup> وَالتَّبَهِيُّ<sup>(٦)</sup>، وَرِجَالُهُ يَقَاتُ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مُؤَوَّفٌ. [صحيح]

- (١) سورة النجم: الآية ٣٩. (٢) زيادة من النسخة (ب).
- (٣) خير من ذلك أن ولد الرجل من كسبه كما ورد في بعض الآثار، وعليه فالآية عامة وحج الولد عن أبيه متناول لها. والآية عند التأمل ليست من العام الذي خصه الحديث لأن فيها حصراً، والحديث ناقض لذلك الحصر فالعمل به إبطال للحصر.
- وإذا صح للشراح أن يتناول اللام بمعنى على أو يجعل الآية في حق الكافر وهو خلاف الظاهر، فماذا يرى في آيات أخرى كآية: ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِتْقَانِهِ﴾، وآية: ﴿مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِتْقَانِهِ﴾<sup>(١٢)</sup>.
- (٤) (٢/٦٦٥ - ٢/٦٦٧).
- (٥) عزاه إليه الحافظ في «التلخيص» (٢/٢٢٠).
- (٦) في «السنن الكبرى» (٤/٣٢٥).
- قلت: وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣/٣٥٣ رقم ٢٧٥٢) وقال: لم يَرَوْ هذا الحديث عن شعبة مرفوعاً إلا يزيد، تفرد به محمد بن الوُثَّال.
- وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٢٠٩). وقال: لم يرفعه إلا يزيد بن زريع عن شعبة، وهو غريب.
- وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (١/٤٨١) وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.
- قلت: وصححه ابن دقيق العيد في «الإمام» بعدما أورده (رقم: ٦٣٥).
- وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٣/٣٤٩ رقم ٣٠٥٠) بإسناد صحيح.
- وخلاصة القول: أن الحديث صحيح، انظر: «إرواء الغليل» للآلباني (٩٨٦).
- و «التلخيص» لابن حجر (٢/٢٢٠).

(وعنه) أي: [عن<sup>(١)</sup>] ابن عباس رضي الله عنه (قال: قال رسول الله ﷺ: **يُثِمَا صَبِيٌّ حَجٌّ ثُمَّ بَلَغَ الْجُنُثَ** بكسر الحاء المهملة، ومكون النون، فمثله، أي: الإثم، أي بَلَغَ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ حُجَّتُهُ، (فعليه أن يحج حجة لثري، وإثما عبد حج ثم أُعْتِقَ فعليه [أن يحج]<sup>(٢)</sup> حجة لثري. رواه ابن أبي شيبة، وعبهقي، ورجله ثقات، إلا أنه لثخيف في رفعه، ولمحفوظ أنه موقوف). قال ابن خزيمة<sup>(٣)</sup>: الصحيح أنه موقوف، وللمحدثين كلام كثير في رفعه ووقيه. وروى محمد بن كعب القرظي [مرفوعاً]<sup>(٤)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين، أيما صبي حج به أهله فمات [أجزأت، فإن أدرك]<sup>(٥)</sup> فعليه الحج»، ومثله قال في العبد، رواه سعيد بن منصور، وأبو داود في مراسيله<sup>(٦)</sup>، واحتج به أحمد.

وروى الشافعي حديث ابن عباس. قال ابن تيمية: والمرسل إذا عمل به الصحابة حجة اتفاقاً، قال: وهذا مجمع عليه، ولأنه من أهل العبادات فيصح منه الحج ولا يجزئه لأنه فعله قبل أن يخاطب به.

### تحريم الخلوة بالأجنبية وسفرها من غير محرم

٦٧٤/١٠ - وعنه رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تَسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، فَكَأَمَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَإِنِّي اخْتَبَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: «النَّظِيقُ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ<sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وعنه) أي: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب يقول: «لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ» أي: أجنبية لقوله: (إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، فكلما رجل) قال المصنف: لم أقف على تسميته، (فقال: يا

(١) زيادة من النسخة (ب).

(٢) في «صحيحه» (٣٤٩/٣).

(٣) زيادة من النسخة (أ).

(٤) في النسخة (ب): «أجزاء فإن أدرك».

(٥) (رقم: ١٣٤) بسند ضعيف لجهالة الشيخ الراوي عن محمد بن كعب، انظر: «التلخيص» (٢٢١/٢).

(٦) البخاري (٣٠٠٦)، ومسلم (١٣٤١).



رسول الله، إن امرأتي خرجت حليجة، وإنني اكتتبت في غزوة كذا وكذا، فقال: لا تطلق فتحج مع امرأتك. متفق عليه، ولللفظ لمسلم).

دل الحديث على تحريم الخلوة بالأجنبية وهو إجماع. وقد ورد في حديث: «فإن ثالثهما الشيطان»<sup>(١)</sup>، وهل يقوم غير المحرم مقامه في هذا بأن يكون منهما من يزيل معنى الخلوة؟ الظاهر أنه يقوم لأن المعنى المناسب للنهي إنما هو خشية أن يوقع الشيطان بينهما الفتنة. وقال القفال: لا بد من المحرم عملاً بلفظ الحديث. ودل أيضاً على تحريم سفر المرأة من غير محرم، وهو مطلق في قليل السفر وكثيره. وقد وردت أحاديث مقيدة لهذا الإطلاقي إلا أنها اختلفت ألفاظها<sup>(٢)</sup>، ففي لفظ: «لا تسافر المرأة مسيرة ليلة إلا مع ذي محرم»،

(١) وهو جزء من حديث أخرجه الترمذي (٢١٦٥) عن ابن عمر.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(٢) • أخرج البخاري (١٠٨٧)، و (١٠٨٦)، ومسلم (١٣٣٨/٤١٣) و (٩٧٥/٢)، وأبو داود (١٧٢٧)، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم»، وفي رواية: «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم».

وفي رواية لمسلم (١٣٣٨/٤١٤): «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، تسافر مسيرة ثلاث ليالي إلا ومعها ذو محرم».

• وأخرج البخاري (١٠٨٨)، ومسلم (١٣٣٩/٤٢١)، وأبو داود (١٧٢٤)، والترمذي (١١٧٠) وقال: حديث حسن صحيح.

ومالك (٩٧٩/٢) رقم ٣٧.

عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمته».

وفي رواية أخرجه مسلم (١٣٣٩/٤١٩)، وأبو داود (١٧٢٣): «لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها رجل ذو حرمة منها»، وفي رواية أخرجه أبو داود (١٧٢٥): «بريداً».

وفي رواية أخرجه مسلم (١٣٣٩/٤٢٠)، وابن ماجه (٢٨٩٩): «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم، إلا مع ذي محرم».

وفي رواية أخرجه مسلم (١٣٣٩/٤٢٢): «لا يحل لامرأة أن تسافر ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم منها».

• وأخرج البخاري (١٨٦٤) و (١٩٩٥) و (١١٩٧)، ومسلم (٨٢٧/٤١٦) و (٨٢٧). عن قزعة مولى زياد، قال: سمعت أبا سعيد الخدري، وقد غزا مع النبي ﷺ - ثني عشرة غزوة، قال: أربع سمعتهن من رسول الله - أو قال: يحدثهن عن النبي ﷺ - فأعجبني وأتقنتي: «أن لا تسافر امرأة مسيرة يومين ليس معها زوجها، أو ذو محرم... الحديث»

وفي آخر: «فوق ثلاث»، وفي آخر: «مسيرة يومين»، وفي آخر: «ثلاثة أميال»، وفي لفظ: «بريد»، وفي آخر: «ثلاثة أيام».

[ثم<sup>(١)</sup>] قال النووي<sup>(٢)</sup>: ليس المرأة من التحديد ظاهراً، بل كل ما يُسمى سَفَرًا، فالمرأة منهية عنه إلا بالمَحْرَم، وإنما وَقَعَ التحديدُ عن أمر واقع فلا يعمل بمفهوميهِ. وللعلماء تفصيل في ذلك قالوا: [فيجوز]<sup>(٣)</sup> سفر المرأة وحدها في الهجرة من دار الحرب، والمخافة على نفسها، ولقضاء الدين، ورد الوديعة، والرجوع من النشوز، وهذا مجمع عليه. واختلَفوا في سفر الحج الواجب، فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز للشابة إلا مع مَحْرَم، ونقل [الكرايسي]<sup>(٤)</sup> قولاً عن الشافعي أنها تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً، ولم ينهض دليله على ذلك. قال ابن دقيق العيد: إن قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الْكَاثِبِينَ حِجُّ الْبَيْتِ﴾<sup>(٥)</sup> عمومٌ شاملٌ للرجال والنساء، وقوله: «لا تسافر المرأة إلا مع ذي مَحْرَم»<sup>(٦)</sup> عمومٌ لكل أنواع السفر، فتعارض العمومان. [وأجيب]<sup>(٧)</sup> بأن أحاديث: لا تسافر المرأة للحج إلا مع ذي مَحْرَم، مخصصٌ لعموم الآية، ثم الحديث عامٌ للشابة والعجوز.

وقال جماعة من الأئمة: يجوز للعجوز السفر من غير محرم، وكأنهم نظروا إلى المعنى، فخصصوا به العموم، وقيل: لا يُخصَّص بل العجوز كالشابة. وهل تقوم النساء الثقات مقام المَحْرَم للمرأة؟ فأجازه البعض مستدلاً بأفعال الصحابة، ولا [تنتهض]<sup>(٨)</sup> حجة على ذلك لأنه ليس بإجماع، وقيل: يجوز لها السفر إذا

= وفي رواية أخرجه مسلم (٨٢٧/٤١٧): «لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم».

وفي رواية أخرجه مسلم (٩٧٦/٢): «... أكثر من ثلاث إلا مع ذي محرم».

• وأخرج مسلم (١٣٤٠/٤٢٣) و (٩٧٧/٢)، والترمذي (١١٦٩) وقال: حديث حسن صحيح، وأبو داود (١٧٢٦)، وابن ماجه (٢٨٩٨) عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها، أو ابنها، أو زوجها، أو أخوها، أو ذو محرم منها».

(١) زيادة من النسخة (أ). (٢) في «شرح صحيح مسلم» (١٠٣/٩).

(٣) في النسخة (ب): «يجوز». (٤) زيادة من النسخة (أ).

(٥) سورة آل عمران: الآية ٩٧. (٦) تقدم تخريجه قريباً.

(٧) في النسخة (ب): «ويجيب». (٨) في النسخة (أ): «ينهض».

كانت ذات حشم، والأدلة لا تدلُّ على ذلك. وأما أمره ﷺ له بالخروج مع امرأته، فإنه أخذ منه أحمد<sup>(١)</sup> أنه يجب خروج الزوج مع زوجته إلى الحج إذا لم يكن معها غيره، وغير أحمد قال: لا يجب عليه، وحمل الأمر على الندب، قال: وإن كان لا يحمل على الندب إلا لقرينة عليه، فالقرينة عليه ما علم من قواعد الدين أنه لا يجب على أحد بذل منافع نفسه لتحصيل غيره ما يجب عليه، وأخذ من الحديث أنه ليس للرجل منع امرأته من حج الفريضة لأنها عبادة قد وجبت عليها، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، سواء قلنا إنه على الفور أو التراخي؛ أما الأول فظاهر، قيل: وعلى الثاني أيضاً، فإن لها أن تسارع إلى براعة نعمتها كما أن لها أن تصلي أول الوقت وليس له منعها.

وأما ما أخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج ولها مال ولا يؤذن لها في الحج: «ليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها»؛ فإنه محمود على حج التطوع جمعاً بين الحديثين على أنه: «ليس في حديث الكتاب ما يدل أنها خرجت من دون إذن زوجها». وقال ابن تيمية: إنه يصح الحج من المرأة بغير محرم ومن غير المستطيع.

وحاصله أن من لم يجب عليه لعدم الاستطاعة مثل المريض، والفقير، والمعصوب، والمقطوع طريقه، والمرأة بغير محرم، وغيره<sup>(٣)</sup> ذلك، إذا تكلفوا شهوة المشاهد أجزأهم الحج. ثم منهم من هو محسن في ذلك كالذي يحج ماشياً، ومنهم من هو مسيء في ذلك كالذي يحج بالمسألة، والمرأة تحج بغير محرم وإنما أجزأهم لأن الأهلية تامة، والمعصية إن وقعت فهي في الطريق لا في نفس المقصود.

### يبدأ أولاً بالحج عن نفسه

١١/ ٦٧٥ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَيْبِكَ عَنْ شُبْرُمَةَ، قَالَ: «مَنْ شُبْرُمَةُ؟» قَالَ: أَخٌ لِي، أَوْ قَرِيبٌ لِي، فَقَالَ: «حَبِجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟».

(١) انظر: «المغني مع الشرح الكبير» (١٩٢/٣ - ١٩٣).

(٢) في «السنن» (٢٢٣/٢) رقم (٣١) وفيه العباس بن محمد بن مجاشع، لا يعرف حاله.

(٣) في النسخة (أ): «ونحو».

قَالَ: لَا، قَالَ: حَجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حَجَّ عَنْ شَبْرَمَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(٢)</sup>، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ<sup>(٣)</sup>، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَقَفَّهُ. [صحيح]

(وعنه) أي: عن ابن عباس (رضي الله عنهما) ان النبي ﷺ سمع رجلاً يقول: لبيك عن شبرمة) بضم الشين المعجمة، فموحدة ساكنة (قَالَ: مَنْ شَبْرَمَةُ؟ قَالَ: أَخِي<sup>(٤)</sup>)، (لو قريب لي) شك من الراوي، (فقال: حججت عن نفسك؟ قَالَ: لَا، قَالَ: حَجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حَجَّ عَنْ شَبْرَمَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَقَفَّهُ). وقال البيهقي<sup>(٥)</sup>: إسناده صحيح، وليس في هذا الباب أصح منه. وقال أحمد بن حنبل<sup>(٦)</sup>: رفعه خطأ. وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه. وقال الدارقطني: المرسل أصح. قال المصنف<sup>(٧)</sup>: وهو كما قال لكنه يُقَوَّى المرفوع لأنه من غير رجاله. وقال ابن تيمية: إن أحمد حكّم في رواية أبيه صالح عنه أنه مرفوع، فيكون قد اطلع على ثقة من رفعه، قال: وقد رفعه جماعة على أنه وإن كان موقوفاً فليس لابن عباس فيه مخالفت.

والحديث دليل على أنه لا يصح أن يحجّ عن غيره من لم يحجّ عن نفسه، فإذا أحرم عن غيره فإنه يتعقّد إحرامه عن نفسه، لأنه ﷺ أمره أن يجعله عن نفسه بعد أن ثبى عن شبرمة، فدلّ على أنها لم تتعقّد النيّة عن غيره، وإلا لوجب عليه

(١) في «السنن» (١٨١١). (٢) في «السنن» (٢٩٠٣).

(٣) في «الإحسان» ٢٩٩/٨ رقم ٣٩٨٨.

قلت: وأخرجه الدارقطني (٢٧٠/٢) و (٢٧١/٢) و (٢٦٧/٢) و ٢٦٨ و ٢٦٩، والبيهقي (٣٣٦/٤) و (١٧٩/٥ - ١٨٠) و (٣٣٧/٤)، وأبو يعلى في «المسنّد» رقم (٢٤٤٠)، وابن الجارود (رقم: ٤٩٩) وابن خزيمة رقم (٣٠٣٩)، والطبراني في «الكبير» (٤٢/١٢) رقم (١٢٤١٩)، والبيهقي في «شرح السنّة» (١٨٥٦)، والشافعي في «ترتيب المسنّد» (١/٣٨٩ رقم ١٠٠٠ و ١٠٠١) وغيرهم من طرق...

وقال الزبلي في «نصب الرأية» (١٥٥/٣): «عن ابن القطان في كتابه أنه قال: وحديث شبرمة علّه بعضهم بأنه قد روي موقوفاً، والذي أسنده ثقة، فلا يضره...» وخلاصة القول: أن الحديث صحيح، والله أعلم.

(٤) زيادة من النسخة (ب). (٥) في «السنن الكبرى» (٣٣٦/٤).

(٦) ذكره عنه ابن حجر في «التلخيص» (٢٢٣/٢).

(٧) في «التلخيص الكبير» (٢٢٣/٢).

المضئ فيه، وأن الإحرام يتعقد مع الصحة والفساد، ويتعقد مطلقاً مجهولاً معلّفاً، فجاز أن يقع عن غيره ويكون عن نفسه، وهذا لأن إحرامه عن الغير باطل لأجل التثني، والتثني يقتضي الفساد. وبطلان صفة الإحرام لا توجب بطلان أصله، وهذا قول أكثر الأمة إنه لا يصح أن يحج عن غيره ممن لم يحج عن نفسه مطلقاً، مستطعاً كان أو لا، لأن ترك الاستفصال والتفريق في حكاية الأحوال دال على العموم، ولأن الحج واجب في أول سنة من سبتي الإمكان، فإذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجز أن يفعله عن غيره، لأن الأول فرض، والثاني نفل، كمن عليه دين وهو مطالب بدمعة دارهم بقدره لم يكن له أن يصرفها إلا إلى دينه، وكذلك كل ما احتاج أن [يصرفها]<sup>(١)</sup> إلى واجب عنه فلا يصرفه إلى غيره، إلا أن هذا إنما يتم في المستطع، ولذا قيل: إنما يؤمر بأن يبدأ بالحج عن نفسه إذا كان واجباً عليه وغير المستطع لم يجب عليه، فجاز أن يحج عن غيره، ولكن العمل بظاهر عموم الحديث أولى.

### يجب الحج مرة واحدة في العمر

١٢/٦٧٦ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: **إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ**، فَقَامَ الْاَقْرَبُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: **أَيُّ كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟** قَالَ: **دَلُّوا قُلُوبَكُمْ** لَوَجَبَتْ، **الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ، وَمَا خَمَسَتْهُ غَيْرُ التَّزْيِيدِ**<sup>(٢)</sup>. [صحيح]

(١) في النسخة (ب): يصرفه.

(٢) أبو داود (١٧٢١)، والنسائي (١١١/٥)، وابن ماجه (٢٨٨٦)، وأحمد رقم ٢٦٦٣ و ٢٧٤١ و ٢٩٧١ و ٢٩٩٨ - (شاذ).

قلت: وأخرجه الحاكم (٤٤١/١) و (٤٧٠)، والدارمي (٢٩/٢) من طرق.

قال الحاكم: إسناده صحيح، وأبو ستان هو الذؤلي. قلت: واسمه: يزيد بن أمية. وهو ثقة، ومنهم من عدّه في الصحابة.

وله في الدارمي (٢٩/٢)، وأحمد (٢٩٢/١) و ٣٠١ و ٣٢٣ و (٣٢٥) متابع من طريق سماع عن عكرمة عن ابن عباس باختصار. وهو إسناده لا بأس به في المتابعات.

وللحديث شواهد من حديث أبي هريرة وعلي بن أبي طالب. انظر تخريجها في كتابنا: إرشاد الأمة إلى فقه الكتاب والسنة جزء الحج.

والخلاصة: أن الحديث صحيح، والله أعلم.

- وَأَضْلُهُ فِي مُسْلِمٍ <sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(وعنه) أي: ابن عباس رضي الله عنه (قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ، [فَقَامَ] <sup>(٢)</sup> الْأَقْرَعُ بْنُ حَبِيسٍ فَقَالَ: أَيُّ كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجِبْتُ، الْحَجَّ مَرَّةً فَمَا زِلَّةَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ غَيْرُ التِّرْمِذِيِّ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ)، وَفِي رِوَايَةٍ زِيَادَةٌ بَعْدَ قَوْلِهِ لَوَجِبْتُ: «لَوْ وَجِبَتْ لَمْ تَقُومُوا بِهَا، وَلَوْ لَمْ تَقُومُوا بِهَا لَعُدُّنْتُمْ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْحَجُّ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمُرِ عَلَى كُلِّ مَكْلُفٍ مُسْتَطِيعٍ. وَقَدْ أُجِزَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبْتُ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَفُوضَ اللَّهُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ شَرْحَ الْأَحْكَامِ. وَمَحَلُّ الْمَسْأَلَةِ الْأَصُولُ، وَفِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ.



(١) فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٣٧/٤١٢).

(٢) فِي النُّسخَةِ (أ): «قَالَ».

## [الباب الثاني]

## باب المواقيت

١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م

المواقيت: جمع ميقات، والميقات ما أخذ ووُقت للعبادة من زمان ومكان، والتوقيت: التحديد، ولهذا يذكر في هذا الباب ما حُدِّدَ الشارع للإحرام من الأماكن.

## مواقيت الحج

❦ [١٧٧] - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلِي الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَأَهْلِي تَجْدِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَأَهْلِي الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، مَنْ لَهْنٌ وَلَيْمَنْ أَنَّى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ يَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَتَى، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ، مُتَّقُونَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>. [صحيح]

(عن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَبَعْدَ اللَّامِ مَثْنَاءُ تَحْتِيَّةً، وَفَاءً، تَصْغِيرُ حَلْفَةٍ، وَالْحَلْفَةُ وَاحِدَةُ الْحُلَفَاءِ نَبَتْ فِي الْمَاءِ، وَهِيَ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ (عَشْرُ مَرَاكِلَ) <sup>(٢)</sup>، وَهِيَ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى (فَرْسَخٍ) وَبِهَا الْمَسْجِدُ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ ﷺ، وَالبئرُ الَّتِي تَسْمَى الْآنَ بِئْرُ عَلِيٍّ <sup>(٣)</sup>، وَهِيَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيْتِ إِلَى مَكَّةَ، (وَأَهْلِي الشَّامِ الْجُحْفَةَ) بِضَمِّ الْجِيمِ، وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، فَفَاءً، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ السَّيْلَ اجْتَحَفَتْ أَهْلُهَا إِلَى الْجَبَلِ الَّذِي هُنَاكَ، وَهِيَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى (ثَلَاثِ مَرَاكِلَ) <sup>(٤)</sup>، وَتَسْمَى مِهْبَعَةً، كَانَتْ قَرْيَةً قَدِيمَةً،

(١) البخاري (١٥٢٤) و (١٥٢٦) و (١٥٢٩) و (١٥٣٠) و (١٨٤٥)، ومسلم (١١)، ١٢ / ١١٨١.

(٢) وهي تساوي (٤٥٠ كم).

(٣) وهي تساوي (١٨٧ كم)، أما رابع تبعد عن مكة (٢٠٤ كم).

وهي الآن خراب، ولذا يحرمون الآن من رابع قبلها بمرحلة لوجود الماء بها للاغتسال، (ولا هل نجد قرن المنازل) يفتح القاف، وسكون الراء، ويقال له قرن الثعالب، بين مكة (مرحلتان) (١)، (ولا هل اليمن يلزم) بين مكة (مرحلتان) (٢)، (هن) أي: المواقيت (هن) أي: للبلدان المذكورة، والمراد لأهلها. ووقع في بعض الروايات: هن لهم، وفي رواية للبخاري (٣): هن لأهلهن، (ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج أو العمرة، ولمن كان نون ذلك المذكور من المواقيت، (فمن حيث تنشأ، حتى أهل مكة) يحرمون (من مكة) حج أو عمرة (مطلق عليه).

فهذه المواقيت التي عيّن بها لمن ذكره من أهل الآفاق، وهي أيضاً مواقيت لمن أتى عليها وإن لم يكن من أهل تلك الآفاق المعينة، فإنه يلزمه الإحرام منها إذا أتى عليها قاصداً لإتيان مكة لأحد التسكين، فبدخل في ذلك ما إذا ورد الشامي مثلاً إلى ذي الحليفة، فإنه يجب عليه الإحرام منها ولا يتركه حتى يصل الجحفة، فإن أخر أساء ولزمه دم هذا عند الجمهور (٤) [قالت المالكية: (٥) إنه يجوز له التأخير إلى ميقاته وإن كان الأفضل له خلافه] [قالوا (٥)]: والحديث محتمل، فإن قوله: «هن لهم» ظاهره العموم لمن كان من أهل تلك الأقطار سواء ورد على ميقاته أو ورد على ميقات آخر، فإن له العدول إلى ميقاته كما لو ورد الشامي على ذي الحليفة، فإنه لا يلزمه الإحرام منها بل يُحرّم من الجحفة، وعموم قوله: «ولمن أتى عليهن من غيرهن»، [فإنه (٥)] يدل على أنه يتعين على الشامي في مثالي أن يحرم من ذي الحليفة لأنه من غير أهلها (إنما يتعين على من كان من أهل المواقيت) (٥). قال ابن دقيق العيد: قوله: «ولا أهل الشام

تأخر إلى الجحفة

(١) وهي تساوي (٩٤ كم).

(٢) وهي تساوي (٥٤ كم).

وأما ميقات أهل العراق ذات عرق فيبعد عن مكة (٩٤ كم).

انظر كتابنا: «الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان الشرعية».

(٣) في «صحيحه» (١٥٣٠).

(٤) انظر: «أسهل المدارك» شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك، لأبي بكر بن

حسن الكشتاوي (١/ ٤٥٠ - ٤٥٣).

(٥) زيادة من النسخة (أ).



الجحفة» يشمل مَنْ مَرَّ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ بِذِي الْحَلِيفَةِ وَمَنْ لَمْ يَمَرَ. وقوله: «ولمَنْ أَتَى عَلَيْهِمْ مَنْ غَيْرِ أَهْلِهِمْ» يشملُ الشَّامِيَّ إِذَا مَرَّ بِذِي الْحَلِيفَةِ وَغَيْرِهِ، فَهَهُنَا عُمُومَانِ قَدْ تَعَارَضَا، انْتَهَى مَلْخَصًا. قال المصنّف: ويحصلُ الْإِنْفِكَاحُ بِأَنَّ قَوْلَهُ هُنَّ لَهُمْ مُفسِّرٌ لقوله مثلاً: وَقَتٌ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ، وَأَنَّ الْعُرَادَ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ سَاكِنُوهَا وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَ مِيقَاتِهِمْ فَمَرَّ عَلَى مِيقَاتِهِمْ، انْتَهَى.

قلت: وإن صحَّ ما رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ: «أَنَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ مَرَّ بِهِمْ ذَا الْحَلِيفَةِ» تَبَيَّنَ أَنَّ الْجَحْفَةَ إِنَّمَا هِيَ مِيقَاتٌ لِلشَّامِيِّ إِذَا لَمْ يَأْتِ الْمَدِينَةَ، وَلَآنَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ مُحِيطَةٌ بِالْبَيْتِ كِلَاحَاطَةً جَوَانِبِ الْحَرَمِ فَكُلُّ مَنْ مَرَّ بِجَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِ الْحَرَمِ لَزِمَهُ تَعْظِيمُ حَرَمَتِهِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ جَوَانِبِهِ أْبْعَدَ مِنْ بَعْضٍ، وَدَلَّ قَوْلُهُ: «وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ» عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ فَمِيقَاتُهُ حَيْثُ أَنْشَأَ الْإِحْرَامَ إِمَّا مِنْ أَهْلِهِ وَوَطْنِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ. وقوله: «حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ» دَلَّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَحْرُمُونَ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَّهَا مِيقَاتُهُمْ سِوَاهُ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ مِنْ الْمَجَاوِرِينَ لِأَوَّلِ<sup>(١)</sup> الْوَارِدِينَ إِلَيْهَا أَحْرَمَ بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، وَفِي قَوْلِهِ: «مَنْ أَرَادَ الْحُجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ» مَا يَدُلُّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْإِحْرَامَ إِلَّا مَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ لِأَحَدِ التُّسْكِينِ، [فَمَنْ]<sup>(٢)</sup> لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ جَازَ لَهُ دُخُولُهَا مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ، وَقَدْ دَخَلَ ابْنُ عُمَرَ [بِغَيْرِ]<sup>(٣)</sup> إِحْرَامٍ، وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ بِالْإِنْفَاقِ أَنَّ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ عِنْدَ مَنْ أَوْجِبَتْهُمَا إِنَّمَا تَجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَلَوْ أَوْجِبَتْهُمَا عَلَى كُلِّ مَنْ دَخَلَهَا أُنْ يَحُجُّ أَوْ يَعْتَمِرُ [لَوَجِبَتْ]<sup>(٤)</sup> أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ مَجَاوِزَةُ الْمِيقَاتِ إِلَّا بِالْإِحْرَامِ إِلَّا لِمَنْ اسْتَنْتَى مِنْ أَهْلِ الْحَاجَاتِ كَالْحَاطِطِينَ فَإِنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ آثَارًا عَنِ السَّلَفِ، وَلَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ، فَمَنْ دَخَلَ مَرِيدًا مَكَّةَ لَا يَنْوِي تَسْكُنًا مِنْ حُجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ وَجَاوَزَ مِيقَاتَهُ [بِغَيْرِ]<sup>(٥)</sup> إِحْرَامٍ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ إِيرَادَةُ أَحَدِ التُّسْكِينِ أَحْرَمَ مَنْ حَيْثُ أَرَادَ، وَلَا [يَلْزَمُ]<sup>(٥)</sup> أَنْ يَبْعُدَ إِلَى مِيقَاتِهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: «حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ» يَدُلُّ أَنَّ مِيقَاتَ عُمْرَةِ أَهْلِ مَكَّةَ كَحُجَّتِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْقَارَنُ مِنْهُمْ مِيقَاتُهُ

(١) فِي النسخة (أ): «أَوَّلِ».

(٢) فِي النسخة (أ): «مَنْ غَيْرِ».

(٣) فِي النسخة (ب): «وَلَا يَلْزَمُهُ».

(٤) فِي النسخة (ب): «فَلَوْ».

(٥) فِي النسخة (أ): «لَوْجِبَ».

مكة، ولكن قال المحب الطبري: إنه لا يعلم أحداً جعل مكة ميقاتاً للعمرة. وجوابه أنه ﷺ جعلها ميقاتاً لها بهذا الحديث، وأما ما روي عن ابن عباس أنه قال: «يا أهل مكة من أراد منكم العمرة فليجعل بيته وبينها بطن مُحَسَّر<sup>(١)</sup>»، وقال أيضاً: «من أراد من أهل مكة أن يعتصر خرج إلى التنعيم ويجاوز الحرم<sup>(٢)</sup> فأنار موقوفة لا تقاوم المرفوع، وأما ما ثبت من أمره ﷺ لعائشة بالخروج إلى التنعيم<sup>(٣)</sup> لتحرم بعمرة فلم يرذ إلا تطيب قلبها بدخولها إلى مكة معتمرة كصواحباتها، لأنها أحرمت بالعمرة معه ثم حاضت، فدخلت مكة، ولم تطف بالبيت كما ظنن كما يدل له قولها قلت: يا رسول الله، يصدر الناس يُسْكَنين، وأصدر يسكن واحد قال: انتظري فاخرجي إلى التنعيم فأهلي منه - الحديث. فإنه محتمل أنها إنما أرادت أن تشابه الداخلين من الحل إلى مكة بالعمرة، ولا يدل أنها لا تصح العمرة إلا من الحل لمن صار في مكة ومع الاحتمال لا يقاوم حديث الكتاب. وقد قال طاووس: لا أدري الذين يعتمرون من التنعيم يؤجرون أو يُعَذَّبُونَ، قيل له: فلم يعذبون؟ قال: لأنه يدع البيت والطواف، ويخرج إلى أربعة أميال ويجيء أربعة أميال قد طاف وباتني طواف وكلما طاف كان أعظم أجراً من أن يمشي في غير [مَشْي]»، إلا أن كلامه في تفضيل الطواف على العمرة، قال أحمد<sup>(٤)</sup>: (العمرة بمكة) من الناس من يختارها على الطواف ومنهم من يختار (المقام بمكة والطواف) وعند أصحاب أحمد أن المكي إذا أحرم للعمرة من مكة كانت عمرة صحيحة. قالوا: ويلزمه ثم لما ترك من الإحرام من الميقات. قلت: وباتيك أن إلزامه الدم لا دليل عليه. (أحمد المصنف)

٢/٦٧٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ لِأَهْلِ الْيَرِاقِ ذَاتَ عِزْقٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup> وَالتَّيَمِيُّ<sup>(٦)</sup>. [صحيح]

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٧/٤) نحوه.

(٢) فليظن من أخرجه؟! أخرجه البخاري (١٧٨٤)، ومسلم (١٢١١).

(٣) في النسخة (أ): «شيء».

(٤) انظر: «المغني مع الشرح الكبير» (٢١٦/٣).

(٥) في «السنن» (١٧٣٩).

(٦) في «السنن» (١٢٥/٥).

- وأصله عند مسلم<sup>(١)</sup> من حديث جابر رضي الله عنه، إلا أن زأويه شك في رفعه. [صحيح]

- وفي صحيح البخاري<sup>(٢)</sup> أن عمر هو الذي وقت ذات عرق. [موقوف]

(وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق) بكسر العين المهملة، وسكون الراء، بعدها قاف، بينه وبين مكة مرحلتان، وسُمي بذلك لأن زأويه عرقاً، وهو الجبل الصغير. (رواه أبو داود، والنسائي، وأصله عند مسلم من حديث جابر، إلا أن زأويه شك في رفعه)، لأن في صحيح مسلم عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله سئل عن المهل فقال: سمعت أحسبه رفع إلى النبي ﷺ، فلم يجزم برفعه. (وفي صحيح البخاري أن عمر هو الذي وقت ذات عرق)، وذلك [أنها]<sup>(٣)</sup> لما فتحت البصرة والكوفة أي: أرضهما، وألا فإن الذي مضىهما المسلمون طلبوا من عمر [أن]<sup>(٤)</sup> يعين لهم ميقاتاً فعين لهم ذات عرق، وأجمع عليه المسلمون. قال ابن تيمية في المستقى<sup>(٥)</sup>: والنص بتوقيف ذات عرق ليس في القوة كغيره، فإن ثبت فليس يبدع وقوع اجتهاذ عمر على وفقه فإنه كان مؤلفاً للصواب. وكان عمر لم يبلغه الحديث فاجتهد بما وافق النص. هذا وقد اتعقد الإجماع على ذلك. وقد روي رفعه بلا شك من حديث أبي الزبير عن جابر عند ابن ماجه<sup>(٦)</sup>، ورواه أحمد<sup>(٧)</sup> مرفوعاً عن جابر بن عبد الله وابن

- قلت: وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١١٨/٢)، والدارقطني (٢٣٦/٢) رقم (٥) والبيهقي (٢٨/٥).

وصححه ابن حزم في «المحلى» المسألة (٨٢٢) وقال: «رجاله ثقات مشاهير».

وصححه الألباني في «الإرواء» رقم (٩٩٩).

(١) في «صحيحه» (٧/٤ - الآفاق).

قلت: وأخرجه أحمد في «المسند» (٣٣٣/٣)، والشافعي في «ترتيب المسند» (٢٩٠/١)

رقم (٧٥٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١١٨/٢، ١١٩)، والدارقطني (٢/٢)

٢٣٧ رقم (٧)، والبيهقي (٢٧/٥).

وهو حديث صحيح، وقد صححه الألباني في «الإرواء» رقم (٩٩٨).

(٢) (١٥٣١). (٣) في النسخة (أ): «أه».

(٤) في النسخة (ب): «أه».

(٥) (٢١٩/٢) أعانني الله على إتمام خدمته (على مخطوطتين).

(٦) (٧٧٦) في «السنن» (رقم: ٢٩١٥).

عمر<sup>(١)</sup>، وفي إسناده الحجاج بن أرفطاة. ورواه أبو داود، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم من حديث عائشة<sup>(٢)</sup>: «أنه ﷺ وقَّت لأهل العراق ذات عرق، بإسناد جيد، ورواه عبد الله بن أحمد أيضاً عنها. وقد ثبت مرسلًا أيضاً عن مكحول وعطاء. قال ابن تيمية: وهذه الأحاديث المرفوعة الجياد الحسان يجب العمل بمثلها مع تعددها ومجيئها مستندة ومرسلة من وجوه شتى. وأما:

٦٧٩/٣ - وَعِنْدَ أَحْمَدَ<sup>(٣)</sup>، وَأَبِي دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>، وَالتِّرْمِذِيِّ<sup>(٥)</sup> عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ. [ضعيف].

(وعند أحمد، وأبي داود، والترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وقَّت لأهل المشرق العقيق)، فإنه وإن قال فيه الترمذي: إنه حسن فإن مداره على يزيد بن أبي زياد<sup>(٦)</sup>، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة.

قال ابن عبد البر<sup>(٧)</sup>: أجمع أهل العلم على أن إحرام العراقي من ذات عرق إحرام من المقات.

هذا والعقيق يُعدُّ من ذات عرق. وقد قيل: إن كان لحديث ابن عباس هذا أصل فيكون منسوخاً لأن توقيت ذات عرق كان في حجة الوداع حين أكمل الله

= قال البوصري في مصباح الزجاجة (١١/٣) رقم ٢٧١٥/١: «هذا إسناد ضعيف: إبراهيم بن يزيد الخوزي قال فيه أحمد والنسائي وعلي بن الجند: متروك الحديث. وقال الدارقطني: منكر الحديث... ولكن تابعه ابن لهيعة عند أحمد (٣٣٦/٣). وروى هذا الحديث عن ابن لهيعة ابن وهب، أخرجه البيهقي (٢٧/٥) بسند صحيح فصَحَّ الحديث من هذا الطريق، والله أعلم.

(١) أخرجه أحمد (١١/١١) رقم ٧٤ - الفتح الرباني) وفي سننه الحجاج وهو ضعيف.

(٢) تقدّم تخريجه في حديث الباب.

(٣) في «المستد» رقم (٣٢٠٥ - شاذ). (٤) في «السنن» رقم (١٧٤٠).

(٥) في «السنن» رقم (٨٣٢).

(٦) قلت: وأخرجه البيهقي (٢٨/٥)، وفي «المعرفة» (٩٥/٧) رقم ٩٤١١، وهو حديث ضعيف.

(٧) أحد علماء الكوفة المشاهير على سوء حفظه. قال يحيى: ليس بالقوي، وقال أيضاً: لا يحتج به. وقال أحمد: ليس بذلك.

[المجروحين (٩٩/٣)، و «الجرح والتعديل» (٩/٢٦٥)، و «الميزان» (٤/٢٢٣)].

(٧) انظر: «الاستبصار» (٧٩/١١) رقم ١٥٤٨٥.

دينته كما يدلُّ له ما رواه الحارث بن عمرو السهمي قال: «أتيتُ النبي ﷺ وهوُ  
 بمعنى أو عرفات، وقد أطافَ به الناسُ، قال فتجيتُ الأعرابُ فإذًا رأوا وجهه  
 قالوا: هذا وجهُ مباركك. قال: ووَقَّتَ ذاتَ عرقٍ لأهلِ العراقِ، رواه أبو  
 داود<sup>(١)</sup>، والدارقطني<sup>(٢)</sup>.



(١) في «السنن» (١٧٤٢).

(٢) في «السنن» (٢٣٦/٢ - ٢٣٧ رقم ٦) فيه زارة بن كريمة لم يوثقه إلا ابن حبان. وهو حديث حسن، وقد حسَّه الألباني.

## [الباب الثالث]

## بَابُ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ [وَصِفَتِهِ] (١)

الوجوه جمع وجوه، والمراد بها الأنواع التي يتعلّق بها الإحرام وهو الحج، [أو] (٢) العمرة، أو مجموعهما، (وصفته) كفيته التي يكون بها فاعلها محرماً.

## الإحرام بأنواع الحج الثلاثة

١/ ٦٨٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَبِئْنَا مِنْ أَهْلِ بُعْمَرَةَ، وَبِئْنَا مِنْ أَهْلِ بَحْجٍ وَغَمْرَةَ، وَبِئْنَا مِنْ أَهْلِ بَحْجٍ، وَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْبَحْجِ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بُعْمَرَةَ فَحَلُّ عِنْدَ قُدُومِهِ، وَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجٍ، أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣). [صحيح]

(وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قلقت: خرجنا) أي: من المدينة، وكان خروجه ﷺ يوم السبت [الست] (٤) بقين من ذي القعدة بعد صلاته الظهر بالمدينة أربعاً، وبعد أن خطبهم خطبة علّمهم فيها الإحرام وواجباته وسننه، (فمع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع)، وكان ذلك سنة عشرة من الهجرة، سبّحت بذلك لأنه ﷺ ودّع الناس فيها ولم يحجّ بعد هجرته غيرها؛ (فبئنا من أهل بعمرة، وبئنا من أهل بحج وعمرة) فكان قارناً، (وبئنا من أهل بحج) فكان مفرداً، (وأهل رسول الله ﷺ بالبحج، فأما من أهل

(١) زيادة من النسخة «ب».

(٢) البخاري (٣١٩)، ومسلم (١٢١١/١٢٢).

(٣) في النسخة (ب): «الخمس».

(٤) في النسخة (أ): «و».

بعمرة فحلَّ عند قنوبه) مكة بعد إتيانه ببقية أعمال العمرة، (ولما قنَّ أهلٌ بحجٍّ أو جَمَعَ بينَ الحجِّ والعمرة فلمْ يحلُّوا حتَّى كانَ يومُ النحرِ. متفقٌ عليه).

الإِهْلَالُ: رفعُ الصَّوْتِ. قال العلماء: هو هنا رفعُ الصَّوْتِ بالتلبية عند الدخول في الإحرام، ودلَّ حديثُها [على<sup>(١)</sup>] أنه وقع من مجموع الركب الذين صحبوه في حجِّهم هذه الأنواع، وقد رويَتْ عنها رواياتٌ تخالفُ هذا وجمعُ بينها بما ذكرناه. وقد اختلفت الروايات في إحرام عائشة، بماذا كانَ لاختلاف الروايات أيضاً، ودلَّ حديثُها على أنه وقع من ذلك الركب الإحرام بأنواع الحجِّ الثلاثة؛ فالمحرم بالحجِّ هو من حجَّ الأفراد، والمحرم بالعمرة هو من حجَّ المتمتع، والمحرم بهما هو القارن. ودلَّ حديثُها على أنَّ من أهلٍ بالحجِّ مفرداً له عن العمرة لم يحلَّ إلا يومَ النحر، وهذا يخالف ما ثبت من الأحاديث عن أربعة عشر صحابياً في الصحيحين<sup>(٢)</sup> وغيرهما: أنه ﷺ أمر من لم يكن معه هديٌّ أن يفسخ حجَّه إلى العمرة. قيل فيتأول حديث عائشة على تقييده بمن كان معه هديٌّ وأحرم بحجٍّ مفرداً، فإنه كمن ساقَ الهدى وأحرم بالحجِّ والعمرة معاً.

(١) زيادة من النسخة (ب).

- (٢) • البخاري (١٦٩٣ - البغا)، ومسلم (١٢١٦) من حديث جابر بن عبد الله.  
• البخاري (١٥٦٤ - عبد الباقي)، ومسلم (١٢٤٠ و ١٢٤١)، وأبو داود (١٧٨٧) و (١٧٩٢)، والنسائي (١٨٠/٥)، وابن ماجه (٢٠١، ٢٠٢)، وأحمد في المسند (٢٥٢/١) من حديث ابن عباس.  
• أحمد في المسند (٢٨/٢) بإسناد صحيح عن ابن عمر.  
• أبو داود (١٨٠١)، والدارمي (٥١/٢) بسند حسن عن الربيع بن سبرة عن أبيه.  
• البخاري (١٥٦١ - عبد الباقي)، ومسلم (١٢١١) من حديث عائشة.  
• مسلم (١٢٣٦) من حديث أسماء بنت أبي بكر.  
• مسلم (١٢٤٧) من حديث أبي سعيد الخدري.  
• أحمد في المسند (٢٨٦/٤)، وابن ماجه (٢٩٨٢) بسند حسن من حديث البراء بن عازب.  
• البخاري (١٥٦٥ - عبد الباقي) من حديث أبي موسى الأشعري.  
• أبو داود (١٧٩٧)، والنسائي (١٤٤/٥) بسند حسن عن البراء بن عازب، أن علياً عليه السلام لما قدم على رسول الله ﷺ من اليمن، أدرك فاطمة وقد لبست ثياباً صبيغاً، ونضحبت البيت بنضح، فقال: ما بالك؟ فقالت: إن رسول الله ﷺ أمر أصحابه فحلُّوا.  
• البخاري (٧٢٣٠) وفيه عن سراقه.

وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في الفسخ للحج إلى العمرة، هل هو خاص بالذين حجوا معه ﷺ، أو لا، وقد بسط ذلك ابن القيم في زاد المعاد<sup>(١)</sup>، وأفردناه برسالة ولا يحتمل هنا نقل الخلاف والإطالة.

واختلف العلماء أيضاً فيما أحرم به ﷺ، والأكثر أنه أحرم بحج وعمرة وكان قارئاً، وحديث عائشة هذا دل أن ﷺ أحرم بالحج مفرداً لكن الأدلة الدالة على أنه حج قارئاً، واسعة جداً، واختلفوا أيضاً في الأفضل من أنواع الحج، والأدلة تدل على أن أفضلها القرآن وقد استوفى أدلة ذلك ابن القيم.





## [الباب الرابع] باب الإحرام وما يتعلق به

الإحرام: الدخول في أحد التسكين والنشغل بأعماله بالنية.  
 \* [٦٨١] - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. [صحيح]

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَنْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ)، أي: مسجد ذي الحليفة (متفق عليه). هَذَا قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ رِثًا عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ مِنَ الْبَيْدَاءِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «يَبْدَأُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْلِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَهْلٌ مِنْهَا مَا أَهْلُ الْحَدِيثِ<sup>(٢)</sup>». وفي رواية: «أَنَّ أَهْلًا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ<sup>(٣)</sup>، وَالشَّجَرَةُ كَانَتْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ. وَعِنْدَ مُسْلِمٍ<sup>(٤)</sup>: «أَنَّ ﷺ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ بِنَدْيِ الْحَلِيفَةِ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَامَتْهُ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ أَهْلٌ».

وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَدِيثِ الْإِهْلَالِ بِالْبَيْدَاءِ، وَالْإِهْلَالِ بِذِي الْحَلِيفَةِ بِأَنَّ أَهْلًا مِنْهُمَا، وَكُلٌّ مِنْ رَوَى أَنَّهُ أَهْلٌ بِكُلِّمَا فَهُوَ رَاوٍ لِمَا سَمِعَهُ مِنْ إِهْلَالِهِ. وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>، وَالْحَاكِمُ<sup>(٦)</sup> مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عِبَامٍ: «أَنَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِ ذِي

(١) البخاري (١٥٤١)، ومسلم (١١٨٦).

قلت: وأخرجه أبو داود (٧٧١)، والترمذي (٨١٨)، والنسائي (١٦٢/٥ - ١٦٣ - ١٦٤) وابن ماجه (٢٩١٦)، ومالك (٣٣٦/١) رقم (٣٠).

(٢) أخرجه مسلم (١١٨٦/٢٣). (٣) أخرجه مسلم (١١٨٦/٢٤).

(٤) في «صحيحه» (١١٨٨/٣٠). (٥) في «السنن» (١٧٧٠).

(٦) في «المستدرک» (٤٥١/١) وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي. وفي إسناده خُصِيفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُرَّانِيُّ وهو ضعيف. وفي إسناده أيضاً محمد بن إسحاق وقد تقدّم الكلام عليه. المختصر للمنذري (٢٩٨/٢). ومع ذلك فقد صحّحه أحمد شاكر في =

الحليفة ركعتين أهل بالحج حين فرغ منهما، فسمع قوم فحفظوه، فلما استقرت  
 به راحته أهل وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا في المرة الأولى فسمعوه حين ذلك  
 فقالوا: إنما أهل حين استقلت به راحته، ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل  
 وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فتَنَقَّلَ كما سمع الحديث. ودل الحديث على أن  
 الأفضل أن يحرم من الميقات لا قبله، فإن أحرم قبله فقال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: أجمع  
 أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم. وهل يكره؟ فقيل: نعم لأن  
 قول الصحابة وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة يقضي بالإهلال من  
 هذه المواقيت، ويقضي بنفي النقص والزيادة، فإن لم تكن الزيادة محرمة فلا أقل  
 من أن يكون تركها أفضل، ولولا ما قيل من الإجماع بجواز ذلك لقلنا بتحريمه  
 لأدلة التوقيف، ولأن الزيادة على المقدرات من المشروعات كأعداد الصلاة،  
 ورمي الجمار، لا تشرع كالنقص منها وإنما لم يجز بتحريم ذلك لما ذكرنا من  
 الإجماع، ولأنه روي عن عدة من الصحابة تقديم الإحرام على الميقات، فأحرم  
 ابن عمر من بيت المقدس<sup>(٢)</sup>، وأحرم أنس من العقبة<sup>(٣)</sup>، وأحرم ابن عباس من

= شرح الحديث (١٨٣١) من المسند. وضَعَفَه المحدث الألباني في ضعيف أبي داود.  
 وهو الأقرب للصواب، والله أعلم.

(١) في كتابه «الإجماع» (ص ٥٤ رقم ١٣٧).

قلت: قال الحافظ في «فتح الباري» (٣/٣٨٣): «وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على  
 الجواز، وفيه نظر فقد نقل عن إسحاق وداود وغيرهما عدم الجواز وهو ظاهر جواب ابن  
 عمر، ويؤيده القياس على الميقات الزماني، فقد أجمعوا على أنه لا يجوز التقدم عليه،  
 وقرئ الجمهور بين الزماني والمكاني فلم يجزوا التقدم على الزماني وأجازوا في المكاني.  
 وذهب طائفة كالحنفية وبعض الشافعية إلى ترجيح التقدم، وقال مالك: يكره. اهـ.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/٣٣١ رقم ٢٦) وفي الموطأ برواية محمد بن الحسن:  
 ١٣٣، الأثر (٣٨٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣٠)، وفي «المعرفة» (٧/١٠٣ رقم ٩٤٤٢).

• الثقة عنه. قيل: نافع.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢١٦/٣ - مجمع) عن أنس أن رسول الله ﷺ وقت لأهل  
 الميقات العقبة. وقال الهيثمي: وفيه: أبو غلال، هلال بن يزيد وثقه ابن حبان، وضعفه  
 جمهور الأئمة، وبقي رجاله رجال الصحيح.

قلت: انظر ترجمة هلال هذا في «الضعفاء للعقيلي» (٤/٣٤٦ - ٣٤٧) و «الميزان» (٤/٣١٦).  
 • وذكر البيهقي في «المعرفة» (٧/٩٦ رقم ٩٤١٧) عن أنس بن مالك أنه كان يحرم من العقبة.

الشام<sup>(١)</sup>، وأهل عمران بن حصين من البصرة<sup>(٢)</sup>، وأهل ابن مسعود من القادسية<sup>(٣)</sup>.  
 وورد في تفسير الآية: «أَنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ تَامُهُمَا أَنْ تَحْرِمَ بِهِمَا مِنْ دَوْرَةٍ أَهْلَكَ عَنْ  
 عَلِيٍّ<sup>(٤)</sup>، وابن مسعود<sup>(٥)</sup>»، وإن كان قد نُؤْوِلُ بأن مرادهما أن ينشئ لهما سفراً من  
 أهله، فقد ورد أثر عن علي عليه السلام بلفظ: تمام العمرة أن ينشئ لها من بلاده، أي: أن  
 ينشئ لها سفراً مفرداً من بلده كما أنشأ عليه السلام لعمرة الحديبية والقضاء سفراً من بلده،  
 ويدلُّ لهذا التأويل أن علياً لم يفعل ذلك، ولا أحد من الخلفاء الراشدين، ولم  
 يحرموا بحج ولا عمرة إلا من المقات بل لم يفعله عليه السلام، فكيف يكون ذلك تمام الحج  
 [والعمرة]<sup>(٦)</sup> ولم يفعله عليه السلام، ولا أحد من الخلفاء، ولا جماهير الصحابة.

نعم الإحرام من بيت المقدس بخصوصه ورد فيه حديث أم سلمة: «سمعتُ  
 رسول الله ﷺ يقول من أهل من المسجد الأقصى بعمرة أو حجة غُفِرَ لَهُ ما تقدَّم من  
 ذنبيه، رواه أحمد<sup>(٧)</sup>». وفي لفظ: «مَنْ أَحْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ غُفِرَ لَهُ ما تقدَّم مِنْ ذَنْبِهِ»،  
 رواه أبو داود<sup>(٨)</sup>. ولفظه: «مَنْ أَهْلُ حَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ  
 الْحَرَامِ غُفِرَ لَهُ ما تقدَّم مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، أَوْ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ شَكٌّ مِنَ الرَّاوي، وَرَوَاهُ  
 ابْنُ مَاجَهٍ<sup>(٩)</sup> بلفظ: «مَنْ أَهْلُ بَعْمَرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذَّنُوبِ»  
 فيكون هذا مخصوصاً ببيت المقدس فيكون الإحرام خاصةً أفضل من الإحرام من  
 المواقيت، ويدلُّ له إحرام ابن عمر منه، ولم يفعل ذلك من المدينة على أن منهم من  
 ضعف الحديث، ومنهم من تأوَّل بأن المراد ينشئ لهما السفر من هنالك.

(١) ذكره ابن عبد البر في «الاستذكار» (٨٢/١١).

(٢) ذكره ابن عبد البر في «الاستذكار» (٨٢/١١).

(٣) ذكره ابن عبد البر في «الاستذكار» (٨٢/١١).

(٤) أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٧٥/٧). وأبو يوسف في «الأشبار» (رقم: ٤٨٤)،  
 والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٤١/٤) وفي «المعرفة» (١٠٣/٧) رقم ٩٤٤٣.

(٥) أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٧٥/٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٤١/٤).

(٦) زيادة من النسخة (١).

(٧) في «المسند» (١١١/١١) رقم ٧٧ - الفتح الرباني) بسند لا بأس به.

(٨) في «السنن» (١٧٤١)، وهو حديث ضعيف.

(٩) في «السنن» (٣٠٠٢)، وهو حديث ضعيف.

ونظر: «الضيق» للآباني رقم (٢١١).

## رفع الصوت بالتلبية

٦٨٢/٢ - وَعَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:  
«أَتَانِي جَبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ»، رواه  
الخمسة<sup>(١)</sup>، وصححه الترمذي، وابن حبان<sup>(٢)</sup>. [حسن]

(وعن خلاد) بفتح الخاء المعجمة، وتشديد اللام، آخره دال مهملة (ابن السائب)  
بالسين المهملة (عن أبيه) أن رسول الله ﷺ قال: قلاني جبريل، فأمرني أن أمر أصحابي أن  
يرفعوا أصواتهم بالإهلال. رواه الخمسة، وصححه الترمذي، وابن حبان).

وأخرج ابن ماجه<sup>(٣)</sup>: «أن رسول الله ﷺ سئل: أي الأعمال أفضل؟ قال: «المع  
والشج»، وفي رواية<sup>(٤)</sup> عن السائب عنه ﷺ: «أتاني جبريل فقال: كن عجاباً نجاباً».  
والمع رفع الصوت، والشج نحر البدن. كل ذلك دال على استحباب رفع الصوت  
بالتلبية وإن كان ظاهراً الأمر الوجوب. وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>: «أن أصحاب  
رسول الله ﷺ كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبيح أصواتهم، وإلى هذا ذهب  
الجمهور<sup>(٦)</sup>». وعن مالك لا يرفع صوته بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد منى<sup>(٧)</sup>.

(١) أبو داود (١٨١٤)، والترمذي (٨٢٩)، والنسائي (١٦٢/٥)، وابن ماجه (٢٩٢٢)، وأحمد (٥٥/٤).  
قلت: وأخرجه الحميدي (رقم ٨٥٣)، وابن خزيمة رقم (٢٩٢٥) و (٢٦٢٧)، وابن  
الجارود رقم (٤٣٣)، والبيهقي (٤٢/٥)، والطبراني في «الكبير» رقم (٦٦٢٧) و  
(٦٦٢٨) و (٦٦٢٦) و (٦٦٢٩)، والدارمي (٣٤/٢)، والبخاري في «شرح السنة» رقم  
(١٨٢٧)، والدارقطني (٢٣٨/٢) وغيرهم من طرق...

(٢) في «الإحسان» ١١١/٩ رقم ٣٨٠٢.

(٣) في «السنة» (٢٩٢٤) من حديث أبي بكر الصديق.

(٤) قلت: وأخرجه الترمذي (٨٢٧)، والدارمي (٣١/٢). من طرق.. وهو حديث صحيح.  
انظر: «الصحيحة» رقم (١٥٠٠).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (١٨٠/١١) رقم ١٥٠ - الفتح الرياني) وأورده الهيثمي في  
«المجموع» (٢٢٤/٣) وقال: رواه أحمد وفيه ابن إسحاق وهو ثقة ولكنه مدلس.

(٦) عزاه إليه الحافظ في «الفتح» (٤٠٨/٣) من طريق المطلب بن عبد الله بسند صحيح.  
ولم أجد في «المصنف»، والله أعلم.

(٧) انظر: «شرح السنة» للبخاري (٥٣/٧)، و «المعرفة» للبيهقي (١٢٩/٧).

(٨) انظر: «الاستاذكار» (١١/١١٩) رقم (١٥٦٦٨).

## الاعتسال والتطيب للإحرام

٦٨٣/٣ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِمْلَائِهِ وَاعْتَصَلَ.  
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ <sup>(١)</sup>. [صحيح].

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِمْلَائِهِ وَاعْتَصَلَ. رَوَاهُ  
التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَغَزِيَّةُ وَضَعَفَهُ الْعَقِيلِيُّ <sup>(٢)</sup>، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٣)</sup>، وَابِيهَقِي <sup>(٤)</sup>،  
وَالطَّبْرَانِيُّ <sup>(٥)</sup>. رَوَاهُ الْحَاكِمُ <sup>(٦)</sup>، وَابِيهَقِي <sup>(٧)</sup> مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ  
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «اعْتَصَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَيْسَ بَيْنَهُ فَلَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ صَلَّى  
رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، فَلَمَّا اسْتَوَى بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ  
عَطَاءٍ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ ضَعِيفٌ <sup>(٨)</sup>».

وَعَنِ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه <sup>(٩)</sup> قَالَ: مِمَّنِ السَّنَةُ أَنْ يَغْتَسَلَ إِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ، وَإِذَا أَرَادَ  
دُخُولَ مَكَّةَ. وَيَسْتَحِبُّ التَّطْيِبَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: كُنْتُ أَطْيِبُ النَّبِيَّ ﷺ  
بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُّ، وَفِي رِوَايَةٍ: «كُنْتُ أَطْيِبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا [أَقْدُرُ] <sup>(١٠)</sup>  
عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَحْرِمَ ثُمَّ يَحْرِمُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١١)</sup>. وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(١) في «السنن» (٨٣٠) وقال: حديث حسن غريب.

قلت: في سنده عبد الله بن يعقوب وهو مجهول الحال، وبقية رجاله ثقات.

وقد صحَّحه الألباني في صحيح الترمذي.

(٢) في «الضعفاء الكبير» (١٣٨/٤) بمحمد بن موسى بن مسكين أبو غزيرة القاضي.

(٣) في «السنن» (٢٢٠/٢ - ٢٢١/٢) رقم ٢٢٢ وفيه أبو غزيرة.

(٤) في «السنن الكبرى» (٣٢٥/٥ - ٣٣٠).

(٥) عزاء إليه الحافظ في «التلخيص» (٢٣٥/٢).

(٦) في «المستدرک» (٤٤٧/١) وقال صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

(٧) في «السنن الكبرى» (٣٣/٥).

(٨) انظر: «الميزان» (٤٥٣/٤) رقم الترجمة (٩٨٢١).

(٩) أخرجه البيهقي (٣٣/٥)، والحاكم (٤٤٧/١) وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه

الذهبي. قلت: والإسناد فيه سهل بن يوسف لم يخرج له مسلم، وهو ثقة، «التقريب»

(٣٣٧/١). فالحديث على شرط البخاري.

(١٠) في النسخة (أ): «يقدر».

(١١) البخاري (٥٩٢٨)، ومسلم (٣٦، ٣٧/١١٨٩).

### ما يلبسه المحرم

\* ٦٨٤/٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ . قَالَ : « لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعَمَامَةَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبُرَانِسَ ، وَلَا الْخُفَّاءَ ، إِلَّا أَخَذَ لَا يَجِدُ ثَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مِمَّنْ الرُّعْفَرَانُ وَلَا الْوُزُسُ » ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ <sup>(١)</sup> . [صحيح]

(وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ [قال] <sup>(٢)</sup> : لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعَمَامَةَ ، وَلَا [السراويل] <sup>(٣)</sup> ، وَلَا الْبُرَانِسَ ، وَلَا الْخُفَّاءَ إِلَّا لَحْدَ لَا يَجِدُ ثَعْلَيْنِ) أَي لَا يَجِدُهُمَا [يباعان] <sup>(٤)</sup> ، أَوْ يَجِدُهُمَا [يباعان] <sup>(٥)</sup> ، وَلَكِنْ لَيْسَ مَعَهُ ثَمَنٌ [فَانضَى] <sup>(٦)</sup> عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَبْدَالِ ، (فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ) ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مِمَّنْ الرُّعْفَرَانُ ، وَلَا الْوُزُسُ) بفتح الواو ، وسكون الراء ، آخِرُهُ سِينٌ مَهْمَلَةٌ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ . وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ <sup>(٧)</sup> مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ : مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ سَرَاوِيلَ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ثَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ خُفَيْنِ » ، وَمِثْلُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ نَاسَخَ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِقَطْعِ الْخُفَيْنِ لِأَنَّهُ قَالَ بِعَرَفَاتٍ فِي وَقْتِ الْحَاجَّةِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ كَانَ فِي الْمَدِينَةِ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْمُنْتَقَى <sup>(٨)</sup> . وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالتَّحْرِيمِ هُنَا عَلَى الرَّجُلِ وَلَا تَلْحَقُ بِهِ الْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ . وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَحْصُلُ مِنَ الْأَدْلَةِ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ الْحُلُقُ لِرَأْسِهِ ، وَلِبْسُ

- (١) البخاري (١٥٤٢)، ومسلم (١١٧٧)، وأبو داود (١٨٢٤)، والترمذي (٨٣٣)، والنسائي (١٣١/٥ - ١٣٢)، وابن ماجه (٢٩٢٩)، ومالك في «الموطأ» (١/٣٢٤ - ٣٢٥ رقم ٨).
- (٢) في النسخة (أ): «فقال».
- (٣) في النسخة (أ): «فولا السراويلات».
- (٤) في النسخة (أ): «يباع».
- (٥) في النسخة (أ): «فماضل».
- (٦) البخاري (١٨٤٣)، ومسلم (١١٧٨/٤).
- (٧) قلت: وأخرجه أبو داود (١٨٢٩)، والترمذي (٨٣٤)، والنسائي (١٣٢/٥ - ١٣٣)، وابن ماجه (٢٩٣١)، وأحمد (٢٧٩/١).
- (٨) (٢٤١/٢) أحاطنا الله على إتمامه.

القميص، والعمامة، والبرانس، والسرّاول، وثوب منه وَرَسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ، وليس الخفين إلا لعدم غيرهما فيشكّهما ويلبسهما، والطيب، والوطء. والمرأى من القميص كل ما أحاط بالبدن مما كان عن تفصيل وتقطيع، وبالعمامة ما أحاط بالرأس فيلحق بها غيرها مما يغطي الرأس. قال الخطابي: ذكر البرانس والعمامة معاً ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد كالعمامة، ولا بالنادير كالبرانس، وهو كل ثوب رأسه منه ملتزماً به من جبة أو ذراع أو غيرهما.

واعلم أنّ المصنّف كَتَبَهُ لم يأت بالحديث فيما يحرم على المرأة المحرمة، والذي يحرم عليها في الأحاديث الانتقاب، أي: لبس النقاب كما يحرم لبس الرجل القميص والخفين، فيحرم عليها النقاب، ومثله البرقع، وهو الذي فُصِّلَ على قدر ستر الوجه لأنه الذي ورد به النص، كما وَرَدَ بالنهي عن القميص للرجل مع جواز ستر الرجل لبدنه بغيره اتفاقاً فكذلك المرأة المحرمة تستر وجهها بغير ما ذكر كالخمار والثوب، ومن قال إنّ وجهها كراسي الرجل المحرم لا يُغَطَّى شيء فلا دليل معه. ويحرم عليها لبس القفازين، وليس ما يسمه ورسٌ أو زعفران من الثياب، ويباح لها ما أحبت من غير ذلك من حلية وغيرها.

وأما الصيّد، والطيب، وحلق الرأس، فالظاهر أنه كالرجل في ذلك، والله أعلم. وأما الانغماس في الماء، ومباشرة المحمل بالرأس، وستر الرأس باليد، وكذا وضعه على المخدة عند النوم [فإنه لا يضر<sup>(١)</sup>]، لأنه لا يسمى لا بساً. والخفاف جمع خف وهو ما يكون إلى نصف الساق، ومثله في الحكم الجورب، وهو ما يكون إلى فوق الركبة. وقد أبيض لمن لم يجد النعلين بشرط القطع، إلا أنك قد سمعت [ما قاله<sup>(٢)</sup>] في المتقى من نسخ القطع، وقد رجّحه في الشرح بعد إطلاعه الكلام بذكر الخلاف في المسألة، ثم الحق أنه لا فدية على لبس الخفين لعدم النعلين. وخالفته الحنفية فقالوا: تجب الفدية.

ودلّ الحديث على تحريم لبس ما منه الزعفران والورس. واختلفت في العلة التي لأجلها النهي هل هي الزينة أو الراحة؟ فذهب الجمهور إلى أنها

(١) في النسخة (أ): «فلا يضر».

(٢) في النسخة (أ): «ما قال».

الرائحة؛ فلو صار الثوب بحيث إذا أصابه الماء لم يظهر له رائحة جاز الإحرام فيه. وقد ورد في رواية: «إلا أن يكون غسلاً»، وإن كان فيها مقال. ولبس المعصر والموَّس محرم على الرجال في حال الحل كما في الإحرام.

### تطيب رسول الله ﷺ لإحرامه ولحله

٦٨٥/٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت. متفق عليه). فيه دليل على استحباب التطيب عند إرادة فعل الإحرام، وجواز استدماجه بعد الإحرام، وأنه لا يضر بقاء لونه وريحه، وإنما يحرم ابتداءه في حال الإحرام. وإلى هذا ذهب جماهير الأئمة من الصحابة والتابعين<sup>(٢)</sup> وذهب جماعة منهم إلى خلافه، وتكلفوا لهذه الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهم فإنهم قالوا: «إنه ﷺ تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب». قال النووي رحمه الله في شرح مسلم<sup>(٣)</sup> بعد ذكره: الصواب ما قاله الجمهور من أنه يستحب الطيب للإحرام لقولها: «لإحرامه». ومنهم من زعم أن ذلك خاص بـ ﷺ، ولا يتم ثبوت الخصوصية إلا بدليل عليها، بلي الدليل قائم على خلافها، وهو ما ثبت من حديث عائشة: «كُنَّا نَتَضَعُ وَجُوهَنَا [بالمسك المطيب]<sup>(٤)</sup> قَبْلَ أَنْ نَحْرِمَ، فَتَعْرِقُ [ويسيل]<sup>(٥)</sup> على وجوهنا، ونحرم مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا» رواه أبو داود<sup>(٦)</sup>، وأحمد بلفظ: «كُنَّا نَحْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَتَضَعُ جَبَاهُنَا بِالْمَسكِ الْمَطِيبِ عِنْدَ الإِحْرَامِ، فَإِذَا عَرَقْنَا إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا فَبَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَا يَنْهَانَا».

(١) البخاري (١٥٣٩)، ومسلم (١١٨٩).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٧٤٥)، والترمذي (٩١٧)، والنسائي (١٣٧/٥) رقم (٢٦٨٥).

ومالك ٣٢٨/١١ رقم (١٧).

(٢) انظر: «بداية المجتهد» (٢/٢٣٦ - ٢٣٧) بتحقيقنا.

(٣) (٩٨/٨ - ٩٩).

(٤) في النسخة (أ): «بالمسك». (٥) في النسخة (أ): «فيسيل».

(٦) في «السنن» (١٨٣٠) بسند حسن.



ولا يقال هذا خاصٌ بالنساء لأنَّ الرجال والنساء في الطيب سواء بالإجماع؛ فالطيب يحرم بعد الإحرام لا قبله وإن دام حاله فإنه كالنكاح لأنه من دواعيه، والنكاح إنما يمنع المحرم من ابتدائه لا من استدامته فكذلك الطيب، ولأنَّ الطيب من النظافة من حيث إنه يقصد به دفع الرائحة الكريهة كما يقصد بالنظافة إزالة ما يجمعه الشعر والظفر من الوسخ، ولذا استُجِبَ أن يأخذ قبل الإحرام من شعره وأظفاره لكونه ممنوعاً منه بعد الإحرام وإن بقي أثره بعده.

وأما حديث مسلم<sup>(١)</sup> في الرجل الذي جاء يسأل النبي ﷺ كيف يصنع في عمرته، وكان الرجل قد أحرم وهو متضع بالطيب فقال: يا رسول الله ما ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة بعدما تضع طيب؟ فقال ﷺ: «أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات» الحديث. فقد أُجِيبَ عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجعراثة في ذي القعدة سنة ثمان، وقد حجَّ ﷺ سنة عشر، واستدام الطيب، وإنما يؤخذ بالآخر [فالآخر]<sup>(٢)</sup> من أمر رسول الله ﷺ لأنه يكون ناسخاً للاول.

وقولها: «لحلّه قبل أن يطوف بالبيت»، المراد بحلّه الإحلال الذي يحلُّ به كلُّ محظور وهو طواف الزيارة، وقد كان حلُّ بعض الإحلال وهو بالرمي الذي يحلُّ به الطيب وغيره ولا يمنع بعده إلا من النساء. وظاهر هذا أنه قد كان فعل الحلق والرمي وبقي الطواف.

### تحريم العقد على المحرم لنفسه ولغيره، وتحريم الخطبة

٦٨٦/٦ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ

الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ، زَوْأُهُ مُسْلِمٌ»<sup>(٣)</sup>. [صحيح]

(١) في «صحيحه» (١١٨٠/٨).

قلت: وأخرجه البخاري (٤٩٨٥)، وأبو داود (١٨١٩)، والترمذي (٨٣٦)، والنسائي

(١٤٢/٥)، والبيهقي (٥٦/٥).

(٢) زيادة من النسخة (ب).

(٣) في «صحيحه» (١٤٠٩/٤١).

قلت: وأخرجه مالك (٣٤٨/١) رقم (٧٠)، والشافعي في «ترتيب المسند» (٣١٦/١) رقم (٨٢١)، وأحمد (٦٩/١)، والدارمي (١٤١/٢)، والطبراني (٢١٣/١) رقم (١٠٣٠) - نسخة =

(وعن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لا يَنْكِحُ) بفتح حرف المضارعة، أي: لا يَنْكِحُ هو نفسه، (المحرّم ولا يَنْكِحُ) بضم حرف المضارعة لا يعقد لغيره، (ولا يخطب) له ولا لغيره (رواه مسلم). الحديث دليل على تحريم العقد على المحرم لنفسه ولغيره، وتحريم الخطبة كذلك. والقول بأنه ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرّم لرواية ابن عباس<sup>(١)</sup> لذلك مردود بأن رواية أبي رافع<sup>(٢)</sup>: «أنه تزوّجها ﷺ وهو حلال» أرجح، لأنه كان السفير بينهما، أي: بين النبي ﷺ وبين

- = (المعبود)، وأبو داود (١٨٤١)، والترمذي (٨٤٠)، والنسائي (١٩٢/٥)، وابن ماجه (١٩٦٦)، وابن الجارود (٤٤٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٨/٢)، والدارقطني (٢٦٧/٢) رقم ١٤١، والبيهقي (٦٥/٥) وغيرهم.
- (١) أخرجه البخاري (١٨٣٧)، ومسلم (٤٧/١٤١٠)، وأبو داود (١٨٤٤)، والترمذي (٨٤٢)، والنسائي (١٩١/٥)، وابن ماجه (١٩٦٥)، وابن الجارود رقم (٤٤٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٩/٢)، والدارقطني (٢٦٣/٣) رقم ٧٣، وأحمد (٢٦٦/١)، والطائلي (٢١٣/١) رقم ١٠٣١ - منحة المعبود.
- (٢) أخرجه أحمد (٣٩٣/٦)، والدارمي (٣٨/٢)، والترمذي (٨٤١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٧٠/٢)، والدارقطني (٢٦٢/٣) رقم ٦٧، ٦٨، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٦٤/٣)، والبيهقي (٦٦/٥) كلهم من طريق حماد بن زيد، عن مطر الوراق عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع. قال: «تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال، وبني بها وهو حلال، وكنت أنا الرسول بينهما». وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، ولا تعلم أحداً أسنده غير حماد بن زيد عن مطر الوراق عن ربيعة.
- وروى مالك بن أنس (٣٤٨/١) رقم ٦٩ عن ربيعة، عن سليمان بن يسار، أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال. رواه مالك مرسلًا.
- قال: «ورواه أيضاً سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلًا» هـ.
- قلت: والخلاصة أن الحديث ضعيف.
- ويغني عنه رواية يزيد بن الأصم.
- أخرجه مسلم (١٤١١/٤٨)، وأبو داود (١٨٤٣)، والترمذي (٨٤٥)، وابن ماجه (١٩٦٤)، وابن الجارود رقم (٤٤٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٩/٢)، والدارقطني (٢٦١/٣) رقم ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، وأبو نعيم في «الحلية» (٣١٥/٧)، والبيهقي (٦٦/٥)، والدارمي (٣٨/٢)، وأحمد (٣٣٢/٦)، ٣٣٣، ٣٣٥، والشافعي في «ترتيب المستند» (٣١٨/١) رقم ٨٣٠ وغيرهم عن يزيد بن الأصم، حدثني ميمونة بنت الحارث، أن رسول الله ﷺ تزوّجها وهو حلال. قال: وكانت غالي وخالة ابن عباس.

ميمونة، ولأنها رواية أكثر الصحابة. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمْ يُرَوْ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا مُحْرِمًا إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ وَحْدَهُ، حَتَّى قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: ذَهَلْ ابْنُ عَبَّاسٍ وَإِنْ كَانَتْ خَالَتُهُ، مَا تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بَعْدَ مَا حَلَّ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>. ثُمَّ ظَاهَرَ النَّهْيُ فِي الثَّلَاثَةِ التَّحْرِيمِ إِلَّا أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ النَّهْيَ فِي الْخُطْبَةِ لِلتَّنْزِيهِ، وَإِنَّهُ إِجْمَاعٌ، فَإِنَّ صَحَّ الْإِجْمَاعُ فَذَاكَ، وَلَا أَظُنُّ صَحَّةَ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ هُوَ التَّحْرِيمُ. ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ هَذَا تَقْلًا عَنِ ابْنِ عَقِيلٍ الْحَنْبَلِيِّ أَنَّهَا تَحْرُمُ الْخُطْبَةُ أَيْضًا.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْجَمِيعِ نَهْيًا وَاحِدًا، وَلَمْ يُفَضَّلْ. وَمُوجِبُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ وَلَيْسَ مَا يِعَارِضُ ذَلِكَ مِنْ أَثَرٍ أَوْ نَظَرٍ.

### حُلُّ صَيْدِ الْحَلَالِ لِلْمُحْرَمِينَ

٦٨٧/٧ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ صَيْدِهِ الْحِمَارَ الْوَحْشِيَّ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ - قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ - وَكَانُوا مُحْرَمِينَ - «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِفَيْءٍ؟»، قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. [صحيح]

(وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ صَيْدِهِ الْحِمَارَ الْوَحْشِيَّ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ)، وَكَانَ ذَلِكَ عَامَ الْحَدِيثِ. (قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ وَكُلُوا مُحْرَمِينَ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِفَيْءٍ؟»<sup>(٣)</sup> فَعَلُوا: لَا، قَالَ: فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). قَدْ اسْتَشْكَلَ عَدَمُ إِحْرَامِ أَبِي قَتَادَةَ وَقَدْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ، وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَجَابَةٍ مِنْهَا أَنَّهُ قَدْ كَانَ يَعْثُرُ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابُهُ لِكَشْفِ عَدُوِّ لَهُمْ [بِالسَّاحِلِ]<sup>(٤)</sup>.

(١) وأخرج أبو داود (١٨٤٥) عن سعيد بن المسيب قال: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ.

وَقَالَ الْأَبَاتِيُّ فِي صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ: «صَحِيحٌ مُقْطُوعٌ».

(٢) الْبُخَارِيُّ (٢٩١٤)، وَمُسْلِمٌ (١١٩٦/٥٨).

قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٥٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٤٧)، وَالنَّسَائِيُّ (١٨٢/٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٩٣)، وَاحْمَدُ (١٨٢/٥)، وَمَالِكُ (٣٥٠/١) رَقْمَ (٧٦) وَغَيْرُهُمْ.

(٣) فِي النِّسْخَةِ (أ): «إِلَى شَيْءٍ». (٤) فِي النِّسْخَةِ (أ): «فِي السَّاحِلِ».

ومنها: أنه لم يخرج مع النبي ﷺ بل بعثه أهل المدينة. ومنها: أنها لم تكن المواقيت قد وقّعت في ذلك الوقت. والحديث دليل على جواز أكل المحرم لصيد البر، والمراد [به إن صاده] <sup>(١)</sup> غير محرم ولم يكن منه إعانة على قتله بشيء وهو رأي الجماهير <sup>(٢)</sup>، والحديث نص فيه. وقيل: لا يحل أكله وإن لم يكن منه إعانة عليه. ويؤيد هذا عن عليّ ﷺ وابن عباس، وابن عمر، وهو مذهب الهادي <sup>(٣)</sup> عملاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَتَمَ صَيْدَكُمْ فَذَكِّهِ مَا كُنْتُمْ حَرَامًا﴾ <sup>(٤)</sup> بناء على أنه أريد بالصيد المصيد. وأجيب عنه بأن المراد في الآية الاصطياد، ولفظ الصيد وإن كان متروكاً بين المعنيين لكن بين حديث أبي قتادة المراد، وزاده بياناً حديث جابر بن عبد الله عنه ﷺ أنه قال: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم»، أخرجه أصحاب السنن <sup>(٥)</sup>، وابن خزيمة <sup>(٦)</sup>، وابن جبان <sup>(٧)</sup>، والحاكم <sup>(٨)</sup>.

(١) في النسخة (أ): «إذا اصطاده».

(٢) انظر: «اللقح الإسلامي وأدلته» (٢٤٨/٣ - ٢٥٣).

(٣) انظر: «الروض النضر» (٢٢١/٣ - ٢٢٣).

(٤) سورة المائدة الآية: ٩٦.

(٥) أبو داود (١٨٥١)، والترمذي (٨٤٦) والنسائي (١٨٧/٥).

(٦) في «صحيحه» (١٨٠/٤ رقم ٢٦٤١). (٧) (رقم ٩٨٠ - موارد).

(٨) في «المستدرک» (٤٥٢/١) وقال: صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي.

قلت: وأخرجه ابن الجارود (رقم ٤٣٧) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٧١/٢) والدارقطني (٢٩٠/٢ رقم ٢٤٣)، والبيهقي (١٩٠/٥)، وأحمد (٣٦٢/٣) والشافعي في «ترتيب المسند» (٣٢٢/١ رقم ٨٣٩)، والبخاري في «شرح السنة» (٢٦٣/٧ - ٢٦٤)، وابن عبد البر في «المصنف» (٦٢/٩) وفي «الاستبصار» (٢٧٧/١١ رقم ١٦٣٤٠)، والبيهقي في «المعرفة» (٤٢٩/٧ رقم ١٠٥٧٩).

من طرق عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن المطلب، عن جابر.

قلت: وفي إسناده المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب المخزومي، وهو صدوق كثير التلبس والإرسال.

وقال الترمذي: «حديث جابر حديث مفسر، والمطلب لا نعرف له سماعاً من جابر».

وقال النسائي: «عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث وإن كان قد روى عنه مالك».

وأعله المارديني في «الجواهر النقي» (١٩١/٥) بأربع علل...

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، والله أعلم.

إلا أنَّ في بعض رَوَاتِهِ مَقَالًا يَبْنِيهِ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ<sup>(١)</sup>. وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْمَرَادَ فِي الْآيَةِ الْحَيَوَانُ الَّذِي يُضَادُّ فَقَدْ ثَبِتَ تَحْرِيمُ الْأَصْطِيَادِ مِنْ آيَاتٍ أُخَرٍ، وَمِنْ أَحَادِيثٍ، وَوَقَعَ الْبَيَانُ بِحَدِيثٍ جَائِزٍ فَإِنَّهُ نَصٌّ فِي الْمَرَادِ. وَالْحَدِيثُ فِيهِ زِيَادَةٌ وَهِيَ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup> «عَلَى مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ» وَفِي رِوَايَةٍ: «عَلَى مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ»، قَالُوا: مَعَنَا رَجُلُهُ [رَوَاهُ مُسْلِمٌ]<sup>(٣)</sup>، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [فَأَكَلَهَا]<sup>(٤)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَّفَقِ [الشَّيْخَانِ] عَلَى إِيْرَاجِ<sup>(٥)</sup> هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَاسْتَدَلَّ الْمَانِعُ لِأَكْلِ الْمَحْرُومِ الصَّيْدِ مُطْلَقًا بِقَوْلِهِ:

### لا يَحِلُّ لَحْمُ الصَّيْدِ لِلْمَحْرُومِ

٨/ ٦٨٨ - وَعَنِ الصُّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ «أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيًا، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ، أَوْ بَوْدَانٍ، فَرَزَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حَرَمٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»<sup>(٨)</sup>. [صَحِيح]

(وَعَنِ الصُّغْبِ)<sup>(٩)</sup> يَفْتَحُ الصَّادِ الْمَهْمَلَةَ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةَ، فَمُوَحَّدَةٌ (إِنِ جَثَامَةَ) يَفْتَحُ الْجِيمَ، وَتَشْدِيدِ الْمَثَلَةِ، اللَّيْثِيِّ (أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيًا)، وَفِي رِوَايَةٍ: حِمَارٌ وَخَشِيٌّ يَقْطُرُ دَمًا، وَفِي أُخْرَى: لَحْمُ حِمَارٍ وَخَشِيٍّ، وَفِي أُخْرَى: عَجْزُ حِمَارٍ وَخَشِيٍّ، وَفِي رِوَايَةٍ: عَضْدًا مِنْ لَحْمٍ صَيْدٍ. كُلُّهَا فِي مُسْلِمٍ<sup>(١٠)</sup>، (وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ) بِالْمُوَحَّدَةِ [مَمْدُودَةٌ]<sup>(١١)</sup>، (أَوْ بَوْدَانٍ) يَفْتَحُ الْوَاوَ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةَ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ، (فَرَزَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ) يَفْتَحُ

(١) (٢٧٦/٢).

(٢) فِي النِّسْخَةِ (أ) هَذَا زِيَادَةٌ «أَنَّهُ».

(٣) زِيَادَةٌ مِنَ النِّسْخَةِ (أ). وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٩٦/٦٣).

(٤) فِي النِّسْخَةِ (أ): «وَأَكَلَهَا». (٦) فِي النِّسْخَةِ (ب): «يُخْرِجُ».

(٧) زِيَادَةٌ مِنَ النِّسْخَةِ (أ).

(٨) الْبُخَارِيُّ (١٨٢٥)، وَمُسْلِمٌ (١١٩٣/٥٠).

قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٤٩)، وَالنَّسَائِيُّ (١٨٤/٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٩٠)، وَابْنُ أَبِي

(٩) (١٩١/٥)، وَأَحْمَدُ (٣٧/٤)، (٣٨).

(١٠) انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: «أَسَدُ الْغَايَةِ» (٢٠/٣) رَقْمَ (٢٥٠١).

(١١) فِي «صَحِيحِهِ» (١١٩٤/٥٤) وَ (١١٩٥/٥٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١٢) فِي النِّسْخَةِ (أ): «مَمْدُودَةٌ».

الدال، رواه المحدثون، وأنكره المحققون من أهل العربية، وقالوا: صوابه ضمه لأنه القاعدة في تحريك [الساكن] (١) إذا كان بعده ضمير المذكر الغائب على الأصح. وقال النووي في شرح مسلم (٢): في «ردوه» ونحوه للمذكر ثلاثة أوجه أوضحها الضم، والثاني الكسر وهو ضعيف، والثالث الفتح وهو أضعف منه، بخلاف ما إذا اتصل به ضمير المؤنث نحو ردها؛ فإنه بالفتح (عليك إلا أنما حرمة) بضم الحاء والراء أي مُحرمون (متفق عليه) (٣).

دل على أنه لا يحل لحوم الصيد للمحرم مطلقاً، لأنه ۞ علل رده بكونه محرماً، ولم يستفصل هل صاده لأجله ۞ أو لا؛ فدل على التحريم مطلقاً. وأجاب من جوزه بأنه محمول على أنه حينئذ لأجله ۞ فيكون جمعاً بينه وبين حديث أبي قتادة الماضي (٤). والجمع بين الأحاديث إذا أمكن أولى من اطراح بعضها. وقد دل لهذا بأن في حديث أبي قتادة الماضي عند أحمد (٥)، وابن ماجه (٦) بإسناد جيد: «إنما صدته له، وأنه أمر أصحابه يأكلون ولم يأكل منه حين أخرجه أني اضطلتته له». قال أبو بكر النيسابوري: قوله اضطلتته لك، وأنه لم يأكل منه (٧) لا أعلم أحداً قاله في هذا الحديث غير معمر.

قلت: معمر ثقة لا يضر تفرقه ويشهد للزيادة حديث جابر (٨) الذي قدمناه.

وفي الحديث دليل على أنه ينبغي قبول الهدية، وإبانة المانع من قبولها إذا ردها. وأعلم أن ألفاظ الروايات اختلفت فقال الشافعي (٩): إن كان الصعب أهدي النبي ۞ الحمار حياً فليس للمحرم ذبح حمار وحشي، وإن كان أهدي لحوم حمار فيحتمل أنه ۞ قد فهم أنه صاده لأجله، وأما رواية: «أنه ۞ أكل منه» التي أخرجه البيهقي (١٠) .....

(١) في النسخة (أ): «الساكنين».

(٢) (١٠٤/٨).

(٣) هنا زيادة من النسخة (أ): «وقال».

(٤) برقم (٦٨٧/٧) من كتابنا هذا.

(٥) في «المسند» (١٨٢/٥).

(٦) في «السنن» (٣٠٩٣).

(٧) في النسخة (أ): «يأكله».

(٨) وهو حديث ضعيف تقدم تخريجه أثناء شرح الحديث رقم (٦٨٧/٧) من كتابنا هذا.

(٩) ذكره البيهقي في «المعرفة» (٤٣٠/٧) رقم (١٠٥٨٥).

(١٠) في «السنن الكبرى» (١٩٣/٥) وقال: هذا إسناد صحيح. وقد تعقبه ابن التركماني في «

فقد ضعفها ابن القيم<sup>(١)</sup>، ثم إنه استفوى من الروايات رواية لحم حمار، قال: لأنها لا تنافي رواية من روى حماراً، لأنه قد يسمى الجزء باسم الكل وهو شائع في اللغة، ولأن أكثر الروايات اتفقت أنه بعض من أبعاض الحمار، وإنما وقع الاختلاف في ذلك البعض، ولا تناقض بينها؛ فإنه يحتمل أن يكون المهدي من الشئ الذي فيه العجز الذي فيه [رجله]<sup>(٢)</sup>.

### قتل الفواسق الخمس في الحرم

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الذُّنُوبِ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْغَرَابُ وَالْجِدَاةُ وَالْفَرْبُ وَالْفَارَةُ وَالْكَلْبُ الْمُقَوَّرُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. [صحيح]

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الذُّنُوبِ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْغَرَابُ وَالْجِدَاةُ بِكسر الحاء المهملة، وفتح الدال بعدها همزة [بوزن عنبه]<sup>(٤)</sup>، (وَالْفَرْبُ) يُقَالُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَقَدْ يُقَالُ عَقْرَبُ، (وَالْفَارَةُ)

«الجوهر النقي» فقال: هذا في سننه يحيى بن سليمان الجعفي عن ابن وهب، أخبرني يحيى بن أبوب هو الغافقي المصري. ويحيى بن سليمان ذكر الذهبي في «الميزان»، و «الكاشف» عن النسائي أنه ليس بثقة. وقال ابن حبان: ربما أغرب. وقال النسائي: ليس بذلك القوي. وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال أحمد: كان سيء المقط يخطئ خطأ كبيراً. وكذا مالك في حديثين. فعلى هذا لا يشتغل بتأويل هذا الحديث لأجل سننه، لمخالفته للحديث الصحيح.

(١) في «إزاد المعاد» (١٦٤/٢) وقال: أما حديث يحيى بن سعيد، عن جعفر، فغلط بلا شك، فإن الواقعة واحدة، وقد اتفق الرواة أنه لم يأكل منه، إلا هذه الرواية الشاذة المنكرة.

(٢) في النسخة (أ): «رجل».

(٣) البخاري (٣٣١٤)، ومسلم (١١٩٨).

قلت: وأخرجه الترمذي (٨٣٧)، والنسائي (١٨٨/٥)، وابن ماجه (٣٠٨٧)، والطحاوي في «المستند» (ص ٢١٤ رقم ١٥٢١)، وأحمد في «المستند» (٩٧/٦)، والدارمي (٣٧، ٣٦/٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٦٦/٢)، والبيهقي (٢٠٩/٥) من رواية جماعة عنها بالفاظ.

(٤) زيادة من النسخة (أ).

بهمزة ساكنة، ويجوز تخفيفها ألفاً، (والكلب العقور، متفق عليه)، وفي رواية في البخاري<sup>(١)</sup> زيادة ذكر الحية فكانت ستاً. وقد أخرجها بلفظ ست أبو عوانة، وسرة الخمس مع الحية. ووقع [عند]<sup>(٢)</sup> أبي داود<sup>(٣)</sup> زيادة السبع العادي فكانت سبعاً، ووقع عند ابن خزيمة<sup>(٤)</sup>، وابن المنذر زيادة الذئب والنمر فكانت تسعاً، إلا أنه نُقِلَ عن الذهلي أنه ذكرهما في تفسير الكلب العقور. ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل<sup>(٥)</sup> رجاله ثقات: وأخرج أحمد<sup>(٦)</sup> مرفوعاً الأمر للمحرم يقتل الذئب، وفيه رأي ضعيف. وقد دلت هذه [الروايات]<sup>(٧)</sup> أن مفهوم العدي غير مراد من قوله خمس. والدواب بتشديد الباء جمع دابة وهو ما دب من الحيوان، وظاهره أنه يسمى الطائر دابة وهو يطابق قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ يَرْزُقُهَا﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿وَكُلٌّ مِنْهَا لَكُمْ لَا حَيْلُ فِيهَا﴾<sup>(٩)</sup>. وقيل: يخرج الطائر من لفظ الدابة لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا مَكْرٍ يُلْمُ بِهَا﴾<sup>(١٠)</sup> ولا حجة [فيه]<sup>(١١)</sup>، لأنه يحتمل أنه عطف خاص على عام. هذا وقد اختص في العرف لفظ [الدابة]<sup>(١٢)</sup> بدواب الأربع القوائم. وتسميتها فواسق لأن الفسق لغة

- (١) لم أجدها في صحيح البخاري بل وجدت في صحيح مسلم (١١٩٨/٦٧) من حديث عائشة وأخرجه مسلم أيضاً (١١٩٩/٧٥) من حديث ابن عمر.
- (٢) في النسخة (أ): في رواية.
- (٣) في «السنن» (١٨٤٨) من حديث أبي سعيد الخدري. وفي سننه يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي وهو ضعيف، كبير فتير فصار يتلقن، وباقي رجاله ثقات.
- (٤) وقال الألباني: ضعيف. وقوله: «يرمي الغراب ولا يقتله» منكر. انظر: «الإرواء» (رقم ١٠٣٦).
- (٥) في «صحيحه» (١٩٠/٤) رقم (٢٦٦٦).
- (٦) أخرجه أبو داود في «المراسيل» رقم (١٣٧) وعبد الرزاق رقم (٨٣٨٤)، وابن أبي شيبة (٥٥/٤)، والبيهقي (٢١٠/٥) من طرق عن عبد الرحمن بن حرملة أنه سمع ابن المسيب يقول: قال رسول الله ﷺ: «خمس يقتلن المحرم: العقرب، والحية، والغراب، والكلب، والذئب». ورجاله ثقات.
- (٧) في «المستدرك» (٢٧٢/١١) رقم ٧٠٢ - الفتح الرباني من حديث ابن عمر. وفي سننه الحجاج بن أرطاة ضعيف.
- (٨) في النسخة (ب): «الزيادات».
- (٩) سورة هود: الآية ٦.
- (١٠) سورة الأنعام: الآية ٣٨.
- (١١) سورة العنكبوت: الآية ٦٠.
- (١٢) زيادة من النسخة (أ).
- (١٣) في النسخة (أ): «الدواب».



الخروج، ومنه: ﴿فَنَسَقَ عَنْ أَسْرِ رَيْبِهِ﴾<sup>(١)</sup>، أي: خرج، ويسمى العاصي فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه، ووصفت المذكورة بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم [قتل المحرم لها]<sup>(٢)</sup>، وقيل: لخروجها عن غيرها من الحيوانات في حل أكله لقوله تعالى: ﴿إِذَا شَقَا أَهْلٌ لِّسَرِ اللَّهِ يَدٌ﴾<sup>(٣)</sup>، فسُمي ما لا يؤكل فاسقاً. قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا تَرَوْا بِحَرْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَكَلَّمَ النَّاسِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقيل: لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع<sup>(٥)</sup>، فهذه ثلاث علي استخرجها العلماء في حل قتل هذه الخمس. ثم اختلف أهل الفتوى فمن قال بالأولي الحق بالخمس كل ما جاز قتله [للحلال في الحرم]<sup>(٦)</sup>. ومن قال بالثاني الحق كل ما لا يؤكل إلا ما نُهي عن قتله. وهذا قد يجامع الأول. ومن قال بالثالث [خص]<sup>(٧)</sup> الإلحاق بما يحصل منه الإفساد. قال المصنف في فتح الباري.

قلت: ولا يخفى أن هذا العلل لا دليل عليها فيبعد الإلحاق لغير المنصوص بها، والأحوط عدم الإلحاق، وبو قال الحنفية إلا أنهم الحقوا الحياة لثبوت الخبر، واللتب لمشاركته للكلب في الكلبية، والحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها. قال ابن دقيق العيد<sup>(٨)</sup>: والتعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوي [بالإضافة]<sup>(٩)</sup> إلى تصرف أهل القياس فإنه ظاهر من جهة الإيذاء بالتعليل بالفسي وهو الخروج عن الحد، انتهى.

قلت: ولا يخفى أنه قد اختلفت في تفسير فسقها على ثلاثة أقوال كما عرفت فلا يتم تعيين واحد منها علته بالإيذاء، فلا يتم الإلحاق به، وإذا جاز قتلها للمحرم جاز للحلال بالأولى وقد ورد بلفظ: ﴿يُقْتَلْنَ فِي الْحَلِّ وَالْحَرَمِ﴾ عند مسلم<sup>(١٠)</sup>، وفي لفظ: «ليس على المحرم في قتلهن جناح»<sup>(١١)</sup>، فدل أنه يقتلها

(١) سورة الكهف: الآية ٥٠. (٢) في النسخة (أ): «قتله».

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٤٥. (٤) سورة الأنعام: الآية ١٢١.

(٥) هذا أظهر الوجوه وأولها، وما عداها تكلف.

(٦) في النسخة (أ): «للحلال وفي الحل». (٧) في النسخة (أ): «فيخص».

(٨) في كتابه: «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (٣/٣٣).

(٩) في النسخة (ب): «في النظر». (١٠) في «صحيحه» (١١٩٨/٦٦) من حديث عائشة.

(١١) أخرجه ابن خزيمة (٤/١٩٠ رقم ٢٦٦٦) من حديث أبي هريرة. والبخاري رقم (١٨٢٦)، -

المحرم في الحرم وفي الحل بالأولى. وقوله: «يُقْتَلَن» إخبارٌ بحلّ قتلها.

وقد وردَ بلفظ الأمر، ولفظ نفى الجناح، ونفي الحرج على قاتلهم؛ فدلّ على حمل الأمر على الإباحة. وأطلق في هذه الرواية لفظ الغراب، [وقيداً<sup>(١)</sup>] عند مسلم<sup>(٢)</sup> من حديث عائشة بالأبقيع، وهو الذي في ظهره أو بطنه بياض، فذهب بعض أتوم الحديث إلى تقييد المطلق بهذا، وهي القاعدة في حمل المطلق على المقيد. والقدر في هذه الزيادة بالشذوذ، وتدلّيس الراوي مدفوعاً بأنه صرح الراوي بالسماع فلا تدليس، وبأنها زيادة من عدل ثقة حافظ فلا شذوذ.

قال المصنف: قد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب ويقال له غراب الزرع [ويقال له الزارع، وأفتوا<sup>(٣)</sup>] بجواز أكله، بقي ما عداه من الغربان ملحقةً بالأبقيع. والمراد بالكلب هو المعروف، وتقييده بالمعور يدلّ على أنه لا يقتل غير المعور. ونقل عن أبي هريرة تفسير الكلب العقور بالأسد، وعن زيد بن أسلم [تفسيره<sup>(٤)</sup>] بالحية، وعن سفيان أنه الذئب خاصة. وقال مالك رحمه الله: كل ما عقر الناس وأخافهم وعدا عليهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب هو الكلب العقور، ونقل عن سفيان وهو قول الجمهور، واستدلّ لذلك بقوله ﷺ: «اللهم سلط عليه كلباً من كلابك» فقتله الأسد، وهو حديث حسن أخرجه الحاكم<sup>(٥)</sup>.

### جواز الحجامة للمحرم

١٠/٦٩٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. [صحيح]

مسلم (١١٩٩) من حديث ابن عمر.

(١) في النسخة (أ): «وقيده».

(٢) في النسخة (ب): «وقد احتجوا».

(٣) في النسخة (ب): «وقد احتجوا».

(٤) في النسخة (ب): «وقد احتجوا».

(٥) في النسخة (ب): «وقد احتجوا».

(٦) البخاري (١٨٣٥)، ومسلم (١٢٠٢).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٨٣٥)، والترمذي (٨٣٩)، والنسائي (١٩٣/٥)، وابن ماجه (٣٠٨١)، والدارمي (٣٧/٢)، وأحمد (٩٠/١).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ احتجَمَ وهو مُحْرِمٌ؛ وذلك في حجة الوداع بمحلٍ يقالُ له لُحَى، جَبَلٌ بَيْنَ مَكَّةَ والمَدِينَةِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). دَلَّ عَلَى جَوَازِ الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِي الرَّأْسِ وَغَيْرِهِ إِذَا كَانَ لِحَاجَةً، فَإِنْ قُطِعَ مِنَ الشَّعْرِ شَيْئًا كَانَ عَلَيْهِ فِدْيَةُ الْحَلْقِ، وَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ.

وَأِنْ كَانَتْ الْحِجَامَةُ لغيرِ عُدْرٍ، فَإِنْ كَانَتْ فِي الرَّأْسِ حُرِّمَتْ إِنْ قُطِعَ مَعَهَا شَعْرٌ لِحَرْمَةِ قُطْعِ الشَّعْرِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ لَا شَعْرَ فِيهِ فَهِيَ جَائِزَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَلَا فِدْيَةَ، وَكَرِهَهَا قَوْمٌ. وَقِيلَ: تَجِبُ فِيهَا الْفِدْيَةُ. وَقَدْ نَبَّهَ الْحَدِيثُ عَلَى قَاعِدَةٍ شَرْعِيَّةٍ، وَهِيَ أَنَّ مُحْرِمَاتِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْحَلْقِ وَقَتْلِ الصَّيْدِ وَنَحْوِهِمَا تَبَاحٌ لِلْحَاجَةِ وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، فَمَنْ احتَاجَ إِلَى حَلْقِ رَأْسِهِ، أَوْ لَيْسَ قَمِيصُهُ مَثَلًا لِحُرٍّ، أَوْ بَرْدٍ، أُبِيحَ لَهُ ذَلِكَ وَلِزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ، وَعَلَيْهِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَانَ يَنْكُرُ مَرْيَمًا أَوْ يَدَّيْهِ أَوْ يَنْ تَأْلِيهِ﴾<sup>(١)</sup> الْآيَةُ. [وَقَدْ]<sup>(٢)</sup> يَبَيَّنُ قُدْرَ الْفِدْيَةِ الْحَدِيثُ:

٦٩١/١١ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَنْتَابِرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَّغَ بِكَ مَا أَرَى، أَتَجِدُ شَاءًا؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَضْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسْكِينِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. [صَحِيح]

وهو قوله: (وعن كعب بن عجرة رضي الله عنه) بضم [المهمله]<sup>(٤)</sup>، وسكون الجيم، وبالراء، وكعب صحابي جليل حليف الأنصاري، نزل الكوفة، ومات بالمدينة سنة إحدى وخمسين. (قال: حوثلت) مغير الصيغة (إلى رسول الله ﷺ والقمل ينتابِرُ على وجهي فقال: ما كنت أرى) بضم الهمزة، أي أظن (الوجع بلغ بك ما أرى) بفتح

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦. (٢) في النسخة (ب): «و». (٣)

البخاري (١٨١٦)، ومسلم (١٢٠١/٨٥).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٨٥٦)، والترمذي (٩٥٣)، والنسائي (١٩٤/٥ - ١٩٥)،

ومالك (٤١٧/١) رقم (٢٣٨).

(٤) انظر ترجمته في: «تاريخ البخاري» (٢٢٠/٧)، والجرح والتعديل (١٦٠/٧)، و«أسد

الغابية» (٢٤١/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣٩٠/٨)، و«شذرات الذهب» (٥٨/١)، و

«الإصابة» (٢٩٧/٣) رقم (٧٤١٩).

(٥) في النسخة (أ): «العين».

الهمزة من الرؤية، (تجد شاة، قلت: لا، قال: فصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. متفق عليه). وفي رواية للبخاري<sup>(١)</sup>: مر بي رسول الله ﷺ بالحديبية، ورأسي يتهاث فملاً فقال: «أنذيك هوائك؟»، قلت: نعم، قال: «أحلق رأسك - الحديث». وفيه فقال: نزلت في هذا الآية: ﴿لَنْ يَكُونَ لَكُمْ مَيْمَنًا أَوْ يَمَانٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية.

وقد روي الحديث بالفاظ عديدة، وظاهره أنه يجب تقديم التسلك على النوعين الآخرين إذا وجد، وظاهر الآية الكريمة وسائر روايات الحديث أنه مخير في الثلاث جميعاً، ولذا قال البخاري<sup>(٣)</sup> في أول باب الكفارات: «غير النبي ﷺ كعباً في الفدية»، وأخرج أبو داود<sup>(٤)</sup> من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة أنه ﷺ قال: «إن شئت فأنسك نسبك»، وإن شئت فصم ثلاثة أيام، وإن شئت فاطعم - الحديث. والظاهر أن التخيير إجماع. وقوله: نصف صاع، أخذ جماهير العلماء بظاهره إلا ما يروى عن أبي حنيفة والثوري أنه نصف صاع من حنطة، أو صاع من غيرها.

### حرمة مكة

٦٩٢/١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفَيْلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ تَحُلْ لِأَخِيذٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّمَا لَنْ تَحُلْ لِأَخِيذٍ بَعْدِي، فَلَا يَنْتَقِرُ صَيْدُهَا، وَلَا يَخْتَلِي شَوْكُهَا، وَلَا تَحُلْ سَائِقُتُهَا إِلَّا لِبَنِي إِسْرَافِيلَ، وَمَنْ قَبِلَ لَهُ قَبِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ»، فَقَالَ النَّبِيُّ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَيَبُوتِنَا، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>. [صحيح]

(١) في صحيحه (١٨١٥).

(٢) سورة البقرة: الآية (١٩٦).

(٣) في صحيحه ٨٧/٢٤٦٧/٦ كتاب كفارات الأيمان ترتيب: البغا.

(٤) في السنن (١٨٥٧).

(٥) البخاري (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥/٤٤٧)، وأبو داود (٢٠١٧).

(وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ) [أَرَادَ بِهِ فَتَحَ مَكَّةَ وَأَطْلَقَهُ لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ] <sup>(١)</sup>، (قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ) أَي: خَاطِبًا، وَكَانَ قِيَامُهُ ثَانِيِ الْفَتْحِ، (لِحَمْدِ اللَّهِ وَالثَّنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَيَّسَ عَنْ مَكَّةَ الْغَيْلِ)، تَعْرِيفًا لَهُمْ بِالْمَكَّةِ الَّتِي مَنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا عَلَيْهِمْ، وَهِيَ قِصَّةٌ مَعْرُوفَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي الْقُرْآنِ، (وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ) فَفَتَحُوهَا غُنُورًا، (وَأَيْتُهَا لَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ)؛ هِيَ سَاعَةٌ دَخُولُهُ إِيَّاهَا، (وَأَيْتُهَا لَا تَحُلْ لِأَحَدٍ بَعْدِي فَلَا يُنْفَرُ) بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ (صَيْدُهَا)، أَي: لَا يَزْعُمُهَا أَحَدٌ، وَلَا يَنْحِيهِ عَنْ مَوْضِعِهِ، (وَلَا يُخَفِّلِي) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ أَيْضًا (شَوْكُهَا)، أَي: لَا يُؤْخَذُ [وَيُغْتَلَخُ] <sup>(٢)</sup>، (وَلَا [تَحُلْ سَاقِطُهَا]) <sup>(٣)</sup> أَي: لَقَطْتُهَا، وَهِيَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي رَوَايَةٍ، (لَا لَمَنْشُدٍ) أَي: مَعْرُوفٍ [بِهَا] <sup>(٤)</sup>، يَقَالُ لَهُ: مَنْشَدٌ، [وَلَطَالِهَا] <sup>(٥)</sup>؛ نَاشِدٌ، (وَقَدْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ)؛ إِمَّا أَخَذَ الدِّيَةَ، أَوْ قَتَلَ الْقَاتِلَ. [فَقَالَ] <sup>(٦)</sup> الْعَبَّاسُ: إِنْ الْإِنْفَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، فَنَاءٌ مَعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ، ثَبَّتَ مَعْرُوفٌ طَبِيبُ الرَّاحَةِ، (فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قَبُورِنَا وَبَيْوتِنَا، فَقَالَ: إِنْ الْإِنْفَرُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فَتْحَ مَكَّةَ عَنَرَةٌ لِقَوْلِهِ: «لَمْ تَحُلْ».

[وَقَوْلُهُ: «سَلَّطَ عَلَيْهَا»، وَقَوْلُهُ <sup>(٧)</sup>: «لَا تَحُلْ»، وَعَلَى ذَلِكَ الْجَمَاهِيرُ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ كَثَلَةً إِلَى أَنَّهَا فَتَحَتْ صَلْحًا [مُسْتَدْلًا بِأَنَّهُ] <sup>(٨)</sup> ﷺ لَمْ يَقْسُمْهَا عَلَى الْغَانِمِينَ كَمَا قَسَمَ خَيْرٌ، وَاجِبٌ [عَنْهُ] <sup>(٩)</sup> بِأَنَّهُ ﷺ مَنَّ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، وَجَعَلَهُمُ الطَّلَاقَ، وَصَانَهُمْ عَنِ الْقَتْلِ وَالسَّبْيِ لِلنِّسَاءِ وَالذَّرِيَةِ، وَاجْتِنَامِ الْأَمْوَالِ، إِنْصَالًا مِنْهُ عَلَى قَرَابَتِهِ وَعَشِيرَتِهِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ الْقِتَالُ بَعْدَهُ ﷺ بِمَكَّةَ.

قَالَ الْمَاورِدِيُّ <sup>(١٠)</sup>: مِنْ خِصَالِ الْحَرَمِ أَنَّهُ لَا يُحَارَبُ أَهْلُهُ وَإِنْ بَغَوْا عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ بِجَوَازِهِ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ. وَتَحْرِيمُ الْقِتَالِ فِيهَا هُوَ

(١) فِي النِّسْخَةِ (أ): «أَي فَتَحَ مَكَّةَ». (٢) فِي النِّسْخَةِ (أ): «يَحُلُّ سَاقِطُهَا».

(٣) فِي النِّسْخَةِ (أ): «يَحُلُّ سَاقِطُهَا».

(٤) فِي النِّسْخَةِ (ب): «وَطَالِهَا».

(٥) زِيَادَةٌ مِنَ النِّسْخَةِ (ب).

(٦) زِيَادَةٌ مِنَ النِّسْخَةِ (ب).

(٧) ذَكَرَهُ ابْنُ دَقِيقٍ فِي «إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ» (٢٥/٣).

(٨) فِي النِّسْخَةِ (أ): «أَي فَتَحَ مَكَّةَ».

(٩) فِي النِّسْخَةِ (ب): «وَطَالِهَا».

(١٠) ذَكَرَهُ ابْنُ دَقِيقٍ فِي «إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ» (٢٥/٣).

الظاهر. قال القرطبي: ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه ﷺ بالقتال لاعتباره عن ذلك الذي أباح له، مع أن أهل مكة كانوا إذ ذاك مستحقين للقتال، لصدهم عن المسجد الحرام، وإخراج أهله منه، وكفرهم. وقال أبو غير واحد من أهل العلم. قال ابن دقي العيد<sup>(١)</sup>: يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دل على أن المأذون فيه للنبي ﷺ لم يؤذن فيه لغيره، ويؤيده قوله ﷺ: «فإن ترخص أحد لقتال رسول الله ﷺ فقولوا: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم»<sup>(٢)</sup>، فدل أن حل القتال فيها من خصائصه ﷺ. ودل على تحريم تنفير صيدها، وبالأولى تحريم قتله، وعلى تحريم قطع شوكها، ويفيد تحريم قطع ما لا يؤذي بالأولى. ومن العجيب أنه ذهب الشافعي<sup>(٣)</sup> إلى جواز قطع الشوك من فروع الشجر كما نقله عنه أبو ثور، وأجازة جماعة غيره، ومنهم الهادي<sup>(٤)</sup>، وعللوا ذلك بأنه يؤذي فأشبهه الفواسق.

قلت: وهذا من تقديم القياسي على النص، وهو باطل، على أنك عرفت أنه لم يتم دليل [على]<sup>(٥)</sup> أن علة قتل الفواسق هو الأذية. واتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لم ينبتها آدميون في العادة، وعلى تحريم قطع خلها، وهو الرطب من الكلا، فإذا ييس فهو الحشيش. واختلفوا فيما ينبت آدميون، فقال القرطبي: الجمهور على الجواز. وأما أنها لا تحل لقتلها إلا لمن يعرف بها أبداً ولا يملكها، وهو خاص بقطع مكة، وأما غيرها فيجوز أن يملكها بنية التملك بعد التعريف بها سنة، ويأتي ذكر الخلاف في المسألة في باب اللقطة<sup>(٦)</sup> [إن شاء الله تعالى]<sup>(٧)</sup>. وفي قوله: «ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين»<sup>(٨)</sup> دليل على أن الخيار للولي، ويأتي الخلاف في ذلك في باب الجناب<sup>(٩)</sup>.

(١) في «إحكام الأحكام» (٢٦/٣).

(٢) وهو جزء من حديث أبي شريح العدوي. أخرجه البخاري (رقم: ١٠٤ - البغ)، ومسلم (١٣٥٤).

(٣) انظر: «المجموع للنووي» (٤٤٨/٧). (٤) انظر: «التاج الملهب» (٢٨٥/١).

(٥) زيادة من النسخة (ب). (٦) رقم الباب (١٩) من كتاب البيع (٧).

(٧) زيادة من النسخة (ب).

(٨) وهو جزء من حديث أخرجه البخاري (٢٤٣٤ - عبد الباقي)، ومسلم (١٣٥٥).

(٩) بل هو كتاب الجنابات رقم (١١).

وقوله: «نجعلهُ في قبورنا»، أي: نسدُّ به خللَ الحجارة التي تُجعلُ على الأحدي، وفي البيوت كذلك يجعلُ فيما بينَ الخشبِ على السقوف. وكلامُ العباسي يحتملُ أنه شفاعَةٌ إليه ﷺ، ويحتملُ أنه اجتهدَ منه لما عَلِمَ من أنَّ العمومَ غالبُهُ التخصيصُ، كأنه يقولُ هذا مما تدعوُ إليه الحاجةُ، وقد عهدَ من الشرعية عدمُ الحرجِ ففرَّزَ ﷺ كلامه. واستثنأه إما بوحى أو اجتهدَ منه ﷺ.

### يحرم من المدينة ما يحرم من مكة

١٣/٦٩٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِزْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِزْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاحِبِهَا وَتُدْعَا بِمِثْلِ مَا دَعَا بِهِ إِزْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ، مَتَّقُوا عَلَيَّ» [صحيح].

(وعن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: إن إبراهيم حرم مكة، وفي رواية: «إن الله حرم مكة». ولا منافاة، فالمراد أن الله حكم بحرميتها، وإبراهيم أظهر هذا الحكم على العباد، (ودعا لأهلها) حيث قال: «رَبِّ الْمَدِينَةِ» هي عَمَّ بِالْعَلِيَّةِ لمدينته ﷺ التي هاجر إليها فلا يتبادر عند إطلاق لفظها إلا هي، (كما حرم إبراهيم مكة، وإنني دعوت في صاحبها وهذا) أي: فيما يكال بهما لأهلها مكيا لأن معروفان (بمثل ما دعا إبراهيم لأهل مكة. متفق عليه).

المراد [من تحريم] <sup>(١)</sup> مكة تأمين أهلها من أن يقتلوا، وتحريم من [يدخلها] <sup>(٢)</sup> لقوله تعالى: «وَمَنْ دَخَلَهَا كَانَ كَافِرًا» <sup>(٣)</sup>، وتحريم صيدها، وقطع شجرها، وعضد شوكةا. والمراد من تحريم المدينة تحريم صيدها وقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث. وفي تحديد حرم المدينة خلافاً وردَّ تحديدهً بالغايط كثيرة، ورجَّحت رواية: «ما بينَ لا بُتَيْهَا» <sup>(٤)</sup> لتوارد الرواة عليها.

(١) البخاري (٢١٢٩)، ومسلم (١٣٦٠). (٢) سورة البقرة: الآية ١٢٦.

(٣) في النسخة (أ): «يحريم». (٤) في النسخة (أ): «دخلها».

(٥) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

(٦) أخرجه البخاري (١٨٧٣)، ومسلم (١٣٧٢). من حديث أبي هريرة.

٦٩٤/١٤ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، وَرَأُوهُ مُسْلِمٌ»<sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ قَتْنِبِيُّ عليه السلام: «الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، فَمَشْنَاءُ تَحْتِيَّةِ فَرَاوٍ، جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ (إِلَى ثَوْرٍ). رَوَاهُ مُسْلِمٌ». ثَوْرٌ بِالْمَثْلَةِ، وَسَكُونُ الْوَاوِ، وَآخِرُهُ رَاءٌ. فِي الْقَامُوسِ<sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ.

قَالَ: وَفِيهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ، وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَكَابِرِ الْأَعْلَامِ: إِنَّ هَذَا تَصْحِيحٌ وَالصَّوَابُ إِلَى أُحُدٍ لِأَنَّ ثَوْرًا أَيْضًا هُوَ بِمَكَّةَ فَغَيْرُ جَبَلٍ، لَمَّا أَخْبَرَنِي الشَّجَاعُ الثَّعْلَبِيُّ الشَّيْخُ الزَّاهِدُ عَنْ الْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ<sup>(٣)</sup> عَبْدِ السَّلَامِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ حِذَاءَ أُحُدٍ جَانِحًا إِلَى وَرَائِهِ جَبَلًا صَغِيرًا يُقَالُ لَهُ ثَوْرٌ، وَتَكَرَّرَ سَوَالِي عَنْهُ طَوَائِفُ مِنَ الْعَرَبِ الْعَارِفِينَ بِتِلْكَ الْأَرْضِ، فَكُلُّ أَخْبَرَنِي أَنَّ اسْمَهُ ثَوْرٌ، وَلَمَّا كُتِبَ إِلَى الشَّيْخِ عَفِيفِ الدِّينِ الْمُطَرِّي عَنْ وَالِدِهِ الْحَافِظِ الثَّقِيِّ قَالَ: إِنَّ خَلْفَ أُحُدٍ عَنْ شِمَالِهِ جَبَلًا صَغِيرًا مَدُورًا يُسَمَّى ثَوْرًا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ خَلْفَ عَنْ سَلَفٍ، انْتَهَى.

وَهُوَ لَا يَنَافِي حَدِيثَ: «مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا»<sup>(٤)</sup>، لِأَنَّهُمَا حَرَّتَانِ يَكْتَفِيَانِهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ. وَعَيْرٌ وَثَوْرٌ مَكْتَفَاوَانِ الْمَدِينَةِ، فَحَدِيثُ عَيْرٍ وَثَوْرٍ يَفْسُرُ اللَّابَتَيْنِ.



(١) فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٧٠).

قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٧٠). وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٧/٧) رَقْمَ (٢٠٠٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٣٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٢٧).

(٢) الْمُحِيطُ (ص ٤٥٩).

(٣) الَّذِي فِي «وَفَاءِ الْوَفَاءِ»: أَبِي مُحَمَّدٍ عَفِيفِ الدِّينِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ مَرْزُوقِ الْبَصْرِيِّ. (مِنْ حَاشِيَةِ الْمُطْبُوعِ).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٧٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٧٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.



## [الباب الخامس]

## باب صفة الحج ودخول مكة

أراد به بيان المناسك والأتیان بها مرتبةً، وكيفية وقوعها، وذكر حديث جابر وهو وافٍ بجميع ذلك.

٦٩٥/١ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ فَحَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، قَوْلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ فَقَالَتْ: «اغْتَسِلِي وَاسْتَغْفِرِي بِقُؤْبٍ، وَأَخْرِمِي»، وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى التَّبَدَاءِ أَهْلُ بِالتَّوْجِيدِ: «لَيْبِكَ اللَّهُمَّ لَيْبِكَ، لَيْبِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْبِكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا النَّبِيْتَ اسْتَلَمَ الرَّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ أَتَى مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرَّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصُّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصُّفَا قَرَأَ: ﴿إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَتْرَيْنِ اللَّهِ﴾، «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»، فَزَعَى الصُّفَا حَتَّى رَأَى النَّبِيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْغَيْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ، وَكَبَّرَهُ وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَلْبَجَزَ وَغَدَهُ، وَتَصَرَّ عَيْنَهُ، وَهَرَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ»، ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ قَانَ وَمِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى إِذَا صَبَحَ مَشَى إِلَى الْمَرْوَةِ، فَقَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا قَعَلَ عَلَى الصُّفَا - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ...

وَفِيهِ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مَيْمَنٍ، وَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ، وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ

الشمس، فَأَجَارَ حَتَّى آتَى عَرَفَةَ. فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِبُورَةٍ فَتَوَلَّى بِهَا. حَتَّى إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقُضَاةِ، فَرُحِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى آتَى الْمُؤَقِفَ فَجَعَلَ يَطْلُقُ نَاقِيَهُ الْقُضَاةَ إِلَى الصَّخَرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَدَعَبَتِ الصُّغْرَةَ قَلِيلاً، حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَدَفَعَ، وَقَدْ شَنَّ لِلْقُضَاةِ الرُّمَامَ حَتَّى إِذَا رَأَسَهَا لِيُصِيبَ مَوْزِكَ رَحْلِهِ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، السَّجِينَةُ، السَّجِينَةُ، ثَلُمْنَا أَيْ حَبَلًا أَرْخَى لَهَا قَلِيلاً حَتَّى تَضَعَدَ. حَتَّى آتَى الْمُؤَدِّلَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانٍ وَاقِفاً، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئاً، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى الْفَجْرَ، جِئَ نَبِيٌّ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَاقِفاً، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى آتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَدَعَا، وَكَبَّرَ، وَهَلَّلَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حَتَّى أَشْفَرَ جَدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، حَتَّى آتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَحَرَّكَ قَلِيلاً، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى آتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَبَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، كُلُّ حَصَاةٍ وَمِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَشْحَرِ فَتَحَرَ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَقَامَ إِلَى النَّيْبِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ. رَوَاهُ إِبْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُطَوَّلًا<sup>(١)</sup>. [صحيح].

(عن جابر بن عبد الله ﷺ أن رسول الله ﷺ حج)؛ غير بالماضي لأنه روى ذلك بعد تقضي الحج حين سأل عنه محمد بن علي بن الحسين ﷺ كما في صحيح مسلم، (فخرجنا معه) أي: من المدينة، (حتى [إلى] قبتنا ذا الحليفة

(١) في صحيحه (١٤٧/١٢١٨).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٩٠٥). والنسائي (٢٣٥/٢٣٦)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، والترمذي رقم (٨٦٢) وغيرهم بلفظ: «نبدأ» بالنون.

(٢) زيادة من النسخة: (ب).

فولدت لسماء بنت عميس) بصيغة التصغير، امرأة أبي بكر، يعني محمد بن أبي بكر، (فقال) أي النبي ﷺ: (اغتسلي واستلغري) يسين مهملة، فمشاة فوقية [فمثلثة فواو]<sup>(١)</sup> هو شد المرأة على وسطها شيئاً، ثم تأخذ خرقة عريضة تجعلها في محل الدم، وتشد طرفيها من ورائها ومن قدامها إلى ذلك الذي شدته في وسطها. وقوله: (يتوب) بياض لما تستغفر به، (ولهمي) فيه أنه لا يمنع النفس صحة عقيد الإحرام (وصلّى رسول الله ﷺ [في المسجد])، مسجد ذي الحليفة<sup>(٢)</sup> أي: صلاة الفجر، كذا ذكره النووي في شرح مسلم<sup>(٣)</sup>. والذي في الهدى النبوي<sup>(٤)</sup> أنها صلاة الظهر وهو الأولى لأنه ﷺ صلى خمس صلوات بذي الحليفة الخامسة هي الظهر<sup>(٥)</sup>، وسافر بعدها [في المسجد]<sup>(٦)</sup>، (ثم ركب القسوة) بفتح القاف فصاد مهملة فواو فالف ممدودة - وقيل: بضم القاف مقصوراً وخطئ من قاله - لقب لناحية ﷺ، (حتى إذا استوثق به على البداء) اسم محل (أقل) رفع صوته (بالتوحيد) أي إفراد التلبية لله وحده بقوله: (بَيْتُ اللَّهِ بَيْتُكَ، بَيْتُكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ). وكانت الجاهلية تزيد في التلبية: إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك، (إن الحمد) بفتح الهمزة وكسرهما والمعنى واحد وهو التعليل (والنعمة لك والملك، لا شريك لك) [وأهل] الناس بهذا اللفظ الذي يهلون به فلم يرد عليهم رسول الله ﷺ شيئاً منهم، ولزم رسول الله ﷺ تليته<sup>(٧)</sup>، (حتى إذا تئنا البيت استلم الركن) أي مسح بيده، [والمراد]<sup>(٨)</sup> به الحجر الأسود وأطلق الركن عليه لأنه قد غلب على اليماني، (فرمى) أي: في طوافه بالبيت أي أسرع في [مشيه]<sup>(٩)</sup> مهرولاً [فيما عدا الركنين اليمانيين فقط، فإنه مشى فيما بينهما كما يأتي حديث ابن عباس قريباً]<sup>(١٠)</sup>،

(١) في النسخة (ب): ثم راء. (٢) زيادة من النسخة (أ).

(٣) (٩٣/٨). (٤) لابن القيم (١٥٩/٢).

(٥) يشير المؤلف - رحمه الله - إلى الحديث الذي أخرجه النسائي (١٢٧/٥)، ورجاله ثقات من حديث أنس أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بالبداء ثم ركب وصعد جبل البداء فأهل بالحج والعمرة حين صلى الظهر.

(٦) زيادة من النسخة (ب). (٧) زيادة من النسخة (أ).

(٨) في النسخة (ب): وأراد. (٩) في النسخة (أ): مشيه.

(١٠) زيادة من النسخة (أ).

(ثَلَاثًا) أَي مَرَّاتٍ (وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ قَامَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى) رَكَعَتَي الطَّوَافِ (ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ) أَي: بَابِ الْحَرَمِ (إِلَى الصُّفَا فَلَمَّا نَزَّأَ [أَي:]<sup>(١)</sup> قَرَبَ (مَنْ الصُّفَا قَرَأَ: إِنْ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، لِبَدًا) فِي الْأَخِيذِ فِي السَّعْيِ (يَمَّا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَرَقَى) بَفَتْحِ الْكَافِ (الصُّفَا حَتَّى رَأَى لَبِيَّتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَوَجَدَ اللَّهَ وَكَجُودَهُ) وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، اتَّجَرَّ وَعَدَهُ) بِإِظْهَارِهِ تَعَالَى لِلذَّبِّ، (وَنَصَرَ عَبْدَهُ) يَرِيدُ بِهِ نَفْسَهُ ﷺ، (وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ) فِي يَوْمِ الْخَنْدَقِ (وَحْدَهُ) أَي: مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ، وَلَا سَبَبٍ لَانْهَازِهِمْ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجَعَلْنَا لَمْ تَرَوْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، أَوْ الْمَرَادُ كُلُّ مَنْ تَحَرَّبَ لِحَرْبِهِ ﷺ فَإِنَّهُمْ هَزَمَهُمْ، (ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ - قَالَ مِثْلَ هَذَا - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ). دَلَّ أَنَّهُ كَرَّرَ الذِّكْرَ الْمَذْكُورَ ثَلَاثًا، (ثُمَّ نَزَلَ) مِنَ الصُّفَا مُنْتَهَى (إِلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى انْتَصَبَتْ قِدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعْيًا) قَالَ عِيَّاضٌ: فِيهِ إِسْقَاطُ لَفْظَةٍ لَا بَدْءَ مِنْهَا وَهِيَ حَتَّى انْتَصَبَتْ قِدَمَاهُ فَرَمَلُ فِي بَطْنِ الْوَادِي، فَسَقَطَ [لَفْظًا]<sup>(٣)</sup> رَمَلًا، قَالَ: وَقَدْ ثَبَّتَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ، وَكَلَّمَا ذَكَرَهَا الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ، (حَتَّى إِذَا صَعِدَ) مَنْ بَطْنِ الْوَادِي (مَشَى إِلَى الْمَرْوَةِ فَعَلَّ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصُّفَا) مَنْ اسْتَقْبَلَهُ الْقِبْلَةَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ (فَنَكَزَ) أَي جَابِرُ (الْحَدِيثِ) بِتَمَائِيهِ وَاقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى مُحَلِّ الْحَاجَةِ. (وَفِيهِ) أَي فِي الْحَدِيثِ: (فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْقُرْوَةِ) بَفَتْحِ الْمَشَاءِ الْقَوِيَّةِ، فَرَادَ وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ [كَانُوا]<sup>(٤)</sup> يَتَرَوُونَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِعَرَفَةَ مَاءً، (تَوَجَّهُوا إِلَى مَنَى وَرَكِبَ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ، وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ) بَفَتْحِ الْكَافِ، ثُمَّ مَثَلَتْ، لَبَتْ (لَلَّيْلَا) أَي بَعْدَ [صَلَاةِ الْفَجْرِ]<sup>(٥)</sup> (حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَاجْتَازَ) أَي: جَاوَزَ الْمَزْدَلِفَةَ وَلَمْ يَفْتِ بِهَا، (حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ) أَي: قَرَّبَ مِنْهَا لَا أَنَّهُ دَخَلَهَا بِدَلِيلٍ (فَوَجَدَ الْقَبَةَ) خِيْمَةً صَغِيرَةً (لَقَدْ ضَرَبَتْ لَهُ بِقُوَّةٍ)؛ بَفَتْحِ التَّوْنِ، وَكَسَرِ الْمِيمِ، فَرَادَ قِتَاءَ تَأْنِيَتٍ؛ مُحَلٌّ مَعْرُوفٌ (فَنَزَلَ بِهَا)، فَإِنَّ نَمْرَةَ لَيْسَتْ مِنْ عَرَفَاتٍ،

(١) زيادة من النسخة (ب).

(٢) في النسخة (أ): «لَفْظَةً».

(٣) في النسخة (أ): «الصلاة».

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٩.

(٤) زيادة من النسخة (أ).

(حتى إذا زالت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له) مغير صيغة مخففة الحاء المهملة أي: وضع عليها رحلها، (فلقي بطن الولدي) وادي عرفة (فخطب الناس، ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر) جمعاً من غير أذانٍ (ولم يصل بينهما شيئاً، ثم ركب حتى أتى المواقف، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات، وجعل حبل)؛ فيه ضبطان بالجمع والحاء المهملة والموحدة، إما مفتوحة أو ساكنة (لعشاة) وبها ذكره في النهاية<sup>(١)</sup>، وفسره بطريقهم الذي يسلكونه في الرمل. وقيل أراد صغهم ومجتمعهم في مشيهم تشبيهاً بحبل الرمل (بين يديه، واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة [قليلاً]<sup>(٢)</sup>، حتى غاب القرص). قال في شرح مسلم<sup>(٣)</sup>: هكذا في جميع النسخ، [وكذا]<sup>(٤)</sup> نقله القاضي [عن]<sup>(٥)</sup> جميع النسخ قال: قيل: صوابه حين غاب القرص قال: ويحتمل أن يكون قوله: حتى غاب القرص بياناً لقوله غربت الشمس، وذهبت الصفرة فإن هذو قد تطلق مجازاً على مغيب معظم القرص فأزال ذلك الاحتمال بقوله: حتى غاب القرص (ودفع، وقد شفق) بتخفيف النون، ضم وضيق (للقصواء الزمام، حتى إن رأسها ليصيب مؤبرك) [يفتح]<sup>(٦)</sup> العجم، وكسر الراء، (رحله) بالحاء المهملة الموضع الذي يثبت الراكب رجله عليه قدام وسط الرخل إذا مل من الركوب، (ويقول بيده اليمنى) أي: يشير بها قائلاً: (يا أيها الناس السكينة السكينة) بالنصب، أي الزموا، (وكلما أتى حبلاً) بالمهملة وسكون الموحدة من حبال الرمل، وحبل الرمل ما طال منه وضخم (الرخی) لها قليلاً حتى تصعد) بفتح المثناة وضمها، يقال صعد وأصعد، (إذا أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء باذانٍ ولحدو وإقامتين ولم يسيخ) أي لم يصل (بينهما شيئاً) أي نافلة: (ثم اضطلع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح باذانٍ وإقامة، ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام)، وهو جبل معروف في المزدلفة يقال له: قُزَحْ ضم القاف، وفتح الزاي، وحاء مهملة، (فاستقبل القبلة [ودعا]<sup>(٧)</sup>، وكبر، وهلل، فلم يزل

(١) (١/٣٣٣).

(٢) (٨/١٨٦).

(٣) في النسخة (ب): «من».

(٤) في النسخة (ب): «الدهاء».

(٥) زيادة من النسخة (ب).

(٦) في النسخة (أ): «هكذا».

(٧) في النسخة (أ): «بتخفيف».

وَالْفَأْ حَتَّى يَسْفِرَ) أَي: الْفَجْرُ (جِدًّا) يَكْسِرُ الْجِيمَ إِسْفَارًا بَلِيغًا، (فَلَمَّحَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَأْتِيَ بِعَلْنٍ مُخْتَصِرٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ، وَكَسْرِ السِّينِ الْمَشْدُودَةِ الْمُهْمَلَةِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيلٌ أَصْحَابُ الْقَبِيلِ خَيْرٌ [هَذَاكَ] <sup>(١)</sup>، أَي كُلُّ وَأَعْيَا (فَحَرُوكَ قَلِيلًا) أَي: حَرَّكَ لِدَابَّتِهِ لَتَسْرَعَ فِي الْمَشْيِ، وَذَلِكَ مَقْدَارُ مَسَافَةِ رَمِيَةِ حَجَرٍ، (ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوَسْطَى) وَهِيَ غَيْرُ الطَّرِيقِ الَّتِي ذَهَبَ فِيهَا إِلَى عَرَافَاتٍ (الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى)، وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ (حَتَّى تَأْتِيَ الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ)، وَهِيَ حَدٌّ لِيَمْنَى [وَلَيْسَتْ] <sup>(٢)</sup> مِنْهَا، وَالْجَمْرَةُ اسْمٌ لِمَجْتَمَعِ الْحَصَى، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ. يُقَالُ أَجْمَرَ بَنُو فُلَانٍ إِذَا اجْتَمَعُوا، (فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يَكُونُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، كُلُّ حَصَاةٍ مِثْلُ خَصِيٍّ الْخَلْفِ)، وَقُدْرُهُ مِثْلُ حَبَّةِ الْبَاقِلَاءِ (رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) بَيَانٌ لِمَحَلِّ الرَّمْيِ، (ثُمَّ لَتَصْرِفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَتَحْرَمَ، ثُمَّ رَكَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَانْقَضَ إِلَى الْبَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ)، فِيهِ حَدَّثَ أَي: فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ نَفَاطَ بُو طَوَافِ الْإِفَاضَةِ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ. وَهَذَا يَعَارِضُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ: «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى» <sup>(٣)</sup>. وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِمَكَّةَ ثُمَّ أَعَادَهُ بِأَصْحَابِهِ جَمَاعَةً يَمْنَى لِيَنَالُوا فَضْلَ الْجَمَاعَةِ خَلْفَهُ» <sup>(٤)</sup>. (رواه مسلم مطوَّلًا)، وَفِيهِ زِيَادَاتٌ حَدَّثَهَا الْمُصَنِّفُ، وَاقْتَصَرَ عَلَى مَحَلِّ الْحَاجَةِ هُنَا.

(وَاعْلَمْ) أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْفَوَائِدِ، وَنَفَائِسَ مِنْ مِهْمَاتِ الْقَوَاعِدِ. قَالَ [الْقَاضِي] <sup>(٥)</sup> عِيَّاضٌ: قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ وَاتَّخَذُوا، وَصَّفَتْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمُنْذِرِ جُزْءًا كَبِيرًا أَخْرَجَ فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ مَائَةً وَنِيفًا وَخَمْسِينَ نَوْعًا قَالَ: وَلَوْ تَقَصَّى لَزِيدٌ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ [أَوْ قَرِيبًا] <sup>(٦)</sup> مِنْهُ.

قُلْتُ: وَلِيَعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ مَا ثَبِتَ أَنَّهُ فَعَّلَهُ ﷺ فِي حَجَّتِهِ الْوُجُوبِ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ أَعْمَالَهُ ﷺ فِي الْحَجِّ بَيَانٌ لِلْحَجِّ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مُجْمَلًا فِي

(١) فِي النِّسْخَةِ (ب): «فِيهِ». (٢) فِي النِّسْخَةِ (أ): «وَلَيْسَ».

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٠٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٩٨)، وَاحْمَدُ (٣٤/٢).

(٤) وَانْظُرْ كَلَامَ ابْنِ الْقَيْمِ فِي كِتَابِهِ «زَادَ الْمَعَادَةَ» (٢٨٠/٢ - ٢٨٣)، فَقَدْ ذَكَرَ مِنْ رَجْعِ قَوْلِ جَابِرٍ، وَكَذَلِكَ أَوْرَدَ ذَكَرَ مِنْ رَجْعِ قَوْلِ ابْنِ عَمَرَ، فَقَدْ أَجَادَ وَأَقَادَ.

(٥) زِيَادَةٌ مِنَ النِّسْخَةِ (ب). (٦) فِي النِّسْخَةِ (أ): «قَرِيبًا» وَهُوَ خَطَأٌ.

القرآن، والأفعال في بيان الوجوب محمولة على الوجوب. والثاني قوله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(١)</sup>؛ فمن ادعى علم وجوب شيء من أفعاليه في الحج فعليه الدليل. ولنذكر ما يحتمله المختصر من فوائده ودلائله:

ففيه دلالة على أنَّ غسل الإحرام سنة للنساء والحائض ولغيرهما بالأولى، وعلى استنفار الحائض والنفساء، وعلى صحو إحرامهما، وأن يكون الإحرام عقب صلاة فرضي أو نُفِّلَ فإنه قد قيل: إن الركعتين اللتين أهل بعدهما فريضة الفجر، وقدمنا لك أن الأصح أنهما ركعتا الظهر لأنه صلاهما قصرأ ثم أهل. وأنه يرفع صوته بالتلبية. قال العلماء: ويستحب الاختصار على تلبية النبي ﷺ، فلو زاد فلا بأس فقد زاد عمر ﷺ: «لِيَكْ ذَا النِّعَمِ وَالْفَضْلِ الْحَسَنِ، لِيَكْ مَرْهُوباً مِنْكَ وَمَرْغُوباً إِلَيْكَ». وابن عمر ﷺ: «لِيَكْ وَسْعِدِيكَ، وَالْخَيْرُ بِدِيكَ، وَالرَّغَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ»، وأنس ﷺ: «لِيَكْ حَقّاً حَقّاً، تَعْبُداً وَرَقّاً»، وأنه ينبغي للحاج القدوم أولاً مكة ليطوف طواف القدوم، وأنه يستلم الركن قبل طوافه، فيرمي في الثلاثة الأشواط الأولى، والرمي لإسراع المشي مع تقارب الخطأ وهو الكب، وهذا الرمي يفعله فيما عدا ما بين الركنتين اليمانيين كما قدمناه، ثم يمشي أربعاً على عادته. وأنه يأتي بعد تمام طوافه مقام إبراهيم ويقول: «وَأَعِزُّوا بَيْنَ مَقَامَيْ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّ»<sup>(٢)</sup>، ثم يجعل المقام بينه وبين البيت ويصلي ركعتين. وقد أجمع العلماء على أنه ينبغي لكل طائف إذا طاف بالبيت أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف، واختلفوا هل هما واجبتان أم لا؟ فقيل بالوجوب، وقيل: إن كان الطواف واجباً وجبتا وإلا فسنة، وهل يجبان خلف مقام إبراهيم حتماً أو يُجزئان في غيره؟ فقيل: يجبان خلفه، وقيل: يُتَّبَعَانِ خلفه ولو صلاهما في الجحيز، أو في المسجد الحرام، أو في أي محل من مكة جاز وفاته الفضيلة. وورد في القراءة فيها في الأولى بعد الفاتحة الكافرون، والثانية بعدها الصمد، رواء مسلم<sup>(٣)</sup>. ودل على أنه يشرع له

(١) أخرجه مسلم (٣١٠/٣١٩٧)، وأبو داود (١٩٧٠)، والنسائي (٢٧٠/٥)، وابن ماجه

(٣٠٣٣)، وأحمد (٣١٨/٣)، والبيهقي (١٣٠/٥)، وأبو نعيم في الحلية (٢٢٦/٧) من

حديث جابر بالفاظ متقاربة.

(٢) في «صحيحه» (١٢١٨/١٤٧).

(٣) سورة البقرة: الآية ١٢٥.

الاستلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول واتفقوا أن الاستلام سنة، وأنه يسعى بعد الطواف ويبدأ بالصفاء<sup>(١)</sup> ويرقى إلى أعلاه، ويقف عليه مستقبل القبلة، ويذكر الله تعالى بهذا الذكر، ويدعو ثلاث مرات. وفي الموطأ<sup>(٢)</sup>: «حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادي سعى». وقد قلنا لك أن في رواية مسلم سقطاً، فدللت رواية الموطأ أنه يرمل في بطن الوادي، وهو الذي يقال له بين الميلين، وهو مشروح في كل مرة من السبعة الأشواط لا في الثلاثة الأول كما في طواف القدوم بالبيت. وأنه يرقى أيضاً على المروة كما رقى على الصفا، ويذكر ويدعو ويتم ذلك تنم عمرته؛ فإن حلق أو قصر صار حلالاً، وهكذا فعل الصحابة الذين أمرهم ﷺ بفسخ الحج إلى العمرة، وأما من كان قارناً فإنه لا يحلق ولا يقصر ويبقى على إحرامه. ثم في يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة يحرم من أراد الحج ممن حل من عمرته ويطلق هو ومن كان قارناً إلى منى كما قال جابر: «فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى»<sup>(٣)</sup>، أي: توجه من كان باقياً على إحرامه لتمام حجه، ومن كان قد صار حلالاً أحرّم وتوجه إلى منى، وتوجه إليها ﷺ ركباً فنزل بها وصلى الصلوات الخمس. وفيه أن الركوب أفضل من المشي في تلك المواطين، وفي الطريق أيضاً، وفيه خلاف. ودليل الأفضلية فعله ﷺ. وأن السنة أن يصلي بمنى الصلوات الخمس، وأن يبيت بها هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة. وأن السنة أن لا يخرجوا يوم عرفة من منى إلا بعد طلوع الشمس. وأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس، وأن يصلوا صلاة الظهر والعصر [جمعاً]<sup>(٤)</sup> بعرفات؛ فإنه ﷺ نزل بنبوة وليست من عرفات، ولم يدخل إلى الموقف إلا بعد الصلاتين، وأن لا يصلي بينهما شيئاً، وأن السنة أن يخطب الإمام الناس قبل صلاة العصرين، وهذا

(١) يشير إلى الحديث الذي أخرجه مسلم (١٧٨٠/٨٤) من حديث أبي هريرة. وفيه: ... فلما فرغ من طوافه أتى الصفا فعلا عليه، حتى نظر إلى البيت، ورفع يديه فجعل يحمد الله ويدعو بما شاء أن يدعو.

(٢) (٣٧٤/١)، والنسائي (٢٤٣/٥) بإسناد صحيح من حديث جابر.

(٣) وهو جزء من حديث جابر الطويل (١٢١٨/١٤٧).

(٤) في النسخة (ب): «جميعاً».



إحدى الأربع الخطب المسنونة [في الحج]<sup>(١)</sup>. والثانية يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر، والثالثة يوم النحر، والرابعة يوم النفر الأول، وهو اليوم الثاني من أيام التشريق [ويأتي الكلام عليها]<sup>(٢)</sup>. وفي قوله: «ثم ركب حتى أتى الموقف إلى آخره سنن وآداب منها:

أنه يجعل الذهاب إلى الموقف عند فراغه من الصلاتين.

ومنها: أن الوقوف راكباً أفضل.

ومنها: أن يقف عند الصخرات، وهي صخرات متفرشات في أسفل جبل الرحمة، وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات.

ومنها: استقبال القبلة في الوقوف.

ومنها: أنه يبقى في الموقف حتى تغيب الشمس، ويكون في وقوفه داعياً فإنه ﷺ وقت على راحلته راكباً يدعو الله عز وجل، وكان في دعائه رافعاً يديه إلى صدره، وأخبرهم أن خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وذكر من دعائه في الموقف: «اللهم لك الحمد [كالذي]<sup>(٣)</sup> نقول وخيراً مما نقول، اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي وإليك مآبي، ولك تراثي، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، ووسواس الصدر، وشتات الأمر، اللهم إني أعوذ بك من شر ما تجيء به الريح»، ذكره الترمذي<sup>(٤)</sup>.

ومنها: أن يدفع بعد تحقق [غروب الشمس]<sup>(٥)</sup> بالسكينة، ويأمر الناس بها إن كان مطعاً، ويضّم زماناً مركوبه لثلا يسرع في المشي، إلا إذا أتى جبلاً من حبال الرمال ارتحاً قليلاً ليخف على مركوبه صعوده، فإذا أتى المزدلفة نزل بها، وصلى المغرب والعشاء جنباً بأذان واحد وإقامتين، وهذا الجمع متفق عليه، وإنما اختلف العلماء في سببه فقيل: لأنه نُسِكَ، وقيل: لأجل أنهم

(١) زيادة من النسخة (ل).

(٢) زيادة من النسخة (ل).

(٣) في النسخة (ل): «مثل الذي».

(٤) في «السنن» (٣٥٢٠) وقال: غريب من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوي.

وهو حديث ضعيف. انظر: «الضعيفة» للألباني (رقم ٢٩١٨).

(٥) في النسخة (ل): «غروبها».

مسافرون<sup>(١)</sup>، وأنه لا يصلي بينهما شيئاً. وقوله: «ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ» فيه سنن نبوية: المبيت بمزدلفة وهو مجمع على أنه نُكْتُ، [وإنما<sup>(٢)</sup>] اختلَفُوا هَلْ [هُوَ]<sup>(٣)</sup> واجب أو سنة، والأصل فيما فعله ﷺ في [حجته<sup>(٤)</sup>] الوجوب كما عرفت، وأن السنة أن يصلي الصبح [بالمزدلفة]<sup>(٥)</sup>، ثم يدفع منها بعد ذلك فيأتي المشعر الحرام فيقف به ويدعو، والوقوف عنده من المناسك، ثم يدفع منه عند إسفار الفجر إسفاراً بليغاً، فيأتي بطن محسر فيسرع السير فيه لأنه محل غضب الله فيه على أصحاب القيل، فلا ينبغي الأناة فيه ولا البقاء به، فإذا أتى الجمرة وهي جمرة العقبة نَزَلَ ببطن الوادي ورماها بسبع حصيات، كل حصاة كحبة الباقلا يُكَبِّرُ مع كل حصاة. ثم ينصرف بعد ذلك إلى المنحر، فينحر إن كان عنده بُذُنْ يريد نحرها، وأما هو ﷺ فإنه نحر بيده الشريفة ثلاثاً وستين بُذُنَةً، وكان معه مائة بدنة فأمر علياً ﷺ بنحر باقئها ثم ركب إلى مكة فطاف طواف الإفاضة، وهو الذي يُقَالُ لَهُ طواف الزيارة، ومن بعده يحلُّ لَهُ كُلُّ مَا حُرِّمَ بِالْإِحْرَامِ حَتَّى وَطئه النساء، وأما إذا رَمَى جمرة العقبة، ولم يطف هذا الطواف فإنه يحلُّ لَهُ ما عدا النساء.

فهذه الجمل من السنن والآداب التي أفادها هذا الحديث الجليل من أفعاله ﷺ تبين كيفية أعمال الحج، وفي كثير مما دل عليه هذا الحديث [الجليل]<sup>(٦)</sup> مما سقاه خلاف بين العلماء كثير في وجوبه أو عدم وجوبه، وفي لزوم الدم بتركه وعدم لزومه، وفي صحة الحج إن ترك [منها]<sup>(٧)</sup> شيئاً أو عدم صحته، وقد طَوَّلَ بذكر ذلك في الشرح واقتصرنا على ما أفاده الحديث، فالأني بما اشتمل عليه هو الممثل لقوله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ»، والمقتدي به في أفعاله وأقواله.

### يستحب الدعاء عند الانتهاء من كل تلبية

٦٩٦/٢ - وَعَنْ خُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَعَ مِنْ

- (١) في النسخة (أ): «الأنهم مسافرون». (٢) في النسخة (ب): «إنما». (٣) زيادة من النسخة (ب). (٤) في النسخة (أ): «حجته». (٥) في النسخة (أ): «في مزدلفة». (٦) زيادة من النسخة (ب). (٧) في النسخة (ب): «منه».

تَلْبِيَّتِهِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ سَأَلَ اللَّهُ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ، وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ.  
رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ<sup>(١)</sup>. [ضعيف]

(وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ، وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ). سَقَطَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ نَسَخَةِ الشَّارِحِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا فَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ؛ وَوَجْهُ ضَعْفِهِ أَنَّ فِيهِ صَالِحَ بَنٍ مُحَمَّدٍ بَنِ أَبِي زَائِدَةَ أَبَا وَقْدٍ اللَّيْثِيَّ ضَعُفَهُ<sup>(٢)</sup>. وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الدَّعَاءِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ كُلِّ تَلْبِيَةٍ يَلْبِيْهَا الْمُحْرِمُ فِي أَيِّ حِينٍ بِهَذَا الدَّعَاءِ وَنَحْوِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَرَاغِ مِنْهَا انْتِهَاءُ وَقْتِ مَشْرُوعِيَّتِهَا، وَهُوَ عِنْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقِيَّةِ، وَالْأَوَّلُ أَوْضَحُ.

### مِنَى كُلِّهَا مَنَحَرٌ، وَعَرَفَةُ وَجَمْعُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ

٦٩٧/٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحَرْتُ هَاهُنَا، وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَعَرَفْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَجَمْعُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>. [صحيح]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَحَرْتُ هَهُنَا وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، جَمْعُ رَحْلٍ وَهُوَ الْمَنْزَلُ، (وَوَقَفْتُ هَهُنَا وَعَرَفْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ)، وَحَدُّ عَرَفَةٍ مَا خَرَجَ عَنْ وَادِي عَرَفَةٍ إِلَى الْجِبَالِ الْمُقَابِلَةِ مِمَّا يَلِي بِسَاتِينَ بَنِي عَامِرٍ، (وَوَقَفْتُ هَهُنَا وَجَمْعُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ). أَفَادَ ﷺ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَى أَحَدٍ نَحْرُهُ

(١) في «بدائع المنى» (١/٣٢٢ - ٣٢٣ رقم ٩٣٨).

قلت: وأخرجه الدارقطني (١/٢٣٨ رقم ١١)، والبيهقي (٥/٤٦) والبخاري في «شرح السنة» (٧/٥٢ رقم ١٨٦٦).

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٣/٢٢٤) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه صالح بن محمد بن زائدة وثقه أحمد وضيقه خلق. والخلاصة: أن الحديث ضعيف.

(٢) قال البخاري: منكر الحديث. انظر ترجمته في: «الميزان» (٢/٢٩٩ رقم ٣٨٢٤).

(٣) في «صحيحه» (١٤٩/١٢١٨).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٩٣٦ و١٩٣٧)، وابن ماجه (٣٠٤٨)، والبخاري في «شرح

السنة» (٧/١٥٠ رقم ١٩٢٦).

حيث نحر، ولا وقوفه بعرفة ولا جتمع حيث وقفت، بل ذلك موسع عليهم حيث نحرُوا في أي بقعة من بقاع مِنى، فإنه يجزئ عنهم، وفي أي بقعة من بقاع عرفة أو جمع وقفُوا أجزاء، [وهذا زيادات<sup>(١)</sup>] في بيان التخفيف عليهم، وقد كان ﷺ أفادة تقريره لمن حج معه ممن لم يقف في موقفه ولم ينحر في منحره؛ إذ من المعلوم أنه حج معه أمم لا تحصى ولا يتسع لها مكان وقوفه ونحره. هذا والدُم الذي محلّه متى هو دم القران، والتمتع، والإحصار، والإفاسد، والتطوع بالهدي، وأما الذي يلزم المعتَمِر فمحلّه مكة، وأما سائر الدماء اللازمة من الجزاءات فمحلّها الحرم المحرم. وفي ذلك خلافت معروف.

٦٩٨/٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَغْلَاظِهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها. متفق عليه). هذا إخبار عن دخوله ﷺ عام الفتح؛ فإنه دخلها من محل يقال له كداء بفتح الكاف والمد غير منصرف، وهي الثنية التي ينزل منها إلى المعلاة، مقبرة أهل مكة، وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية، ثم عبد الملك، ثم المهدي. ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر المؤيد في حدود عشرين وثمانماية، وأسفل مكة هي الثنية السفلى يقال لها كذا، يضم الكاف والقصر عند باب الشيكة ويقول أهل مكة: افتح وادخل وضم [وأخرج<sup>(٢)</sup>]، ووجه دخوله ﷺ من الثنية العليا ما روي: «أنه قال أبو سفيان: لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء فقال له العباس: ما هذا؟ قال: شيء طلع بقلبي، وإن الله لا يطلع الخيل من هنالك أبداً. قال العباس: فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل رسول الله ﷺ منها». [وهو<sup>(٣)</sup>] عند البيهقي من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف قال حسان؟ فأنشده شعراً:

(١) في النسخة (أ): وهذا زيادة.

(٢) البخاري (١٥٧٧)، ومسلم (١٢٥٨).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٨٦٨ و ١٨٦٩)، والترمذي (٨٥٣).

(٣) في النسخة (أ): «وأخرجه». (٤) في النسخة (ب): «هو».

عدمت بنيتي إن لم تروها تشير النقع مطلقاً كذا<sup>(١)</sup>

فتيسم ﷺ وقال: [ادخلوها]<sup>(٢)</sup> من حيث قال حسان. واختلفت في استحباب الدخول من حيث دخل ﷺ، والخروج من حيث خرج، فقيل: يستحب وأنه يعدل إليه من لم يكن طريقه عليه. وقال البعض: إنما فعله ﷺ لأنه كان على طريقه فلا يستحب لمن لم يكن كذلك<sup>(٣)</sup>. قال ابن تيمية كذا: يشبه أن يكون ذلك - والله أعلم - أن الثنية العليا التي تشرّف على الأطلح والمقابر إذا دخل منها الإنسان فإنه يأتي من وجهة البلد والكعبة، ويستقبلها استقبالاً من غير انحراف بخلاف الذي يدخل من الناحية السفلى؛ فإنه يدخل من دبر البلد والكعبة، وإنما خرج من الثنية<sup>(٤)</sup>، لأنه يستدبر البلد والكعبة، [فاستحب]<sup>(٥)</sup> أن يكون ما يليه منها مؤخراً لئلا يستدبر وجهها.

### الاعتسال لدخول مكة

٦٩٩/٥ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يقدم مكة إلا بات يلبّي طوى حتى يضيح ويتغسل، وتذكر ذلك عن النبي ﷺ. متفق عليه<sup>(١)</sup>. [صحیح]

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يقدم مكة إلا بات ليلة قدومه (بذي طوى). في القاموس مثلثة الطاء، وينون، موضع قريب من مكة، (حتى يصبح ويغتسل، ويذكر ذلك عن النبي ﷺ) أي: أنه فعله (متفق عليه). فيه استحباب ذلك، وأنه

(١) وفي شرح ديوان حسان (ص ٥٧).

«غلبنا غلبنا إن لم تروها تشير النقع موعدها كذا»

• النقع: الغبار.

• عدمت خيلنا: هو كفولك لا حملتي رجلي إن لم تسر إليك، ولا نفعني مالي إن لم أنفقه عليك. وهو من البديع أن يلف المتكلم على شيء بما يكون فيه فخر له وتعظيم لشأنه، أو تنويه بغيره وتعظيم له، أو دعاء على نفسه أو جهاء لغيره.

(٢) في النسخة (أ): «ادخلوها». (٣) في النسخة (ب): «ها هو».

(٤) زيادة من النسخة (أ). (٥) في النسخة (أ): «واستحب».

(٦) البخاري (١٥٧٣)، ومسلم (١٢٥٩/٢٢٧).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٨٦٥)، والسنائي (١٩٩/٥)، ومالك (٣٢٤/١) رقم ٦.

يدخلُ مَكَّةَ نهاراً، وهو قولُ الأكثرِ. وقال جماعةٌ من السلفِ وغيرهم: الليلُ والنهارُ سواء، والنبي ﷺ دخلَ مَكَّةَ في عمرة الجعرانة ليلاً. وفيه دلالةٌ على استحباب الغسلِ لدخولِ مَكَّةَ.

٧٠٠/٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الْحَاكِمُ مَرْفُوعاً<sup>(١)</sup>، وَالتَّيْهَقِيُّ مَوْفُوقاً<sup>(٢)</sup>. [ضعيف]

(وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه. رواه الحاكم مرفوعاً، والبيهقي موقوفاً)، وحسنه أحمد. وقد رواه الأزرقعي بسنده<sup>(٣)</sup> إلى محمد بن عباد بن جعفر قال: «رايت ابن عباس رضي الله عنه جاء يوم التروية وعليه حلةٌ مرتجلةٌ رأسه، فقبل الحجر وسجد عليه، ثم قبله وسجد عليه ثلاثاً، ورواه أبو يعلى<sup>(٤)</sup> بسنده من حديث أبي داود الطيالسي عن جعفر بن عثمان المخزومي قال: «رايت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر وسجد عليه»، وقال: «رايت خالي ابن عباس يقبل الحجر ويسجد عليه»، وقال: «رايت عمر يقبل الحجر ويسجد عليه»، وقال: «رايت رسول الله ﷺ يفعلُه». وحديث عمر في صحيح مسلم<sup>(٥)</sup>: «أنه قبل الحجر والتزمه» قال: «رايت رسول الله ﷺ بك حفيّاً، يؤيدُ هذا، ففيه شرعيةٌ تقبيل الحجر والسجود عليه.

(١) في «المستدرک» (٤٥٥/١) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وقال الذهبي: هذا صحيح.

(٢) في «السنن الكبرى» (٧٤/٥) من حديث جعفر بن عبد الله الحميدي. وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١٨٣/١) رقم (٢٢٨) عنه: «مكي في حديثه وهم اضطراب». ثم أورد العقيلي الحديث وتكلم عليه فانظره إن شئت. والخلاصة: أن الحديث ضعيف.

قلت: الذي اتفق عليه هو تقبيل الحجر الأسود فقط، أما السجود على الحجر فلا دليل عليه. (٣) في «أخبار مكة» (٣٢٩/١).

(٤) في «المستدرک» (١٩٢/١) رقم (٢١٩/٨٠) بإسناد منقطع. محمد بن عباد بن جعفر لم يدرك عمر، وابنه جعفر بن محمد بن عباد المخزومي، وثقه أبو داود، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عيينة: لم يكن صاحب حديث [الميزان: ٤١٤/١ رقم ١٥١٨]. وأخرجه البزار (٢٣/٢) رقم (١١١٤) وقال: لا نعلمه عن عمر إلا بهذا الإسناد. وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢٤١/٣) وقال: رواه أبو يعلى بإسنادين وفي أحدهما جعفر بن محمد المخزومي وهو ثقة وفيه كلام، وبقي رجاله رجال الصحيح، ورواه البزار من الطريق الجيد. قلت: وفي إسناد البزار جعفر بن محمد أيضاً.

(٥) في «صحيحه» (١٢٧١/٢٥٢). • حفيّاً: أي متناً. وجمعه أحقياء.

### أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يرملوا ثلاثة أشواط في الطواف

٧/ ٧٠١ - وعنه عليه السلام قال: «أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ يَرْمِلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، مُتَّقَى عَلَيْهِ» <sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وعنه) أي: ابن عباس (قال: أمرهم النبي ﷺ) أي: أصحابه الذين قديموا معه مكة في عمرة [القضاء] <sup>(٢)</sup> (أن يرملوا)، بضم الميم (ثلاثة لشواط)، أي يهرولون فيها في الطواف، (ويمشوا أربعة ما بين الركنين. متفق عليه).

٨/ ٧٠٢ - وعن ابن عمر عليه السلام أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا <sup>(٣)</sup>. [صحيح]

وفي رواية <sup>(٤)</sup>: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةً. مُتَّقَى عَلَيْهِ. [صحيح]

(وعن ابن عمر: أنه كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثاً ومشى أربعة، وفي رواية: رايت رسول الله ﷺ إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم فإنه يسعى <sup>(٥)</sup> ثلاثة أطواف بالبيت، ويمشي أربعة، متفق عليهما). وأصل ذلك وجهه حكمي ما رواه ابن عباس قال: «قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة فقال المشركون: إنَّه يقدم عليكم وقد قدز ومنهم من حُمي يثرب، فأمر ﷺ أصحابه أن يرملوا الأشواط الثلاثة، وأن يمشوا ما بين الركنين، ولم يمنعهم أن يرملوا

(١) البخاري (١٦٠٢)، ومسلم (١٢٦٦).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٨٨٦)، والنسائي (٢٣٠/٥)، والترمذي (٨٦٣)، وأحمد (٢٩٠، ٣٠٦، ٣٧٣).

(٢) في النسخة (أ): «القضية».

(٣) أخرجه البخاري (١٦٤٤)، ومسلم (١٢٦١)، والنسائي (٢٢٩/٥ - ٢٣٠)، ومالك (١/ ٣٦٥ رقم ١٠٨).

(٤) أخرجه البخاري (١٦١٦)، ومسلم (١٢٦١/٢٣١)، وأبو داود (١٨٩٣)، والنسائي (٣/ ٢٢٩ رقم ٢٩٤١).

(٥) في النسخة (أ): «يطوف».

الأشواط كلها إلَّا الإبقاء عليهم»، أخرجه الشيخان<sup>(١)</sup>. وفي لفظ مسلم<sup>(٢)</sup>: «أنَّ المشركين جلسوا مما يلي الحجر، وأنهم حين رأوهم يرملون قائلوا: هؤلاء الذين زعمتم أنَّ الحصى وهنتهم، إنهم لأجلد من كذا وكذا»، وفي لفظ غيره<sup>(٣)</sup>: «إنَّهم إلَّا كالجزالين»؛ فكان هذا أصل الرمي، وسببه إغاطة المشركين ورد قولهم، وكان هذا في عمرة [القضاة]<sup>(٤)</sup>، ثم صار سنة ففعله في حجة الوداع مع زوال سببه، وإسلام من في مكة، وإنما لم يرملوا بين الركنين لأنَّ المشركين كانوا من ناحية الحجر عند قُعَيْقَعَانَ<sup>(٥)</sup> فلم يَكُونُوا يَرَوْنَ مِنْ بَيْنِ الركنين. وفيه دليل على أنه لا بأس بقصد إغاطة الأعداء بالعبادة، وأنه لا ينافي إخلاص العمل بل هو إضافة طاعة إلى طاعة، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَتَأَلَوْنَ مِنْ عَدُوِّكَ إِلَّا كَيْبَ لَهُمْ يَوْمَ عَمَلٍ صَلَاحٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

٧٠٣/٩ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: لَمْ أَر رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٧)</sup>. [صحيح]

(وعنه) أي: ابن عباس (قال: لم أر رسول الله ﷺ يستلم من البيت غير الركنين اليمانيين، رواه مسلم). اعلم أنَّ للبيت أربعة أركان: الركن الأسود، ثم اليماني، ويقال لهما: اليمانيان، بتخفيف الياء، وقد تُشَدُّدُ، وأما قيل لهما اليمانيان تغليبا، كالأبوين، والقمرين، والركنان الآخران يقال لهما: الشاميان، وفي الركن الأسود فضيلتان: أحدهما كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام، والثانية [كونه في] <sup>(٨)</sup> الحجر.

وأما اليماني ففيه فضيلة كونه على قواعد إبراهيم، وأما الشاميان فليس

(١) البخاري (١٥٢٥ - البقا)، ومسلم (١٢٦٤).

(٢) في صحيحه (١٢٦٦/٢٤٠).

(٣) وهي لأبي داود في سنة (١٨٨٩)، وهو حديث صحيح.

(٤) في النسخة (١): «الفضية». (٥) جبل مشهور بمكة.

(٦) سورة التوبة: الآية ١٢٠.

(٧) أخرجه مسلم رقم (١٢٦٩/٢٤٧)، والبخاري رقم (١٦٠٨)، والترمذي رقم (٨٥٨) من حديث ابن عباس كما في مخطوطات سبل السلام.

• وأخرجه مسلم رقم (١٢٦٧/٢٤٢)، والبخاري رقم (١٦٠٩)، وأبو داود رقم (١٨٧٤)، وابن ماجه رقم (٢٩٤٦) من حديث ابن عمر كما يفيد كلام ابن حجر في البلوغ.

(٨) زيادة من النسخة (١).



فيهما شيء من هاتين الفضيلتين، فلهذا حُصِّ الأَسودُ بِسُنَّتِي التَّجْبِيلِ والاستلام للفضيلتين، وأما اليماني فيستلمه مَنْ يَطُوفُ ولا يَقْبَلُهُ، لَأَنَّهُ فِيهِ فَضِيلَةٌ وَاحِدَةٌ. واتفقت الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين، واتفق الجماهير على أنه لا يمسح الطائف الركنين الآخرين. قال القاضي: وكان فيو - أي في استلام الركنين الآخرين<sup>(١)</sup> - خلافت لبعض [الصحابه]<sup>(٢)</sup> والتابعين، وانقضت الخلافت وأجمعوا على أنهما لا يُسْتَلَمَانِ، وعليه حديث الباب.

### تقبيل الحجر سنة واتباع

٧٠٤/١ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ وَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَتَوَلَّى أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلَكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. [صحيح]

(وعَنْ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ وَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلَكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). وأخرج مسلم<sup>(٤)</sup> من حديث سويد بن غفلة قال: رأيت عمر قبَّل الحجر والزَّمَّه وقال: رأيت رسول الله ﷺ بك حفياءً. وأخرج البخاري<sup>(٥)</sup> أنَّ رجلاً سأل ابن عمر عن استلام الحجر فقال: «رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله. قال: أرايت إن غلبت فقال: دغ أرايت باليمن، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله. وروى الأزرق<sup>(٦)</sup> [من]<sup>(٧)</sup> حديث عمر يزيد<sup>(٨)</sup>: وأنه قال لا علي ﷺ: بلى يا أمير المؤمنين هو يضرب ويضع، قال: وأين ذلك؟ قال:

(١) في النسخة (أ): «كون فيه». (٢) زيادة من النسخة (ب).

(٣) في النسخة (أ) (أصحابنا)، والصواب ما أثبتناه من النسخة (ب).

(٤) البخاري (١٥٩٧)، ومسلم (١٢٧٠/٢٥١).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٨٧٣)، والترمذي (٨٦٠)، والنسائي (٢٢٧/٥)، وابن ماجه (٢٩٤٣)، ومالك في الموطأ (٣٦٧/١) رقم (١١٥)، والدارمي (٥٢/٢)، وأحمد (٢١/١)، (٢٦، ٣٤، ٣٥، ٣٩، ٤٦، ٥١، ٥٣، ٥٤).

(٥) في «صحيحه» (١٢٧١/٢٥٢). (٦) في «صحيحه» (١٦١١).

(٧) في «أخبار مكة وما جاء فيها من آثاره» (٣٢٣/١ - ٣٢٤)، وفيه أبو هارون العبيدي، قال الحافظ ابن حجر: ضعيف جداً. وقال الجوزجاني: كتاب مفتر. انظر: «أحوال الرجال» للجوزجاني رقم (١٤٢). و «التقريب» (٤٩/٢)، و «الميزان» (١٧٣/٣).

(٨) زيادة من النسخة (أ).

في كتاب الله، قال: وأين ذلك من كتاب الله عز وجل؟ قال: قال الله: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ مِنْ طِينٍ مِنْ ظُهُورِهِ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنسَبَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَفَرَأَيْتُمْ لِرَبِّكُمْ قَوْلًا لَّا يَكُونُ لَهُ حِسَابٌ﴾<sup>(١)</sup> قال: فلما خلق الله آدم مسح ظهره فأخرج ذريته من صلبه، فقرّرهم أنه الرب وهم العبيد، ثم كتب ميثاقهم في رق، وكان لهذا الحجر عيناؤا ولسان فقال له: افتح فاك فالتفمه ذلك الرق، وجعله في هذا الموضع وقال: [تشهد]<sup>(٢)</sup> لمن وافاك بالإيمان يوم القيامة. قال الراوي: فقال عمر: أعود بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسي، قال الطبري: إنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فخشي عمر [أن يفهموا]<sup>(٣)</sup> أن تقبيل الحجر من باب تعظيم بعض الأحبار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية، فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله ﷺ، لا لأن الحجر يضر [للنات]<sup>(٤)</sup> كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان.

### استلام الحجر بالآلة إذا تعذر باليد وتقبيلا

٧٠٥/١١ - وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطْلُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ مَّمَّ، وَيَقْبِلُ الْمِخْجَنَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [صحيح]

(وعن أبي الطفيل قال: رايت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم الركن بمخجن)، هي عصا محنية الرأس (معة، ويقبل المخجن. رواه مسلم)، وأخرج الترمذي<sup>(١)</sup> وغيره، وحسنه من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عيناؤا يبصر بهما، ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق». وروى الأزرق<sup>(٢)</sup> بإسناد صحيح<sup>(٣)</sup> [من]<sup>(٤)</sup> حديث ابن عباس قال: إن هذا

(١) سورة الأعراف: الآية ١٧٢. (٢) في النسخة (أ): «أشهد».

(٣) زيادة من النسخة (ب). (٤) في النسخة (ب): «بذاته».

(٥) في «صحيحه» (١٢٧٥).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٨٧٩)، وابن ماجه (٢٩٤٩).

(٦) في «السنن» (٩٦١) وقال: هذا حديث حسن.

(٧) للأزرق كتاب «أخبار مكة وما جاء فيها من آثار» محشو بكثير من الأخبار الملقفة والخرافات الموضوعة، فنبه.

(٨) في النسخة (أ): «عن».

الركن يمين اللو عز وجل في الأرض يصفح بو عباده مصافحة الرجل أخاه<sup>(١)</sup>،  
وأخرج أحمد<sup>(٢)</sup> عنه: «الركن يمين اللو في الأرض يصفح بها خلقه، والذي  
نفس ابن عباس بيده ما من امرئ مسلم يسأل الله تعالى عنده شيئاً إلا أعطاه  
إن شاء»، وحديث أبي الطفيل دالٌّ أنه يجزي عن استلامه باليد استلامه باللو ويقبل  
الآلة كالمحجن والعصا، وكذلك إذا استلمه يديه قبل يده، فقد روى الشافعي<sup>(٣)</sup>:  
«أنه قال ابن جريج لعطاء: هل رأيت أحداً من أصحاب رسول اللو ﷺ إذا  
استلموا قبلوا أيديهم؟ قال: «نعم رأيت جابر بن عبد اللو، وابن عمر، وأبا  
سعيد، وأبا هريرة إذا استلموا قبلوا أيديهم»، فإن لم يكن استلامه لأجل الزحمة  
قام حياله ورفع يده وكثر لما روي: «أنه ﷺ قال: يا عمر إنك رجل قوي، لا  
تراحم على الحجر، فتؤذي الضعفاء إن وجدت خلوة فاستلمه وإلا فاستقبله وكثر  
وهلل»، رواه أحمد<sup>(٤)</sup>، والأزرقي<sup>(٥)</sup>. وإذا أشار بيده فلا يقبلها لأنه لا يقبل إلا  
الحجر أو ما من الحجر.

### الاضطباع في الطواف

٧٠٦/١٢ - وَعَنْ يَغْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ مُضْطَبِعاً يَبْرُدُ  
أَخْضَرَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٦)</sup>. [حسن]

(وعن يغلى بن أمية ﷺ قال: طاف النبي ﷺ مضطبعاً ببرود أخضر. رواه  
الخمس إلا النسائي، وصححه الترمذي). الاضطباع افتعال من الضبع وهو العضو،  
ويسمى التابط لأنه يُجْعَلُ وسط الرداء تحت الإبط ويؤدي ضبعه الأيمن، وقيل:

(١) أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (١/٣٢٢).

(٢) وأخرجه الأزرقي (١/٣٢٦).

(٣) في «بنايع المن» (١/٣٥٤ رقم ١٠٣٥).

(٤) في «المستند» (١/٢٨) بسند ضعيف. (٥) في «أخبار مكة» (١/٣٣٣ - ٣٣٤).

(٦) أبو داود (١٨٨٣)، والترمذي (٨٥٩) وقال: حديث حسن صحيح. وابن ماجه (٢٩٥٤).

وأحمد في «المستند» (٤/٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤).

قلت: وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/١٢٤)، والدارمي (٢/٤٣)، والبيهقي (٥/

٧٩)، وهو حديث حسن.

يَبْدِي حُجَّتَهُ. وَفِي النِّهَايَةِ هُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْإِزَارَ أَوْ الْبِرْدَ وَيَجْعَلَهُ تَحْتَ إِبْطِهِ الْيَمِينِ، وَيُلْقِي طَرَفِيهِ عَلَى كَتِفَيْهِ الْأَيْسَرِ مِنْ جِهَتَيْ صَدْرِهِ وَظَهْرِهِ. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «اضْطَمَعَ فَكَبَّرَ»، وَاسْتَلَمَ [فَكَبَّرَ]<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ رَمَلَ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ. كَانُوا إِذَا بَلَغُوا الرُّكْنَ الْيَمَانِي، وَتَغَيَّبُوا مِنْ قَرِيشٍ مَشَوْا ثُمَّ يَطْلَعُونَ عَلَيْهِمْ يَرْمِلُونَ، يَقُولُ قَرِيشٌ: كَأَنَّهُمْ الْغَزَالُ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عليه السلام: فَكَانَتْ سُنَّةٌ. وَأَوَّلُ مَا اضْطَمَعُوا فِي عِمْرَةِ الْقَضَاءِ، لِيَسْتَعِينُوا بِذَلِكَ عَلَى الرَّمْلِ لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ قُوَّتَهُمْ، ثُمَّ صَارَ سُنَّةً، وَيَضْطَمِعُ فِي الْأَشْوَاطِ السَّبْعَةِ فَإِذَا قَضَى طَوَافَهُ سَوَّى نِيَابَتَهُ، وَلَمْ يَضْطَمِعْ فِي رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ، وَقِيلَ: فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى [لَا غَيْرَ]<sup>(٣)</sup>.

### مِنْ كَبَرِ مَكَانِ التَّلْبِيَةِ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ

٧٠٧/١٣ - وَعَنْ أَنَسٍ عليه السلام قَالَ: كَانَ يَهْلُ مِنْهُ الْمُهْلُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ، وَيَكْبُرُ مِنْهُ الْمَكْبُرُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وَعَنْ أَنَسٍ عليه السلام قَالَ: كَانَ يَهْلُ مِنْهُ الْمُهْلُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ، وَيَكْبُرُ مِنْهُ الْمَكْبُرُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِهْلَالَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، وَأَوَّلُ وَقْتِهِ مِنْ حِينَ الْإِحْرَامِ إِلَى الشَّرُوعِ فِي الْإِحْلَالِ، وَهُوَ فِي الْحَجِّ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ فِي رَمِي جِمْرَةِ الْعَقْبَةِ، وَفِي الْعِمْرَةِ إِلَى الطَّوَافِ. وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى [أَنَّ]<sup>(٢)</sup> مِنْ كَبَرِ مَكَانِ التَّلْبِيَةِ فَلَا تَكْبِيرَ عَلَيْهِ بَلْ هُوَ سُنَّةٌ لِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْسَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَرَسُولُ اللَّهِ عليه السلام فِيهِمْ، فَيَقْرَأُ كُلًّا عَلَى مَا قَالَهُ، إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَّ فِي صِفَةِ عُدُوِّهِمْ مِنْ مَثَى إِلَى عِرْقَاتٍ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ يَقْلَعُ التَّلْبِيَةَ بَعْدَ صَبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

٧٠٨/١٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ عليه السلام فِي الثَّقَلِ، أَوْ قَالَ فِي الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. [صحيح]

(١) فِي «السَّنَنِ» (١٨٨٩)، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) فِي النُّسَخَةِ (ب): «وَكَبُرَ». (٣) فِي النُّسَخَةِ (ب): «غَيْرَ».

(٤) الْبُخَارِيُّ (١٦٥٩)، وَمُسْلِمٌ (١٢٨٥).

قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٢٥٠/٥).

(٥) فِي النُّسَخَةِ (ب): «أَنَّهُ».

(٦) الْبُخَارِيُّ (١٦٧٧)، وَمُسْلِمٌ (١٢٩٣).

(وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: بعثني النبي ﷺ في القفلى) بفتح المثناة، وفتح القاف، وهو متاع المسافر كما في النهاية<sup>(١)</sup>، (أو قال: في الضعفة) شك من الراوي (من جفع) بفتح الجيم، وسكون الميم، علم المزدلفة؛ سميت بذلك لأن آدم وحواء لما أجبعا اجتماعاً بها كما في النهاية<sup>(٢)</sup>، (يليل). [أو<sup>(٣)</sup>] قد علم أن من السنة أنه لا بد من المبيت بجمع، وأنه لا يفيض من بات بها إلا بعد صلاة الفجر بها ثم يقف في المشعر الحرام، ولا يدفع منه إلا بعد إفسار الفجر جداً، ويدفع قبل طلوع الشمس. وقد كانت الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون: أشرق ثبير كيما نغير؛ فخالهم ﷺ. إلا أن حديث ابن عباس هذا ونحوه دل على الرخصة للضعفة في عدم استكمال المبيت. والنساء كالضعفة أيضاً لحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذْ لِلظُّعْنِ بَضْمُ الظَّاءِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَسُكُونُهَا، جُمِعَ ظُعِينَةٌ وَهِيَ الْمَرَأَةُ فِي الْهُودَجِ ثُمَّ أُتْلِقَ عَلَى الْمَرَأَةِ [بِلا هودج]<sup>(٤)</sup>، وعلى الهودج بلا امرأة كما في النهاية<sup>(٥)</sup>.

### جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر لعذر

٧٠٩/١٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ: أَنْ تَذْفَعَ قُبْلَهُ، وَكَانَتْ تَبْطِئُ - تَعْنِي ثِقِيلَةً - فَأَذِنَ لَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. [صحيح]

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: استأذنت سودة رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أن تدفع قبله، وكانت تبطئ) تعني ثقيلة، فسرها قوله: (تعني ثقيلة

١ - قلت: وأخرجه أبو داود (١٩٣٩)، والترمذي (٨٩٢)، والنسائي (٢٦١/٥) رقم (٣٠٣٤)، وابن ماجه (٣٠٢٥).

(١) (٢١٦/١ - ٢١٧).

(٢) (٢٩٦/١). قلت: ليس في ذلك خبر يثبت. والظاهر أنها سميت بذلك لجميع صلاتي المغرب والعشاء فيها.

(٣) زيادة من النسخة (ب).

(٤) أخرجه البخاري (١٦٧٩)، ومسلم (١٢٩١).

(٥) زيادة من النسخة (أ). (٦) (١٥٧/٣).

(٧) البخاري (١٦٨٠)، ومسلم (١٢٩٠)، قلت: والنسائي (٢٦٢/٥).

فَأَيُّنَ لَهَا. متفقٌ عليهما) على حديث ابن عباس وعائشة. وفيه دليلٌ على جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر ولكن للعلم كما أفاده قوله: «وكانت ثبلة».

وجمهور العلماء أنه يجب المبيت بمزدلفة ويلزم من تركه دم. وذهب آخرون إلى أنه سنة إن تركه فائتة الفضيلة ولا إثم عليه ولا دم، ومبيت أكثر الليل وقيل ساعة من النصف الثاني، وقيل: غير ذلك. والذي فعله ﷺ المبيت بها إلى أن صلى الفجر، وقد قال: «خذوا عني مناسككم»<sup>(١)</sup>.

٧١٠/١٦ - وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزُمُوا الْجُمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وَرَأَى الْخُمْسَةَ إِلَّا النَّسَائِيَّ<sup>(٢)</sup>، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ. [صحيح]

(وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَزُمُوا الْجُمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ). وذلك لأن فيه الحسن العرنى، بَيْلِي كوفي ثقة، احتج به مسلم، واستشهد به البخاري، غير أن حديثه عن ابن عباس منقطع. قال أحمد: الحسن العرنى لم يسمع من ابن عباس<sup>(٣)</sup>. وفيه دليل على أن وقت رمي جمرة العقبة من بعد طلوع الشمس، وإن كان الرامي ممن أبيح له التقدم إلى متى، وأذن له في عدم المبيت بمزدلفة. وفي المسألة أربعة أقوال:

الأول: جواز الرمي من بعد نصف الليل للقادر والمعجز، قاله أحمد والشافعي.

(١) تقدم تخريجه مراراً.

(٢) أخرجه النسائي (٢٧٠/٥ - ٢٧٢)، وابن ماجه (٣٠٢٥)، وأحمد (٢٣٤/١)، (٣١١)، وأبو داود (١٩٤٠).

قلت: وأخرجه البيهقي في «شرح السنة» رقم (١٩٤٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢٢/٩) رقم (٣٥٠١)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (١٢٨/١ - ١٢٩)، والطبراني في «الكبير» رقم (١٢٦٩٩) و (١٢٧٠١)، وابن حبان في «الإحسان» (١٨١/٩) رقم (٣٨٦٩) وغيرهم من طرق. وهو بهذه الطرق صحيح كما قال ابن حجر في «الفتح» (٦١٧/٣).

(٣) الحسن العرنى وهو الحسن بن عبد الله، لم يلق ابن عباس بل لم يتركه، وهو يرسل عنه، صرح بذلك أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم.

انظر: «المراسل» لابن أبي حاتم (ص ٤٦) رقم ١٥٥ و ١٥٦، و «الملل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (١٤٣/١ - ١٤٤) رقم (٣١).

الثاني: لا يجوز إلا بعد الفجر مطلقاً، وهو قول أبي حنيفة.

الثالث: لا يجوز للقادر إلا بعد طلوع الفجر ولمن له عذر بعد نصف الليل، وهو قول الهادي.

الرابع: للثوري والنخعي أنه من بعد طلوع الشمس للقادر، وهذا أقوى الأقوال دليلاً وأرجحها قبلاً.

٧١١/١٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَقَاضَتْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. [ضعيف]

(وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: أرسل النبي ﷺ بأم سلمة ليلة النحر، فرميت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت فأقاضت. رواه أبو داود وإسناده على شرط مسلم).

الحديث دليل على جواز الرمي قبل الفجر، لأن الظاهر أنه لا يخفى عليه ﷺ ذلك ففرّزه، وقد عارضه حديث ابن عباس، وجميع بينهما إبانة لا يجوز<sup>(٢)</sup> الرمي قبل الفجر لمن له عذر، وكان ابن عباس لا عذر له، وهذا قول الهادي فأنهم يقولون: لا يجوز الرمي للقادر إلا بعد الفجر، ويجوز لغيره من بعد نصف الليل، إلا أنهم أجازوا للقادر قبل طلوع الشمس. وقد ذهب الشافعي إلى جواز الرمي من بعد نصف الليل للقادر والعاجز. وقال آخرون: إنه [لا رمي إلا]<sup>(٣)</sup> من بعد طلوع الشمس للقادر، وهو الذي يدل له فعله ﷺ. وقوله في حديث ابن عباس المتقدم قريباً<sup>(٤)</sup>، وهو وإن كان فيه انقطاع فقد عضده فعله مع قوله: «خذلوا عني»<sup>(٥)</sup> الحديث. وقد تقدمت أقوال العلماء في ذلك.

(١) في «السنن» (١٩٤٢).

قلت: وأخرجه النسائي (٢٧٢/٥)، ولم يسم المرأة. وهو حديث ضعيف.

(٢) في النسخة (أ): «يجوز». (٣) زيادة من النسخة (ب).

(٤) برقم (٧١٠/١٦) من كتابنا هذا، وهو حديث صحيح.

(٥) تقدم تخريجه مراراً.

### الوقوف بالمزدلفة وقبلها الوقوف بعرفة

٧١٢/١٨ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُسْرُسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ - يَغْنِي بِالْمُزْدَلِفَةِ - قَوَّفَتْ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ وَقَضَى تَفَقُّهُ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ<sup>(١)</sup>، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> وَابْنُ خُزَيْمَةَ<sup>(٣)</sup>» [صحيح]

(وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُسْرُسٍ<sup>(٤)</sup> بِضَمِّ الْمِيمِ، وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ [وَكسرها]<sup>(٥)</sup>، وَبِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ، كَوَفِّيْ شَهِدَ حُجَّةَ الْوَدَاعِ، وَصَدَرَ حَدِيثُهُ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَوْقِفِ يَعْنِي جَمْعًا فَقُلْتُ: جِئْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ جَبَلٍ طِيٍّ، فَأَكَلْتُ مَطْيَنِي، وَأَتَيْتُ نَفْسِي، [وَفِي لَفْظٍ: فَرَسِي]<sup>(٦)</sup>. وَاللَّهُ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حُجٍّ؟ ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ [قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا - يَعْنِي صَلَاةَ الْفَجْرِ - هَذِهِ يَعْنِي بِالْمُزْدَلِفَةِ فَوْقَ مَعَنَا، [يَعْنِي]<sup>(٧)</sup> فِي مُزْدَلَفَةٍ (حَتَّى نَذْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ وَقَضَى تَفَقُّهُ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ). فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْحُجُّ إِلَّا بِشَهَادَةِ الْفَجْرِ بِمُزْدَلَفَةٍ، وَالْوُقُوفُ بِهَا حَتَّى يَذْفَعَ

(١) أَبُو دَاوُدَ (١٩٥٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٩١)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٦٣/٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٠١٦)، وَأَحْمَدُ (٢٦١/٤)، (٢٦٢).

(٢) فِي «السَّنَنِ» (٢٣٩/٣).

(٣) فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٦/٤) رَقْمَ (٢٨٢١) وَ (٢٥٥/٤) رَقْمَ (٢٨٢٠).

قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «فَرْشِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (٢٠٨/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٧٣/٥)، وَالحَمِيدِيُّ رَقْمَ (٩٠٠) وَ (٩٠١)، وَابْنُ الْجَارُودِ رَقْمَ (٤٦٧) وَالدَّارِمِيُّ (٥٩/٢)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٢٣٩/٢)، وَالحَاكِمُ (٤٦٣/١)، وَالطِّرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣٨٦/١٧) (٣٨٦) وَ (٣٨٧) وَ (٣٨٨) وَ (٣٨٩) وَ (٣٩٠) وَ (٣٩١) وَ (٣٩٢) وَ (٣٩٣) وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرَفٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ» (٢٥٦/٢): وَصَحَّحَ هَذَا الْحَدِيثَ الدَّارِقُطَنِيُّ وَالحَاكِمُ وَالقَاضِي أَبُو يَكْرَ بْنَ الْعَرَبِيِّ عَلَى شَرْطِهِمَا. قُلْتُ: وَصَحَّحَهُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِلْرَوَاهِ» رَقْمَ (١٠٦٦).

(٤) انْظُرْ تَرْجَمَتُهُ فِي: «أَسَدُ الْغَابَةِ» (٣٣/٤ - ٣٤) رَقْمَ (٣٦٥٤).

(٥) زِيَادَةٌ مِنَ السَّنَةِ (أ).

(٦) زِيَادَةٌ مِنَ السَّنَةِ (ب): «أَيُّ».



الإمام، وقد وقفت بعرفة قبل ذلك في ليل أو نهار. ودل على إجزاء الوقوف بعرفة في نهار يوم عرفة إذا كان من بعد الزوال، أو في ليلة الأضحي، وأنه إذا فعل ذلك فقد قضى نَفَتَهُ، وهو قضاء المناسك. وقيل: إذهاب الشعر. ومفهوم الشرط أن مَنْ لم يفعل ذلك لم يَتِمَّ حُجُّه، فأما الوقوف بعرفة [فإنه] <sup>(١)</sup> مُتَّجِعٌ عليه، وأما بمزدلفة فلنذهب الجمهور إلى أنه يَتِمُّ الحج وإن فات وقوفه بالمزدلفة وصلاته الفجر بها، ويلزم فيه دم. وذهب ابن عباس وجماعة من السلف إلى أنه ركن كعرفة، وهذا المفهوم [دليله، ويدل له] <sup>(٢)</sup> رواية النسائي: «ومن لم يدرك جُمُعاً فلا حجَّ له»، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تُكْرِهُوا إِلَهَ عِنْدَ النَّسْرِ الْكَرَّاءِ﴾ <sup>(٣)</sup>، وفعله <sup>(٤)</sup>، وقوله: «خذوا عني مناسككم» <sup>(٥)</sup>. وأجاب الجمهور بأن المراد من حديث عروة من فعل جميع ما ذكر فقد تَمَّ حُجُّه، وأنه بالكامل من الحج. ويدل له ما أخرجه أحمد <sup>(٦)</sup>، وأهل السنن <sup>(٧)</sup>، وابن جبان <sup>(٨)</sup>، والحاكم <sup>(٩)</sup>، والدارقطني <sup>(١٠)</sup>، والبيهقي <sup>(١١)</sup>: «أنه أتاه <sup>(١٢)</sup> وهو واقف بعرفات ناس من أهل نجد فقالوا: كيف الحج؟ فقال: «الحج عرفة، من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جُمُعٍ فقد تَمَّ حُجُّه»، وفي رواية لأبي داود <sup>(١٣)</sup>: «من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج»، ومن رواية الدارقطني <sup>(١٤)</sup>: «الحج عرفة، الحج عرفة». قالوا: هذا صريح في المراد، وأجابوا عن زيادة: «ومن لم يدرك جُمُعاً فلا حجَّ له»

(١) في النسخة (أ): «فهو». (٢) في النسخة (أ): «دليل له ويؤيده».

(٣) سورة البقرة: الآية ١٩٨. (٤) تقدم تخريجه مراراً.

(٥) في «المسنَد» (٣٠٩/٤ - ٣١٠).

(٦) أبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٢٦٤/٥ - ٢٦٥)، وابن ماجه (٣٠١٥).

(٧) في «الموارد» رقم (١٠٠٩). (٨) في «المستدرک» (٤٦٣/١).

(٩) في «السنن» (٢٤٠/٢).

(١٠) في «السنن الكبرى» (٧٣/٥، ١١٦، ١٥٢، ١٧٣).

قلت: وأخرجه البيهقي رقم (٢٠٠١)، وابن خزيمة (٢٨٢٢)، والطحاوي في «شرح

معاني الآثار» (٢٠٩/٢ - ٢١٠)، والدارمي (٥٩/٢)، والعلياشي رقم (١٣٠٩) و

(١٣١٠) وغيرهم. وهو حديث صحيح.

(١١) في السنن (٤٨٦/١ - ٤٨٧) رقم (١٩٤٩)، وهو حديث صحيح.

(١٢) في «السنن» (٢٤٠/٢ - ٢٤١) رقم (١٩).

باحتمالها التأويل، أي: فلا حجَّ كاملُ الفضيلة، وبأنها روايةُ أنكرها أبو جعفر العجلي، وألفت في إنكارها جزءاً، [وعن<sup>(١)</sup>] الآية أنها لا تدلُّ إلا على الأمر بالذكر عند المشعر [الحرام، ولا تدلُّ<sup>(٢)</sup>] على أنه ركنٌ، وبأنه فعله ﷺ بيانا للواجب المستكمل للفضيلة.

### وقت الإفاضة من مزدلفة

٧١٣/١٩ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرُقَ نَبِيرٌ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ، فَأَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>. [صحيح]

(وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ) أي: من مزدلفة (حتى تطلع الشمس، ويقولون أشروق نبير) بفتح الهمزة، فعل أمر من الإشراق، أي: ادخل في الشروق، (النبي) بفتح المثناة، وكسر الموحدة، فمشتاق تحتية فراء، جبل معروف على يسار الذهاب إلى منى، وهو أعظم جبال مكة، (وإن النبي ﷺ خالفهم فأفاض قبل أن تطلع الشمس) رواه البخاري. وفي رواية بزيادة: «كيما نبيير» أخرجه الإسماعيلي، وابن ماجه<sup>(٤)</sup>، وهو من الإغارة الإسراع في عدو الفرس. وفيه أنه يشرع الدفع، وهو الإفاضة قبل شروق الشمس. وتقدم حديث جابر<sup>(٥)</sup>: «حتى أسفر جداً».

### استمرار التلبية حتى رمي الجمرة

٧١٤/٢٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٦)</sup>. [صحيح]

- (١) في النسخة (أ): «وعلى».
- (٢) في «صحيحه» (١٦٨٤).
- (٣) الطويل برقم (٦٩٥/١) من كتابنا هذا.
- (٤) في «صحيحه» (١٦٨٦، ١٦٨٧).
- (٥) قلت: وأخرجه مسلم (١٢٨١)، وأبو داود (١٨١٥)، والترمذي (٩١٨)، والنسائي (٢٦٨/٥).

(٢) في النسخة (أ): «في».

(٤) في «السنن» (٣٠٢٢).

(وعن ابن عباس وإسامة بن زيد رضي الله عنهما قَالَا: لم يزل رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جمرَةَ الْعَقَبَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ). فيه دليلٌ على مشروعية الاستمرار في التلبية إلى يوم النحر حتى يرمي الجمرَةَ. وهل يقطعُه عند الرمي بأول حصةٍ أو مع فراغه منها؟ ذهب الجمهورُ إلى الأولي، وأحمدُ إلى الثاني، ودلُّهُ ما رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>: «فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرَةَ، فلما رجع قطع التلبية»، وما رَوَاهُ أَيْضاً ابْنُ خُزَيْمَةَ<sup>(٢)</sup> وَقَالَ: حديثٌ صحيحٌ من حديث ابن عباس رضي الله عنه عن الفضل أنه قال: «أفضتُ مع رسول الله ﷺ من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جمرَةَ الْعَقَبَةِ، ويكثرُ مع كُلِّ حصةٍ، ثم قطع التلبية مع آخر حصةٍ، وهو يبيِّن المراد من قوله: «حتى رمى جمرَةَ الْعَقَبَةِ» أي: أتم رميها. وللعلماء خلافٌ متى يقطع التلبية، وهذه الأحاديث قد يثبت وقت تركه ﷺ لها.

### هيئة الوقوف ليرمي الجمرَةَ وعدد حصياتها

٧١٥/٢١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَيَمْنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، وَقَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. [صحيح]

(وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه جعل البيت على يساره) عند رمي جمرَةَ الْعَقَبَةِ، (ومن عن يمينه، ورمى الجمرَةَ بسبع حصياتٍ، وقال: هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة. متفق عليه). قام الإجماعُ على أنَّ هذه الكيفية ليست [بواجبة]<sup>(٤)</sup>، وإنما هي مستحبةٌ، وهذا قاله ابن مسعود رداً على مَنْ يرميها من فوقها، واتفقوا أنَّ سائر الجمار تُرمى من فوقها، وخصَّ سورة البقرة بالذكر لأنَّ غالبَ أعمالِ الحجِّ مذكورةٌ فيها، أو لأنها اشتملت على أكثرِ أمورِ الدياناتِ

(١) في «السنن» (٢٦٨/٥) رقم (٣٠٥٥).

(٢) في «صحيحه» (٢٨٢/٤) رقم (٢٨٨٧) بسند صحيح.

(٣) البخاري (١٧٤٨)، ومسلم (١٢٩٦/٣٠٧).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٩٧٤)، والترمذي (٩٠١)، والنسائي (٢٧٣/٥ - ٢٧٤).

(٤) في النسخة (أ): «واجبة».

والمعاملات، وفيه جواز أن يقال سورة البقرة خلافاً لمن قال يكره ولا دليل له.

### وقت رمي الجمار الثلاث بعد زوال الشمس

٧١٦/٢٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُخًى، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضخاً، ولما بعد تلك فإذا زالت الشمس. رواه مسلم). تقدم الكلام على وقت رمي جمرة العقبة، والحديث دليل على أن وقت رمي الثلاثة الجمار من بعد زوال الشمس وهو قول جماهير العلماء.

### هيئة الوقوف ليرمي الجمرة وعدد حصياتها والدعاء عندها

٧١٧/٢٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى أَثَرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ثُمَّ يُسْهَلُ، فَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ يَذْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيُسْهَلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَذْعُو فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ. رَوَاهُ الْحَارِثِيُّ <sup>(٢)</sup>. [صحيح]

(وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يرمي الجمرة الدنيا، بضم الدال وبكسرهما، أي: [الدانية]<sup>(٣)</sup> إلى مسجد الخيف، وهي أول الجمرات التي ترمى ثاني [يوم] النحر (بسبع حصيات، يكبر على كل حصاة، ثم يتقدم ثم يسهل) بضم حرفي

(١) في صحيحه (١٢٩٩/٣١٤).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٩٧١)، والترمذي (٨٩٤)، والنسائي (٢٧٠/٥)، وابن ماجه (٣٠٥٣).

(٢) في صحيحه (١٧٥١).

قلت: وأخرجه النسائي (٢٧٦/٥).

(٣) في النسخة (أ): «الدنية». (٤) زيادة من النسخة (أ).

المضاربة، وسكون المهملة، أي: [يقصد]<sup>(١)</sup> السهل من الأرض، (فيقوم فيستقبل القبلة [ثم يدعو]<sup>(٢)</sup> ويرفع يديه [ويقوم طويلاً]<sup>(٣)</sup>)، ثم يرمي الوسطى، ثم يأخذ ذات الشمال أي: يمشي إلى جهة شماله ليقتداعياً في مقام لا يصيبه الرمي، (فيسهل ويقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها، ثم ينصرف فيقول: هكذا رايت رسول الله ﷺ يفعلها. رواه البخاري). فيه ما قد دللت عليه الأدلة الماضية من الرمي بسبع حصيات لكل جمرة والتكبير عند كل حصاة. وفيه زيادة أنه يستقبل القبلة بعد الرمي للجمرتين ويقوم طويلاً يدعو الله تعالى. وقد فسر مقدار القيام ما أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> بإسناد صحيح: «أن ابن عمر كان يقوم عند الجمرتين بمقدار ما يقرأ سورة البقرة، وأنه يرفع يديه عند الدعاء، قال ابن قدامة: ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما يروى عن مالك: «أنه لا يرفع يديه عند الدعاء». وحديث ابن عمر دليل لخلاف ما قال مالك.

### الحلق أفضل من التقصير

٧١٨/٢٤ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْزُقِ الْمُحْلِقِينَ»، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ فِي الثَّانِيَةِ: «وَالْمُقَصِّرِينَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>. [صحيح]

(وعنه) أي ابن عمر ﷺ (أن رسول الله ﷺ قال: اللهم ارحم المحلقين) أي الذين حلقوا رؤوسهم في حج أو عمره عند الإحلال [منها]<sup>(٦)</sup>، (قَالُوا) يعني السامعين من الصحابة. قال المصنف في الفتح<sup>(٧)</sup>: إنه لم يقف في شيء من الطرق على [اسم]<sup>(٨)</sup> الذي تولى السؤال بعد البحث الشديد عنه، (والمقصرين)

(١) في النسخة (أ): «يطلب». (٢) في النسخة (أ): «فيقوم طويلاً فيدعو».

(٣) زيادة من النسخة (ب).

(٤) عزاه إليه ابن حجر في «الفتح» (٥٨٤/٣) وقال: إسناده صحيح.

(٥) البخاري (١٧٢٧)، ومسلم (١٣٠١).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٩٧٩)، والترمذي (٩١٣)، ومالك في الموطأ (٣٩٥/١) رقم

١٨٤، والبخاري في «شرح السنة» (٢٠٢/٧) رقم ١٩٦١.

(٦) في «النسخة» (أ): «منهما». (٧) (٥٦٢/٣).

(٨) زيادة من النسخة (أ): وهي غير موجودة في «فتح الباري».

هو من عطفت التلقين كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ حَكَرَ﴾<sup>(١)</sup> على أحد الوجهين في الآية كأنه قيل: وارحم المقصرين (يا رسول الله، قال في الثالثة: والمقصرون. متعلق عليه). وظاهره أنه دعا للمحلقين مرتين، وعطفت المقصرين في الثالثة، وفي روايات أنه دعا للمحلقين ثلاثاً ثم عطفت المقصرين، ثم إنه اختلِف في هذا الدعاء متى كان منه ﷺ، فقيل في عمرة الحديبية وجزم به إمام الحرمين، وقيل في حجة الوداع وقواء النووي<sup>(٢)</sup>، وقال: هو الصحيح المشهور. وقال القاضي عياض: كان في الموضعين. قال النووي: ولا يبعد ذلك، وبمثله قال ابن دقيق العيد<sup>(٣)</sup>. قال المصنف<sup>(٤)</sup>: وهذا هو المتعين لتضايف الروايات بذلك.

والحديث دليل على شرعية الحلقي والتقصير، وأن الحلقي أفضل. هذا ويجب في حلقي الرأس استكمال حلقه عند الهادوية<sup>(٥)</sup>، ومالك<sup>(٦)</sup>، وأحمد<sup>(٧)</sup>، وقيل: هو الأفضل، ويجزئ الأقل فقيل الرُّبُع، وقيل النصف، وقيل أقل ما يجب حلقي ثلاث شعرات، وقيل شعرة واحدة، والخلاف في التقصير في التفضيل مثل هذا، وأما مقداره فيكون [مقداره قدر أنملة]<sup>(٨)</sup>، وقيل: إذا اقتصر على دونها أجزاً، وهذا كله في حق الرجال، ثم هو [أيضاً]<sup>(٩)</sup> أي: تفضيل الحلقي على التقصير أيضاً في حق الحاج والمعتمر، وأما المتمتع فإنه ﷺ خيره بين الحلقي والتقصير كما في رواية البخاري بلفظ: «ثم يحلقوا أو يقصروا». وظاهر الحديث استواء الأمرين في حق المتمتع، وفصل المصنف في الفتح فقال: إن كان [بحيث يطلع]<sup>(١٠)</sup> شعرة فالأولى له الحلقي [وإذا فالتقصير، ليقع الحلقي في الحج ويبيّن وجه التفصيل في الفتح. وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير إجماعاً. وأخرج أبو داود<sup>(١١)</sup> من حديث ابن عباس: «ليس على النساء حلقي، وإنما على النساء التقصير».

(١) سورة البقرة: الآية ١٢٦. (٢) في «شرح صحيح مسلم» (٥٠/٩).

(٣) في كتابه: «أحكام الأحكام» (٨٤/٣). (٤) في «الفتح» (٥٦٤/٣).

(٥) انظر: «التاج المنعجب» (٢٩٩/١). (٦) انظر: «قوانين الأحكام» (ص ١٥٣).

(٧) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣٠٣/٥ - ٣٠٤) تحقيق: التركي والخلو.

(٨) في النسخة (ب): «مقدار أنملة». (٩) زيادة من (أ).

(١٠) في النسخة (أ): «حيث تطلع».

(١١) في «السنن» (١٩٨٤) ورقم (١٩٨٥)، وهو حديث صحيح.

وأخرج الترمذي<sup>(١)</sup> من حديث علي بن فضال: «نَهَى أَنْ تَحْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا»، وهل يجزئ لو حلقَتْ؟ قال بعض الشافعية: يجزئ ويكره لها ذلك.

### تقديم الحلق أو الرمي على النحر

❖ [٧١٩/٢٥] - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمرو بن العاص رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبِخَ، قَالَ: «أَذْبِخْ وَلَا حَرَجَ»، وَجَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ، فَتَحَرَّضْتُ قَبْلَ أَنْ أَزِمَ، قَالَ: «أَزِمْ وَلَا حَرَجَ»، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُلَّمْ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. [صحيح]

(وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) أي: يوم النحر بعد الزوال، وهو على راحلته يخطب عند الجمرة؛ (فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ فَقَالَ رَجُلٌ) قَالَ الْمُصَنِّفُ<sup>(٣)</sup> رحمته الله: لَمْ أَفْعَلْ عَلَى اسْمِهِ بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ: (لَمْ أَشْعُرْ) أي: لَمْ أَفْعَلْ وَلَمْ أَعْلَمْ، (فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبِخَ قَالَ: أَذْبِخْ وَلَا حَرَجَ) أي: الْهَدْيَ، وَالذَّبْحَ مَا يَكُونُ فِي الْحَلْقِ (وَلَا حَرَجَ) [أي<sup>(٤)</sup>] لَا إِثْمَ، (وَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرَّضْتُ)، النَحْرُ مَا يَكُونُ فِي اللَّبَةِ (قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ) جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ (قَالَ: أَرِمْ وَلَا حَرَجَ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُلَّمْ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). أَعْلِمُ أَنَّ الرِّمَى لِحَجَرِ الْعَقَبَةِ، الرَّمْيُ لِحَجَرِ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ نَحْرُ الْهَدْيِ أَوْ ذَبْحُهُ، ثُمَّ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ، ثُمَّ طَوَافُ الْإِقَاضَةِ، هَذَا هُوَ

(١) في «السنن» (٩١٤) وقال: حديث علي فيه اضطراب. وروى هذا الحديث عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تَحْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون على المرأة حلقاً، ويرون عليها التقصير. والخلاصة: حديث علي ضعيف.

(٢) البخاري (١٧٣٦)، ومسلم (١٣٠٦). قلت: أخرجه أبو داود (٢٠١٤)، والترمذي (٩١٦)، وأحمد (١٥٩/٢)، وابن ماجه (٣٠٥٢)، ومالك (٤٢١/١) رقم (٢٤٢)، وابن الجارود رقم (٤٨٧).

(٣) في «فتح الباري» (٥٧٠/٣). (٤) زيادة من (ب).

الترتيب المشروع فيها، وهكذا فعل ﷺ في [حجته]<sup>(١)</sup>، ففي الصحيحين<sup>(٢)</sup>: «أنه ﷺ أتى يثرب، فأتى الجمرَةَ فرماها، ثم أتى منزله بمعنى فَنَحَرَ وقال للحالي: خذْه، ولا نزاع في هذا للحاج مطلقاً، ونَزَعَ بعضُ الفقهاء في القارنِ فقال: لا يَحِلُّ حتى يطوفَ.

والحديث دليلٌ على أنه يجوزُ تقديمُ بعضِ هذه الأشياءِ وتأخيرُها، وأنه لا ضيقٌ ولا إثمٌ على مَنْ قَدَّمَ أو أَخَّرَ، فاختلَفَ العلماءُ في ذلك؛ فذهبَ الشافعيُّ وجمهورُ السلفِ، وفقهاءُ أصحابِ الحديثِ، والعلماءُ إلى الجوازِ، وأنه لا يجبُ الدَّمُ على مَنْ فعلَ ذلكَ لقوله للسائل: «ولا حرجٌ»؛ فإنه ظاهرٌ في نفي الإثمِ والفدية معاً، لأنَّ اسمَ الضيبي [يشملها]<sup>(٣)</sup>.

قال الطبري: لم يُسْقِطِ النبي ﷺ الحرجَ إلَّا وقد أجزأ الفعلُ، إذ لو لم يجزئه لأمرٌ بالإعادة، لأنَّ الجهلَ والسيانَ لا يضعانِ عَنِ المَكْلَفِ الحكمَ الذي يلزمُه في الحجِّ كما لو تركَ الرميَّ ونحوه، فإنه لا يَأْتُمُ بتركِه ناسياً أو جاهلاً، لكنَّ يجبَ عليه الإعادةُ. وأما الفديةُ فالأظهرُ سقوطُها عَنِ الناسيِ والجاهلِ، وعدمُ سقوطِها عَنِ العالمِ، قال ابنُ دقيِّ العيد<sup>(٤)</sup>: القولُ بسقوطِ الدَمِ عَنِ الجاهلِ والناسيِ دونَ العامدِ قويٌّ مِنْ جهةِ أَنَّ الدليلَ دلٌّ على وجوبِ اتباعِ أفعالِ النبي ﷺ في الحجِّ بقوله: «اتَّخِذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(٥)</sup>. وهذه السُّؤالاتُ المرخَّصةُ بالتقديمِ لما وقعَ السؤالُ عنه إثمًا قرئتْ بقولِ السائل: «لم أشعرْ»؛ فيختصُّ الحكمُ بهذهِ الحالةِ، ويحملُ قوله: «لا حرجٌ» على نفي الإثمِ والدَمِ معاً في الناسيِ والجاهلِ، ويبقى العامدُ على أصلِ وجوبِ اتباعِ الرسولِ ﷺ في الحجِّ. والقاتلُ بالترَفقةِ بينَ العامدِ وغيره قد مَثَّنْ أيضاً على القاعدةِ في أَنَّ الحكمَ إذا رُكِبَ على وصفٍ يمكنُ بأنَّ يكونَ معتبراً لم يجزِ اطِّراحُه، ولا شكَّ أَنَّ عدمَ الشعورِ وصفٌ مناسبٌ

(١) في النسخة (أ): «حجته».

(٢) أخرجه مسلم (١٣٠٥)، وأبو داود (١٩٨١)، والترمذي (٩١٢)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) في النسخة (أ): «يشملها».

(٤) في كتابه «إحكام الأحكام» (٧٩/٣).

(٥) تقدّم تخريجُه مراراً.



لعدم التكليف والمواخذة، والحُكْمُ عَلَّقَ بِهِ فلا يمكنُ اطْرَاحُهُ بِالْحَاقِ الْعَامِدِ بِهِ،  
إِذْ لَا يَسَاوِيهِ.

قال: وأما التمسكُ بقولِ الراوي: «فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ» إِلَى آخِرِهِ لِإِشْعَارِهِ  
بِأَنَّ التَّرْتِيبَ مُطْلَقاً غَيْرُ مَرَاغَى، فَجَوَابُهُ أَنَّ [هَذَا الْإِخْبَارَ]<sup>(١)</sup> مِنَ الرَّاويِ تَتَعَلَّقُ  
بِمَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ وَهُوَ مُطْلَقٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَالِ السَّائِلِ، وَالْمُطْلَقُ لَا يَدُلُّ عَلَى  
أَحَدٍ الْخَاصِينَ بِعَيْنِهِ فَلَا تَبْقَى حُجَّةٌ فِي حَالِ الْعَمَلِ.

### تقديم النحر على الحلقي

٧٢٠/٢٦ - وَعَنِ الْبُسَوْرِيِّ بْنِ مَخْرَمَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ  
يَحْلُقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>. [صحيح]

(وعَنِ الْمُسَوْرِيِّ)<sup>(٣)</sup> يَكْسِرُ الْمِمْ، وَسُكُونُ الْمَهْمَلَةِ، وَفَتْحُ الْوَاوِ، فَرَامَ (بَيْنَ  
مُخْرَمَةَ رضي الله عنه) بِفَتْحِ الْمِمْ، وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ، زَهْرِيٌّ قَرَشِيٌّ،  
مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِي سِنِينَ وَسَمِعَ مِنْهُ وَحَفِظَ عَنْهُ، انْتَقَلَ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ  
قَتْلِ عِثْمَانَ إِلَى مَكَّةَ، وَلَمْ يَزَلْ بِهَا إِلَى أَنْ حَاصَرَهَا عُسْكُرُ يَزِيدَ، فَقَتَلَهُ حَجْرٌ مِنْ  
حِجَارِ الْمَنْجَنِيْقِ، وَهُوَ يَصَلِّي فِي أَوَّلِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ  
وَالِدِينِ، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلُقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).  
فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى تَقْدِيمِ النَّحْرِ قَبْلَ الْحَلْقِ. وَتَقَدَّمَ قَرِيباً أَنَّ الْمَشْرُوعَ [تَقْدِيمُ الْحَلْقِ  
قَبْلَ الذَّبْحِ، قِيلَ: (٤)] حَدِيثُ الْمُسَوْرِيِّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ فِعْلِهِ ﷺ فِي عَمْرَةٍ  
الْحَدِيثِيَّةِ حَيْثُ أَحْصَرَ فَتَحْلُلُ ﷺ بِالذَّبْحِ. وَقَدْ بَوَّبَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (بَابُ النَّحْرِ  
قَبْلَ الْحَلْقِ فِي الْحَصْرِ)<sup>(٥)</sup>، وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ يَخْتَصُّ بِالْمَحْصَرِ  
عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ؛ [فَإِنَّهُ]<sup>(٦)</sup> أَخْرَجَهُ بِمَعْنَاهُ هَذَا، وَقَدْ أَخْرَجَهُ بِطَوِيلِهِ فِي كِتَابِهِ

(١) فِي النِّسْخَةِ (أ): «هَذَا الْإِخْبَارُ». (٢) فِي «صَحِيحِهِ» (١٨١١).

(٣) انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ» (٣٥٨/١)، وَ «تَهْلِيلُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» (٩٤/٤)  
وَ «الْعَقْدُ الثَّمِينُ» (١٩٧/٧)، وَ «تَهْلِيلُ التَّهْذِيبِ» (١٣٧/١٠).

(٤) زِيَادَةٌ مِنَ النِّسْخَةِ (ب). (٥) رَقْمُ الْبَابِ (٣)، (١٠/٤).

(٦) فِي النِّسْخَةِ (أ): «وَقَدْ».

الشروط<sup>(١)</sup>، وفيه: «أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: قَوْمُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ احْلُقُوا»، وفيه قول أم سلمة لَهُ  $\text{ﷺ}$ : «أَخْرَجَ نَمَّ لَا تَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً حَتَّى تَنْحَرَ بِدُنْكَ، فَخَرَجَ فَنَحَرَ بِدَنْتِهِ، ثُمَّ دَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ»، الحديث. وَكَانَ الْأَحْسَنُ تَأْخِيرَ الْمُصْنَفِ لَهُ إِلَى بَابِ الْإِحْصَارِ.

### رمي جمره العقبة والحلق يحل كل محرّم على المحرّم إلا النساء

٧٢١/٢٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  $\text{ﷺ}$ : «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>(٢)</sup>، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ. [صحيح]

(وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله  $\text{ﷺ}$ : إذا رميتم وحلقتم فقد حلّ لكم الطيب وكل شيء إلا النساء. رواه أحمد، وأبو داود، وفي إسناده ضعف)؛ لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة<sup>(٤)</sup>، وله طرق أخر مدّارها عليه، وهو يدل على أنه بمجموع الأمرين رمي جمره العقبة والحلق يحل كل محرّم على المحرّم إلا النساء، فلا يحل وطؤها إلا بعد طواف الإفاضة، والظاهر أنه مجمع على حلّ الطيب وغيره إلا الوطء بعد الرمي وإن لم يحلّ.

### على النساء التقصير وليس الحلق

٧٢٢/٢٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ  $\text{ﷺ}$  قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ

(١) رقم (٢٥٨٢/٢٥٨١) بترتيب الفيافي.

(٢) في «المستند» (١٨٦/١٢) - الفتح الرباني.

(٣) في «السنن» (١٩٧٨) وقال أبو داود: هذا حديث ضعيف، الحجاج لم ير الزهري ولم يسمع منه.

قلت: وأخرجه ابن عزيمة في «صحيحه» (٣٠٢/٤) رقم (٢٩٣٧).

والحديث صحّحه الألباني في «صحيح أبي داود». قلت: لعله صحّحه بشاهد من حديث ابن عباس. وانظر: «التلخيص الجليل» (٢/٢٦٠).

(٤) ضعيف تقدّم الكلام عليه مراراً.

حلق، وَإِنَّمَا يَقْصُرْنَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ<sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وعن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ وَإِنَّمَا يَقْصُرْنَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ). تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا الْحُكْمِ فِي الشَّرْحِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَقِّهِنَّ الْحَلْقُ فَإِنَّ حَلْقَهُنَّ أَجْزَاءٌ.

### المبيت بمعنى ليالي النحر واجب إلا لعذر

٣٦ (٢٩/٧٢٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سَقَاتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. [صحيح]

(وعن ابن عمر رضي الله عنه أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سَقَاتِهِ، وَهِيَ مَاءٌ زَمَزَمَ؛ فَأُذِنَ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَغْتَرِفُونَهُ بِاللَّيْلِ، وَيَجْعَلُونَهُ فِي الْحِيَاظِ سَبِيلًا، (فَأَذِنَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْمَبِيتُ بِمَنَى لَيْلَةً ثَانِيَةَ النَّحْرِ، وَثَالِثِيَةً إِلَّا مَنْ لَهُ عَذْرٌ، [ولهذا]<sup>(٣)</sup> يَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ<sup>(٤)</sup>). وَالْحَنْفِيَّةُ قَالَتْ: إِنَّهُ سَنَةٌ. قِيلَ: إِنَّهُ يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمَ بِالْعَبَّاسِيِّ دُونَ غَيْرِهِ. وَقِيلَ: بَلَى وَيَمْنُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي سَقَاتِهِ وَهِيَ الْأَطْهَرُ، لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ لَهُ وَحْدَهُ إِعْدَادُ الْمَاءِ لِلشَّارِبِينَ، وَهَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَاءِ أَوْ يَلْحَقُ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَكْلِ

(١) في «السنن» (١٩٨٤، ١٩٨٥).

قلت: وأخرجه الدارمي (٦٤/٢)، والدارقطني في «السنن» (٢٧١/٢) رقم (١٦٥، ١٦٦) والطبراني في «الكبير» (٢٥٠/١٢) رقم (١٣٠١٨)، والبيهقي (١٠٤/٥). وصححه أبو حاتم في «العلل» (٢٨١/٢) رقم (٨٣٤)، وقال الحافظ في «التلخيص» (٣٦١/٢) رقم (١٠٥٨): ... وإسناده حسن، وقواه أبو حاتم في «العلل»، والبخاري في «التاريخ». وأعله ابن القطان، ورد عليه ابن المواقف فأصاب.

وخلاصة القول أن الحديث صحيح، والله أعلم.

(٢) البخاري (١٦٣٤)، ومسلم (١٣١٥).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٩٥٩)، وابن ماجه (٣٠٦٥)، والدارمي (٧٥/٢)، وأحمد

(١٩/٢، ٢٢، ٢٨، ٨٨).

(٣) في النسخة (ب): «وهذا».

(٤) انظر: «المغني» تحقيق: التركي، والحلو (٣٢٤/٥ - ٣٢٦ رقم ٦٥٥).

وغيره، وكذلك حفظ ما له، وعلاج مريضه، وهذا الإلحاق رأي الشافعي ويدل  
للإلحاق الحديث:

٧٢٤/٣٠ - وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي  
الْبَيْتَوَتِ عَنْ مَنَى يَزْمُونَ يَوْمَ النحر، ثم يرمون الغد ومن بعد الغد ليومين، ثُمَّ يَزْمُونَ  
يَوْمَ النَّفَرِ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ<sup>(١)</sup>، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَابْنُ حِبَانَ<sup>(٣)</sup>. [صحيح]

### ترجمة عاصم بن عدي

وهو قوله: (وعن عاصم بن عدي رضي الله عنه) هو أبو عبد الله أو عمرو أو عمرو  
خليف بن عبيد بن زيد من بني عمرو بن عوف من الأنصار شهد بدرًا والمشاهد  
بعدها، وقيل: لم يشهد بدرًا وإنما خرج إليها معه ﷺ فرده إلى أهل مسجد الضرار  
لشيء بلغه عنهم، وضرب له سهمه وأجزه، فكان كمن شهدها، مات سنة خمس  
وأربعين، وقيل: استشهد يوم اليمامة وقد بلغ مائة وعشرين سنة، (إن النبي ﷺ  
رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتَوَتِ عَنْ مَنَى يَوْمَ النَّحْرِ) جمره العقبة، ثم يتفرون  
ولا يبيتون مَنَى، (ثُمَّ يَزْمُونَ الْغَدَ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ، لِيَوْمَيْنِ) أي: يرمون اليوم الثالث  
لذلك اليوم ولليوم الذي فاتهم الرمي فيه، وهو اليوم الثاني، (ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ)  
أي: اليوم الرابع إن لم يتمجلوا (رواه الخمسة، وصححه، الترمذي، وابن حبان)، فإن  
فيه دليلًا على أنه يجوز [لأهل]<sup>(٤)</sup> الأعذار عدم المبيت مَنَى، وأنه غير خاص  
بالعباس، ولا بسقايته، وأنه لو أحدث أحد سقاية جاز له ما جاز لأهل سقاية زمزم.

(١) أحمد (٤٥٠/٥)، وأبو داود (١٩٧٥)، والترمذي (٩٥٥)، والنسائي (٢٧٣/٥) وفي  
الكبرى: كما في «التحفة» (٢٢٦/٤)، وابن ماجه (٣٠٣٧).

قلت: وأخرجه مالك (٤٠٨/١)، والدارمي (٦١/٢ - ٦٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير»  
(٤٧٧/٦)، تعليقاً وابن خزيمة رقم (٢٩٧٥) و (٢٩٧٩)، وابن الجارود في «المنتقى»،  
رقم (٤٧٨)، والحاكم (٤٧٨/١)، والبيهقي (١٥٠/٥)، والبخاري رقم (١٩٧٠) وغيرهم.

(٢) في السنة (٢٩٠/٣).

(٣) في الإحسان (٢٠٠/٩) رقم (٣٨٨٨) بإسناد صحيح.

(٤) انظر ترجمته في: أمد الغاية (١١٤/٣) رقم (٢٦٧٠).

(٥) زيادة من (ب).

## خطبة يوم النحر من غير صلاة عيد

٧٢٥/٣١ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ.

الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ [الْحَدِيثُ]<sup>(٢)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). فِيهِ شَرْعِيَّةُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَلَيْسَتْ خُطْبَةُ الْعِيدِ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَصِلْ الْعِيدَ فِي [حَجَّتِهِ]<sup>(٣)</sup>، وَلَا خُطِبَ خُطْبَتُهُ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْخُطْبَ [الْمَشْرُوعَةَ]<sup>(٤)</sup> فِي الْحَجِّ ثَلَاثٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ: الْأُولَى سَابِقُ ذِي الْحِجَّةِ، وَالثَّانِيَّةُ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَالثَّالِثَةُ ثَانِي [يَوْمِ]<sup>(٥)</sup> النَّحْرِ، وَزَادَ الشَّافِعِيُّ رَابِعَةً هِيَ يَوْمُ النَّحْرِ، وَجَعَلَ الثَّالِثَةَ فِي ثَالِثِ النَّحْرِ لَا فِي [ثَانِيَةٍ]<sup>(٦)</sup>.

قَالَ: لِأَنَّهُ أَوَّلُ النَّحْرِ. وَقَالَ الْمَالِكِيُّ وَالْحَنَفِيُّ: إِنَّ خُطْبَةَ يَوْمِ النَّحْرِ لَا تَعْدُ خُطْبَةً لِأَنَّهَا هِيَ وَصَايَا عَامَّةٌ لَا أَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ فِي الْحَجِّ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ سَمُّوْهَا خُطْبَةً، [وَلَا نَهَا]<sup>(٧)</sup> اشْتَمَلَتْ عَلَى مَقَاصِدِ الْخُطْبَةِ كَمَا أَفَادَهُ لَفْظُهَا وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَنْدُرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ [ذِي]<sup>(٨)</sup> الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ الْحَرَامُ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ فَيُبَلِّغُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَرُبَّ مُتَبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَرَاءَ؛ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. فَاشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى تَعْظِيمِ

(١) البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩/٣١).

(٢) زيادة من النسخة (أ). (٣) في النسخة (أ): «حجه».

(٤) في النسخة (ب): «المشروعات». (٥) زيادة من النسخة (أ).

(٦) في النسخة (ب): «الثانية». (٧) في النسخة (ب): «وبأنها».

(٨) في النسخة (أ): «هذا».

اليوم الحرام، ويوم النحر، وشهر ذي الحجة، والنهي عن الدماء والأموال، والنهي عن رجوعهم كفاراً، وعن [قتال]<sup>(١)</sup> بعضهم بعضاً، والأمر بالإبلاغ عنه. وهذا من مقاصد الخطب. ويدل على شرعية خطبة ثاني يوم النحر.

٧٢٦/٣٢ - وَعَنْ سَرَاءَ بِنْتِ نَبْهَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرُّؤُوسِ فَقَالَ: «أَلَيْسَ هَذَا أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟» الْحَبِيثُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ<sup>(٢)</sup>. [ضعيف]

(وعن سراءة) بفتح المهملة، وتشديد الراء ممدود (بنت نبهان) بفتح النون، وسكون الواو الموحدة (قالت: خطبنا رسول الله ﷺ يوم الرؤوس فقال: أليس هذا أوسط أيام التشريق؟ الحديث، رواه أبو داود بإسناد حسن). وهذا هي الخطبة الرابعة. ويوم الرؤوس ثاني يوم النحر بالاتفاق. وقوله: «أوسط أيام التشريق» يحتمل أفضلها، ويحتمل [أوسطها]<sup>(٣)</sup> بين الطرفين. (وعليه ففيه)<sup>(٤)</sup> دليل [على]<sup>(٥)</sup> أن يوم النحر منها، ولغظ حديث السراء قالت: فسمعت رسول الله ﷺ يقول: أتدرون أي يوم هذا؟ قالت: وهو اليوم الذي يدعونه يوم الرؤوس، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هذا أوسط أيام التشريق.

قال: أتدرون أي بلد هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هذا المشعر الحرام، قال: إني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا، ألا وإن دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم عليكم حرام كحرمة بليكم هذا، [في عامكم هذا]<sup>(٦)</sup> حتى تلفون ربكم فبئس لكم من أعمالكم، ألا فليبلغ أذانكم أقصائكم، ألا هل يبلغ؟ فلما قمنا المدينة لم يلبث إلا قليلاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى مات.

يكفي القارن طواف وسعي واحد لحجه وعمرته

٧٢٧/٣٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «طَوَّافُكَ بِالْبَيْتِ وَسَعْيُكَ

(١) في النسخة (ب): «قتالهم».

(٢) في السنن (١٩٥٣)، وهو حديث ضعيف.

(٣) في النسخة (ب): «الأوسط».

(٤) في النسخة (ب): «وفي».

(٥) زيادة من النسخة (ب).

(٦) زيادة من النسخة (أ).

يَبْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ يَكْفِيكَ لِحْجُكَ وَعُمْرَتُكَ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وعن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: طَوَّافُكَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ لِحْجُكَ وَعُمْرَتِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ). فيه دليل على أَنَّ الْقَارَنَ يَكْفِيهِ طَوَّافٌ وَاحِدٌ، وَسَعْيٌ وَاحِدٌ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ. وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ طَوَافَيْنِ وَسَعْيَيْنِ؛ فَالْأَحَادِيثُ مُتَوَارِدَةٌ عَلَى مَعْنَى حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنِ ابْنِ عَمَرَ وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمَا. وَاسْتَدْلُّ مَنْ قَالَ بِالطَّوَافَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيُّهَا لُحُجَّ وَالْعُمْرَةَ يَوْمًا<sup>(٢)</sup>﴾، وَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ التَّمَامَ حَاصِلٌ وَإِنْ لَمْ يَطْفُ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا، وَقَدْ اكْتَفَى ﷺ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ قَارَنًا كَمَا هُوَ الْحَقُّ، وَاسْتَدْلُّوا أَيْضًا بِحَدِيثِ رَوَاهُ زَيْادُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ فِي الْمِيزَانِ<sup>(٣)</sup>: «زَيْادُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَقَالَ الْخَارِجِيُّ: لَا يَتَعَرَّفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَعَنْهُ رَوَى حَدِيثٌ: «الْقَارَنُ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى سَعْيَيْنِ». وَاعْلَمْ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ قَدْ أَهْلَتْ بِعُمْرَةٍ وَلَكِنَّهَا حَاضَتْ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْفُضِي عُمْرَتُكَ»، قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَى رَفْضِهَا لِإِثْمِهَا رَفْضُ الْعَمَلِ فِيهَا، وَإِتْمَامُ أَعْمَالِهَا الَّتِي هِيَ الطَّوَّافُ وَالسَّعْيُ، وَتَقْصِيرُ شَعْرِ الرَّأْسِ؛ فَأَمَرَهَا ﷺ بِالْإِعْرَاضِ عَنْ أَفْعَالِ الْعُمْرَةِ، وَأَنْ تَحْرِمَ بِالْحَجِّ تَقْصِيرُ قَارَنَةٍ، وَتَقِفَ بِعِرْفَاتٍ، وَتَفْعَلَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَّافَ فَتُؤَخَّرُهُ حَتَّى تَطْهَرَ. وَمِنْ أَدْلَةٍ أَنَّهَا صَارَتْ قَارَنَةً قَوْلُهُ ﷺ [لَهَا]<sup>(٤)</sup>: «طَوَّافُكَ بِالْبَيْتِ» الْحَدِيثُ؛ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّهَا كَانَتْ مُتَلَبِّسَةً بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَتَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ ﷺ: «ارْفُضِي عُمْرَتُكَ» بِمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ، فَلَيْسَ مَعْنَى [ارْفُضِي]<sup>(٥)</sup>

(١) في «صحيحه» (١٢١٢/١٣٣) عنها بلفظ: «يُجْزِيءُ عَنْكَ طَوَّافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، عَنْ حُجَّكَ وَعُمْرَتِكَ»، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

قلت: وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٧٣/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٩٧) بِسَنَدٍ حَسَنٍ. وَالشَّافِعِيُّ فِي «بَدَائِعِ الْمُنَنِ» (٣٦٣/١) رَقْمَ (١٠٥٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّحْفَةِ» (٩٩/٢) كَلَّمَهُمْ بِلَفْظٍ: «طَوَّافُكَ بِالْبَيْتِ وَسَعْيُكَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ لِحْجُكَ وَعُمْرَتُكَ».

وَانْظُرْ: «الْعُلَلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٢٩٤/٢) رَقْمَ (٨٨٠).

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ١٩٦.

(٣) أَي: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلنَّهْجِيِّ (٩٣/٢) رَقْمَ (٢٩٦٠).

(٤) زِيَادَةٌ مِنَ النُّسَخَةِ (ب). (٥) فِي النُّسَخَةِ (أ): «رَفَضِي».

العمرة الخروج منها وإبطالها بالكلية؛ فإن الحج والعمرة لا يصح الخروج منهما بعد الإحرام بهما بنية الخروج، وإنما يصح بالتحلل منهما بعد فراغهما.

### لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه

٧٢٨/٣٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَرْمَلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَفَاضَ فِيهِ. رَوَاهُ الْحَفْصَةُ<sup>(١)</sup> إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ<sup>(٢)</sup>. [صحيح]

(وعن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه. رواه الخمسة إلا الترمذي، [وصححه الحاكم]<sup>(٢)</sup>). فيه دليل [على]<sup>(١)</sup> أنه لا يشترع الرمل الذي سلف مشروعته في طواف القدوم في طواف الزيارة وعليه الجمهور.

### هل النزول بالمحصب من النسك

٧٢٩/٣٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمَحْصَبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>. [صحيح]

(وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم رقد رقدَةً بِالْمَحْصَبِ)، بالمهملتين فموحدة بزنة مكرم اسم مفعول، الشعب الذي [مخرجه]<sup>(١)</sup> إلى الأبطح، وهو خيف بني كنانة، (ثم ركب إلى البيت فطاف به) أي طواف الوداع (رواه البخاري)، وكان ذلك يوم النفر الآخر، وهو ثالث أيام التشريق، فإنه صلى الله عليه وسلم رمى الجمار يوم النفر بعد الظهر، وأخر صلاة الظهر حتى وصل المحصب، ثم صلى الصلوات فيه كما ذكر. واختلفت السلف والخلف هل التحصيب سنة أم لا؟ فقيل: سنة، وقيل: لا، إنما هو منزل نزل النبي صلى الله عليه وسلم، وقد

(١) أبو داود (٢٠٠١)، وابن ماجه (٣٠٦٠).

قلت: وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٣٠٥/٤) رقم ٢٩٤٣ بسند صحيح.

(٢) في «المستدرک» (٤٧٥/١)، ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا.

(٣) زيادة من النسخة (ب).

(٤) زيادة من النسخة (أ).

(٥) في «صحيحه» (١٧٦٤). (٦) في النسخة (أ): «يخرجه».



فعلّه الخلفاء بعده تأسيساً به ﷺ. وذهب ابن عباس إلى أنه ليس من المناسك المستحبّة، [والإثبات مثله<sup>(١)</sup>] ذهب عائشة كما دلّ له الحديث:

٧٣٠/٣٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ - أَيِ التَّزْوِيلِ بِالْأَبْطَحِ - وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. [صحيح].

وهو قوله: (وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ أَيِ التَّزْوِيلِ بِالْأَبْطَحِ وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، أَيِ: أَسْهَلَ لَخُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ. قِيلَ: وَالْحِكْمَةُ فِي نَزْوِلِهِ فِيهِ إِظْهَارُ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>) بِاعْتِرَازِ دِينِهِ، وَإِظْهَارِ كَلِمَتِهِ، وَظَهْوَرِ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، فَإِنَّ هَذَا الْمَحَلَّ هُوَ الَّذِي تَقَاسَمَتْ فِيهِ قُرَيْشٌ عَلَى قَطِيعَةِ بَنِي هَاشِمٍ، وَكُتِبُوا صَحِيفَةَ الْقَطِيعَةِ فِي الْقِصَّةِ الْمَعْرُوفَةِ. وَإِذَا كَانَتِ الْحِكْمَةُ هِيَ هَذِهِ فَهِيَ نِعْمَةٌ عَلَى الْأُمَّةِ أَجْمَعِينَ فَيَنْبَغِي نَزْوِلُهُ لِمَنْ حَجَّ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

### الأمير بطواف الوداع

٧٣١/٣٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. [صحيح]

(وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ (النَّاسُ) نَائِبِ الْفَاعِلِ، (أَنْ يَكُونَ) آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). الْأَمْرُ لِلنَّاسِ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَذَلِكَ الْمَخْفُفُ عَنِ الْحَائِضِ، وَغَيْرِ الرَّاوي الصَّغِيرَةِ لِلْعِلْمِ بِالْفَاعِلِ. وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup> وَأَحْمَدُ<sup>(٦)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ: «كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ مِنْ كُلِّ وَجْهَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَنْصَرِفُ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ»، وَهُوَ

(١) في النسخة (أ): «والإثبات».

(٢) في «صحيحه» (١٣١١/٣٤٠).

(٣) زيادة من النسخة (أ).

(٤) البخاري (١٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٨).

(٥) في «صحيحه» (١٣٢٧/٣٧٩).

(٦) في «المستدرك» (١٢/٢٣٣) رقم ٤٣٩ - الفتح الرباني.

قلت: وأخرجه أبو داود (٢٠٠٢)، وابن ماجه (٣٠٧٠)، والدارمي (٧٢/٢).

دليلٌ على وجوب طوافِ الوداع، ويؤيِّدُ قولَ جماهيرِ السلف والخلف<sup>(١)</sup>. وخالفه الناصر ومالك وقالوا: لو كان واجباً لما خففت عن الحائض، وأجيب بأنَّ التخفيف دليلُ الإيجاب؛ إذ لو لم يكن واجباً لما أُطلق عليه لفظُ التخفيف، والتخفيف عنها دليلٌ على أنه لا يجبُ عليها فلا تنتظرُ الطهرَ ولا يلزمها دمٌ بتركها، لأنه ساقطٌ عنها من أصله. ووقت طوافِ الوداع من ثالثِ التحريم؛ فإنه يجزئُ إجماعاً، وهل يجزئُ قبله والأظهر عدمُ إجزائه لأنه آخرُ المناسك. واختلَفوا إذا أقامَ بعده هل يعيده أم لا؟ قيل: إذا بقيَ بعده لشراءِ زاد، وصلاةِ جماعةٍ لم بعده، وقيلَ يُعيدُه إذا أقامَ لتمريرِ ونحوه. وقال أبو حنيفة: لا يعيدُ ولو أقامَ شهرين. ثم هل يُشرعُ في حقِّ المعتمر؟ قيل: لا يلزمه لأنه لم يردْ إلَّا في الحجِّ. وقال الثوري: يجبُ على المعتمر أيضاً وإلا لزمه دمٌ.

### مضاعفة الثواب على الصلاة في المساجد الثلاث

٧٣٢/٣٨ - وَعَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ، وَرَأَاهُ أَحْمَدُ<sup>(٢)</sup>، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانٍ<sup>(٣)</sup>. [صحيح]

(وعن ابنِ الزبير رضي الله عنه) هو عند الإطلاقي يراؤُ بو عبد الله هـ، قال رسولُ الله ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا»؛ الإشارةُ تفيدُ أنه الموجودُ عند الخطاب،

(١) انظر: «المغني» تحقيق: التركي، والحلو (٣٣٦/٥ - ٣٣٧).

(٢) في «المستند» (٥/٤).

(٣) في «الإحسان» (٤٩٩/٤) رقم (١٦٢٠) بسند صحيح على شرط مسلم.

قلت: وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٦١/٢ - ٦٢ رقم ٥٩٧)، والبيهقي (٤٢٥ - كشف)، والبيهقي (٢٤٦/٥)، وابن حزم (٢٩٠/٧) من طرق عن حماد بن زيد، عن حبيب المعلم، عن عطاء بن أبي رباح به.

وأخرجه الطيالسي في «المستند» رقم (١٣٦٧) عن الربيع بن صبيح، عن عطاء بن أبي رباح به، وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤/٤) وزاد نسبه إلى الطبراني.

والخلاصة: أن الحديث صحيح، والله أعلم.

فلا يدخل في الحكم ما زيد فيه (الفضل من ألف صلاة)، وفي رواية خير، وفي [أخرى]<sup>(١)</sup> تعدل ألف صلاة (فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام الفضل من صلاة في مسجدي هذا بمائة صلاة)، وفي لفظ عند ابن ماجه، وابن زنجية، وابن عساكر من حديث أنس<sup>(٢)</sup>: «صلاة في مسجدي بخمسين ألف صلاة وإسناده ضعيف، وفي لفظ عند أحمد من حديث ابن عمر<sup>(٣)</sup>: «وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه». وفي لفظ عن جابر<sup>(٤)</sup>: «أفضل من ألف صلاة فيما سواه»، أخرجه أحمد وغيره (رواه أحمد، وصححه ابن حبان). وروى الطبراني عن أبي الدرداء<sup>(٥)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة». ورواه ابن عبد البر من طريق الزبيري، [ثم]<sup>(٦)</sup> قال<sup>(٧)</sup>: هذا إسناده حسن.

(١) في النسخة (أ): «رواية».

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٤١٣).

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/٤٥٦ رقم ٤١٣/٤٩٨): «هذا إسناده ضعيف. أبو الخطاب الدمشقي لا يعرف حاله. وزيق أبو عبد الله الألهاني فيه مقال، حكى عن أبي زعرة أنه قال: لا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات» وفي «الضعفاء»، وقال: يفرق بالأشياء التي لا تشبه حديث الثقات، لا يجوز الاحتجاج به إلا عند الوفاق» اهـ. وأورد ابن الجوزي في «العلل المتناهية» بسند ابن ماجه وضعفه برزق.

[انظر: «الثقات» (٢٣٩/٤) و«المجروحين» (١/٣٠١)، و«التاريخ الكبير» (٣/٣١٨)].

قلت: وخلاصة القول أن حديث أنس ضعيف، والله أعلم.

(٣) أخرجه مسلم (١٣٩٥)، والطبراني في «المستدرك» (رقم ١٨٢٦)، وأحمد (٢/١٦، ٢٩، ٥٣، ٥٤، ٦٨، ١٠٢)، والدارمي (١/٣٣٠)، والبيهقي (٥/٢٤٦) وابن أبي شيبة (١/٣٧١) وغيرهم عنه بلفظ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». ولم أجد هذا اللفظ المذكور في سبل السلام عنه.

(٤) أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٦٢ رقم ٥٩٩)، وابن ماجه (١٤٠٦)، وأحمد (٣/٣٤٣ و ٣٩٧)، وهو حديث صحيح.

(٥) أخرجه الطبراني في «الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (٤/٧) وقال الهيثمي: «ورجالة ثقات وفي بعضهم كلام، وهو حديث حسن» اهـ.

(٦) زيادة من النسخة (ب).

(٧) هنا كلمة «الزبيري»، من النسخة (أ)، وهي فيما يبدو زائدة.

قُلْتُ: فَمَتَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup> فِي حَدِيثِ ابْنِ الزَّيْبِرِ بِمِائَةِ صَلَاةٍ أَيْ مِنْ صَلَاةٍ مَسْجِدِي، فَتَكُونُ مِائَةُ أَلْفٍ صَلَاةٍ فَيَتَوَافَقُ الْحَدِيثَانِ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ حَزْمٍ<sup>(٢)</sup> كَذَبَهُ رَوَاهُ ابْنُ الزَّيْبِرِ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ بِسَنَةِ كَالشَّمْسِ فِي الصَّحَةِ، وَلَا مَخَالَفَتَ لِهَمَا مِنَ الصَّحَابَةِ، فَصَارَ كَالْإِجْمَاعِ. وَقَدْ رُوِيَ بِالْفَائِزَةِ كَثِيرَةً عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعَدَّوْهُمْ فِيمَا أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ خَمْسَةَ عَشَرَ صَحَابِيًّا وَسَرَدَ أَسْمَاءَهُمْ. وَهَذَا الْحَدِيثُ وَمَا فِيهِ مَعْنَاهُ دَالٌّ عَلَى أَوْفُضِيَّةِ الْمَسْجِدَيْنِ عَلَى غَيْرِهِمَا مِنْ مَسَاجِدِ الْأَرْضِ، وَعَلَى تَفَاضُلِهِمَا فِيمَا بَيْنَهُمَا. وَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَعْدَادُ الْمُضَافَةِ كَمَا عَرَفْتُ، وَالْأَكْثَرُ دَالٌّ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ مَفْهُومِ الْأَقْلِّ وَالْحَكْمِ لِلْأَكْثَرِ، لِأَنَّهُ صَرِيحٌ [أَيْ مَنْطُوقٌ]<sup>(٣)</sup>، وَسَبَقَتْ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَوْفُضِيَّةَ فِي مَسْجِدِهِ ﷺ خَاصَّةٌ بِالْمَوْجُودِ فِي عَصَرِهِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: لِقَوْلِهِ فِي مَسْجِدِي فَالْإِضَافَةُ لِلْعَهْدِ.

قُلْتُ: وَلِقَوْلِهِ هَذَا، وَمِثْلُ مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ [نَقْلُهُ]<sup>(٤)</sup> الْمَصْنُوفِ كَذَبَهُ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ الْحَنْبَلِيِّ. وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّهُ لَا اخْتِصَاصَ لِلْمَوْجِدِ حَالَ تَكْلِيمِهِ ﷺ، بَلْ كُلُّ مَا زِيدَ فِيهِ دَاخِلٌ فِي الْفَضِيلَةِ. [قَالُوا]:<sup>(٥)</sup> وَفَائِدَةُ الْإِضَافَةِ الدَّلَالَةُ عَلَى اخْتِصَاصِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ مَسَاجِدِ الْمَدِينَةِ، لَا أَنَّهَا لِلْإِحْتِرَازِ عَمَّا [يَزِيدُ]<sup>(٦)</sup> فِيهِ.

قُلْتُ: بَلْ فَائِدَةُ الْإِضَافَةِ الْأَمْرَانِ مَعًا. قَالَ مَنْ عَمَّمَ الْفَضِيلَةَ فِيمَا زِيدَ فِيهِ: إِنَّهُ يَشْهَدُ لَهُذَا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالدَّيْلَمِيُّ فِي مَسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٧)</sup> مَرْفُوعًا: «لَوْ مَدَّ هَذَا الْمَسْجِدُ إِلَى صَنْعَاءَ لَكَانَ مَسْجِدِي»، وَرَوَى

(١) هنا جملة مفسرة من النسخة (أ): «بل هو مصرح به فيه».

(٢) في «المحلى» (٧/٢٩٠). (٣) زيادة من النسخة (أ).

(٤) في النسخة (ب): «نقل». (٥) زيادة من النسخة (أ).

(٦) في النسخة (أ): «يزيد».

(٧) أخرجه أبو زيد عمر بن شَيْبَةَ الثُّمَيْرِيُّ فِي كِتَابِ: «أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ»:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.. فَذَكَرَهُ. كَذَا فِي «الرَّدِّ عَلَى الْإِخْتِلَافِ» (١٢٦). قُلْتُ: وَذَكَرَهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي «الْفَرْدَوْسِ» رَقْم (٥١٥٢).

قُلْتُ: هَؤُلَاءِ الْأَبْنَاءُ - وَهَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، أَفْتَهُ أَخُو سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ مَتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ. وَأَخُوهُ سَعْدُ بْنُ الْحَدِيثِ. وَقَدْ

الديلمى مرفوعاً: «هذا مسجدى وما زيدَ فهو منه»، وفي سنن عبد الله بن سفيان المقبرى، وهو واو. وأخرج الديلمى أيضاً حديثاً آخر في معناه إلا أنه حديثٌ معضّل. وأخرج ابن أبي شيبة (عن ابن عمر<sup>(١)</sup>) قال: «زادَ عمرُ في المسجد من شايئِهِ ثم قال: لو زدنا فيه حتى يبلغَ الجبنة كان<sup>(٢)</sup>» مسجدَ رسولِ الله ﷺ، وفيه عبد العزيز بن عمران المدني متروك<sup>(٣)</sup>، ولا يخفى عدمُ نهوضِ هذه الآثار، إذ المرفوعُ معضّلٌ وغيره كلامٌ صحابي<sup>(٤)</sup>. ثم هل تعمُّ هذه المضاعفةُ الفرض والنفل

= أشار إلى تضعيف الحديث ابن التيجاني في «تاريخ المدينة» المسنن بـ «الدور الثمينة» ص ٣٧٠ بقوله: «روي عن أبي هريرة أنه قال...»، فذكره. والظاهر أن أصل الحديث موقوف. رفعه هذا المتهم، فقد رواه عمر بن شبة من طريقين مرسلين عن عمر قال: «فلو بُدِّعَ مسجدُ النبي ﷺ إلى ذي الحليفة لكان منه». هذا لفظه في الطريق الأولى. ولفظه في الطريق الأخرى: «لو زدنا فيه حتى بلغَ الجبنة كان مسجدَ رسولِ الله ﷺ، وجاءه الله بعامره». وخلاصة القول: أن الحديث ضعيف جداً.

• وأخرج ابن التيجاني في «تاريخ المدينة» (٣٦٩) من طريق محمد بن الحسن بن زبالة: حدثني محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن مصعب بن ثابت عن مسلم بن غياث: أن النبي ﷺ قال يوماً وهو في مصلاً: «لو زدنا في مسجدنا، وأشار بيده إلى القبلة». فلما توفي ﷺ وولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «إن رسول الله ﷺ قال: (فذكره)، فأجلسوا رجلاً في موضع مصلى النبي ﷺ، ثم رفعوا يد الرجل وخفّفوها حتى رأوا أن ذلك نحو ما رأوا النبي ﷺ رفع يده ثم مدّ. ووضعوا طرفه بيد الرجل ثم مدّوه، فلم يزالوا يقدّمونه ويؤخّرونه حتى رأوا أن ذلك شبيه بما أشار رسول الله ﷺ من الزيادة، فقدم عمر القبلة، فكان موضع جدار عمر في موضع عيدان المقصورة. قلت: أي الألباني - وهذا سند واه جداً. ابن زبالة اتهموه بالكذب كما في «التقريب»، وقال ابن حبان (٢٧١/٢): «كان ممن يسرق الحديث، ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم».

وخلاصة القول: أن الحديث ضعيف جداً.

انظر: «الضعيفة» للألباني (٤٠٢/٢ - ٤٠٤ رقم ٩٧٣ و ٩٧٤).

(١) في النسخة (أ): «عن ابن أبي عمرة». (٢) في النسخة (أ): «الكان».

(٣) انظر: «الميزان» (٦٣٢/٢ - ٦٣٣ رقم ٥١١٩)، فقد قال البخاري: لا يكتب حديثه، وقال النسائي وغيره: متروك، وقال يحيى: ليس بقة...

(٤) وهذه الآثار عن الصحابة لم تتوفر فيها شروط الصحة أو الحسن.

أَوْ تُحْصَى بِالْأُولَى؟ قَالَ النَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup> كَثَلَهُ: إِنَّهَا تُعْتَمِدُهَا وَخَالَفَهُ الطَّحَاوِيُّ وَالْمَالِكِيُّ مُسْتَلِينَ بِحَدِيثٍ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ<sup>(٣)</sup> كَثَلَهُ: يُمْكِنُ بَقَاءُ حَدِيثٍ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ عَلَى عَمَمِهِ فَتَكُونُ النَّافِلَةُ فِي بَيْتِهِ فِي مَكَّةَ أَوِ الْمَدِينَةِ تَضَاعَفَتْ عَلَى صَلَاتِهَا فِي الْبَيْتِ بِغَيْرِهِمَا وَكَذَا فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ مُطْلَقاً.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَضَاعِفَةِ فِي الْمَسْجِدِ لَا فِي الْبُيُوتِ فِي الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ، إِذْ لَمْ تَرُدْ فِيهِمَا الْمَضَاعِفَةُ بَلْ فِي مَسْجِدَيْهِمَا. وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ لَوْ غَيْرُهُ<sup>(٤)</sup>: إِنَّهَا تَضَاعَفَتْ النَّافِلَةُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ، وَصَلَاتُهَا فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ.

قُلْتُ: يَدُلُّ لِأَفْضَلِيَةِ النَّافِلَةِ فِي الْبُيُوتِ مُطْلَقاً مُحَافَظَتُهُ ﷺ عَلَى صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي بَيْتِهِ، وَمَا كَانَ يَخْرُجُ إِلَى مَسْجِدِهِ إِلَّا لِأَدَاءِ الْفَرَائِضِ مَعَ قَرَبِ بَيْتِهِ مِنْ مَسْجِدِهِ، ثُمَّ هَذَا التَّضْعِيفُ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ، بَلْ قَالَ الْغَزَالِيُّ كَثَلَهُ: كُلُّ عَمَلٍ فِي الْمَدِينَةِ بِالْبَيْتِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٥)</sup> عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً: «الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَالْجُمُعَةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ جُمُعَةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَشَهْرُ رَمَضَانَ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ شَهْرِ رَمَضَانَ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ لِلطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ عَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ.



(١) فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٦٤/٩).

(٢) وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٨ - الْبُخَارِ)، وَمُسْلِمٌ (٧٨١) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

(٣) فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٦٨/٣).

(٤) زِيَادَةٌ مِنَ النُّسَخَةِ (ب).

(٥) عَزَاؤُهُ إِلَيْهِ الزَّيْدِيُّ فِي «إِتِّحَافِ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ» (٤٨٢/٤).

## [الباب السادس]

## باب الفوات والإحصار

الحصر: المنع، قاله أكثر أئمة اللغة، والإحصار: من الذي يكون بالمرضى والمعجز والخوف ونحوها؛ [فإذا]<sup>(١)</sup> كان بالعدو قيل له الحصر، وقيل: هما بمعنى واحد.

## ماذا يصنع المحصر

٧٣٣/١ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدْ أَحْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحُلِقَ رَأْسُهُ، وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَتَحَرَّ هَذِيئَهُ، حَتَّى اغْتَمَرَ عَامًا قَائِلًا: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>. [صحيح]

(عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدْ أَحْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحُلِقَ وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَتَحَرَّ هَذِيئَهُ، حَتَّى اغْتَمَرَ عَامًا قَائِلًا. رواه البخاري)، اختلف العلماء بماذا يكون الإحصار، فقال الأكثر: يكون من كل حابس يحبس الحاج من عدو ومرضى وغير ذلك، حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لُدِعَ بأنه محصر، وإليه ذهب طوائف من العلماء، منهم الهاديون، والحنفية. وقالوا: إنه يكون بالمرضى، [والكسر]<sup>(٣)</sup>، والخوف، وهذه منصوح عليها. ويقاس عليها سائر الأعذار المانعة، ويدل عليه عموم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أُحْصِرْتُمْ<sup>(٤)</sup>﴾ الآية، وإن كان سبب نزولها إحصار النبي ﷺ بالعدو فالعالم لا يقصر على سببه، وفيه ثلاثة أقوال أخر.

أحدها: أنه خاص به ﷺ، وأنه لا حصر بعده.

(١) في النسخة (ب): «إذا».

(٢) في «صحيحه» (١٨٠٩).

(٣) في النسخة (ب): «والكبر».

(٤) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

والثاني: أنه خاصٌ بمثل ما اتفق له ﷺ فلا يُلْحَقُ بِهِ إِلَّا مَنْ أَحْصَرَهُ عَدُوٌّ كَافِرٌ.

الثالث: أنَّ الإحصارَ لا يكونُ إلا بالعدوِّ كافرًا كان أو باغيًا، والقولُ المصدَّرُ هو أقوى الأقوال، وليس في غيره من الأقوالِ إِلَّا آثارٌ وفتاوى للصحابية. هذا وقد تقدَّم حديثُ البخاري، وأنه ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلُقَ وذلك في قصة الحديبية. قالوا: وحديثُ ابنِ عباسٍ هذا لا يقتضي الترتيبَ كما عرفت، ولم يقصده ابنُ عباسٍ إلَّما قصَدَ وَصَفَ ما وقعَ مِنْ غيرِ نظرٍ إلى ترتيب. وقوله: «ونحَرَ هديَّه» هو إخبارٌ بأنه كَانَ معه ﷺ هديَّ نَحْرَهَ هنالك، ولا يدلُّ كلامُه على إيجابه.

وقد اختلف العلماء في وجوبِ الهدي على المحصر، فذهب الأكثر إلى وجوبه، وخالف مالكٌ فقال: لا يجبُ والحقُّ معه، فإنه لم يكن مع كلِّ المحصرين هديٌّ، وهذا الهديُّ الذي كَانَ معه ﷺ ساقه من المدينة متقللاً به، وهو الذي أَرَادَهُ اللَّهُ تعالى بقوله: ﴿وَالَّذِينَ مَكَوْنَا أَن يَبْلُغَ عِلْمَهُ﴾<sup>(١)</sup> والآية لا تدلُّ على الإيجابِ أعني قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَخْبِرْتُمْ مَا اسْتَشَرْتُمْ مِنَ الْقَتْلِ﴾<sup>(٢)</sup>، وحققناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهار<sup>(٣)</sup>. وقوله: «حتى اعتمرَ عاماً قابلاً»، قيل: إنه يدلُّ على إيجابِ القضاء على مَنْ أَحْصَرَ، والمرادُ مَنْ أَخْبَرَ عن الفعل، وأما مَنْ أَحْصَرَ عَنْ وَاجِبِهِ مِنْ حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ فلا كلامَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِثْبَانُ بِالْوَاجِبِ إِنْ مُنِعَ مِنْ أَدَائِهِ، والحقُّ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِي كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى إيجابِ القضاء، فإنَّ ظاهراً ما فيه أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ اعتمرَ عاماً قابلاً ولا كلامَ أَنَّهُ اعتمرَ في عامِ القضاء، ولكنَّها عمرةٌ أُخْرَى ليست قضاءً عن عمرة الحديبية.

أخرج مالكٌ بلاغاً<sup>(٤)</sup>: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَدِيبَةِ، فَنَحَرُوا الْهَدْيَ، وَحَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ»، ثُمَّ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ وَلَا مَعْنٍ كَانَ مَعَهُ يَقْضُونَ شَيْئاً، وَلَا أَنَّ يَعُودُوا لَشَيْءٍ، وَقَالَ الشافعي: فحيثُ أَخْبَرَ دَبَّحَ وَحَلَّ وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَذْكُرْ قِضَاءً، ثُمَّ قَالَ:

(١) سورة الفتح: الآية ٢٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٣) (٦٥٧/٢) رقم التعليقة (٣).

(٤) في الموطأ (١/٣٦٠).



لأننا علمنا من تواطؤ أحاديثهم أنه كَانَ مَعَهُ ﷺ في عامِ الحديبية رجالٌ معروفون، ثُمَّ اعتمرُوا عمرةَ القضاء، فَتَخَلَّفَ بعضهم في المدينة من غيرِ ضرورةٍ في نفس ولا مالٍ، ولو لزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلَّفُوا عنه، وقال: إنما سُمِّيتِ عمرةُ القضاء والفضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين قريش، لا على أنه واجبٌ قضاء تلك العمرة. وقول ابن عباس: «ونحرَ هديته»، اختلف العلماء هل نحره يوم الحديبية في الحلِّ أو في الحرم؟ وظاهرُ قوله تعالى: ﴿وَالْقَدَى مَكُونًا أَنْ يَبْلُغَ حِمْلَهُ﴾<sup>(١)</sup> أنهم نَحَرُوهُ في الحلِّ، وفي محلِّ نحرِ الهدى للمحصَرِّ أقوالٌ:

الأول: للجمهور، أنه يذبحُ هديه حيث يحلُّ في حلٍّ أو حَرَمٍ.

الثاني: للهادوية والحنفية، أنه لا ينحره إلا في الحرم.

الثالث: لابن عباس وجماعة، أنه إِنْ كَانَ يَسْتَطِيعُ البعثُ به إلى الحرمِ وجبَ عليه، ولا يحلُّ حتَّى ينحرَ في محله، وإن كَانَ لا يَسْتَطِيعُ البعثُ به إلى الحرمِ نحره في محلِّ إحصاره. وقيلَ إنه نحره في طرفِ الحديبية وهو من الحرم، والأولُّ أظهر.

### الاشتراط في الحج

٢/ ٧٣٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَنَا شَاكِيَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُجِّي وَاشْرُطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتِي»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. [صحيح]

(وعَنْ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ)، بِضَمِّ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، ثُمَّ مَوْحِدَةً مُخَفَّفَةً (يَبْنِي الزُّبَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) بِنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ منافٍ بِنْتِ عُمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تَزَوَّجَهَا الْمُقَدَّادُ بْنُ عَمْرِو فَوَلَدَتْ لَهُ عَبْدَ اللَّهِ وَكَرِيمَةً، رَوَى عَنْهَا

(١) سورة الفتح: الآية ٢٥.

(٢) البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).

قلت: وأخرجه أحمد (١٦٤/٦)، (٢٠٢)، والنسائي (٦٨/٥)، وابن الجارود في «المتقى» رقم (٤٢٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٤) رقم (٨٣٣، ٨٣٤)، والبيهقي (٢١١/٥)، والبنوادي رقم (٢٠٠٠)، وابن خزيمة (١٦٤/٤)، وابن حبان (٩٧٣) - موارد، والدارقطني (٢١٩/٢) وغيرهم من طرق...

ابن عباس، وعائشة وغيرهما، قاله ابن الأثير في الجامع الكبير (فقلت: يا رسول الله، إني أريد الحج وأنا شاكية، فقال النبي ﷺ: حُجِّي واشترطي أن محلي حيث حبستني. متفق عليه). فيه دليل على أن المحرم إذا اشترط في إحرامه ثم عرض له المرض، فإن له أن يتحلل، وإليه ذهب طائفة من الصحابة والتابعين، ومن أئمة المذاهب أحمد وإسحاق، وهو الصحيح من مذهب الشافعي، ومن قال إن عذر الإحصار يدخل فيه المرض قال: يصير المريض محصراً له حكمه. وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير مُحَصَّراً بل يحل حيث حصره المرض، ولا يلزمه ما يلزم المحصر من هدي ولا غيره.

وقال طائفة من الفقهاء: إنه لا يصح الاشتراط ولا حكم له، قالوا: وحديث شبيعة قصة عين موقوفة [مَرْجُوحَةً<sup>(١)</sup>]، أو منسوخة، أو أن الحديث ضعيف، وكل ذلك مردود؛ إذ الأصل عدم الخصوصية، وعدم النسخ. والحديث ثابت في الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وسائر كتب الحديث<sup>(٢)</sup> المعتمدة من طرق متعددة، بأسانيد كثيرة، عن جماعة من الصحابة. ودل مفهوم الحديث أن من لم يشترط في إحرامه فليس له التحلل، ويصير مُحَصَّراً له حكم المحصر على ما هو الصواب على أن الإحصار يكون بغير العذر.

### ماذا يعمل من قام به مانع من الاستمرار في الحج

٣/ ٧٣٥ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَبِرَ، أَوْ عَرَجَ، فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ»، قَالَ عِكْرَمَةُ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَا: صَدَقَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>. [صحيح]

(١) زيادة من النسخة (ب).

(٢) تقدم أنفاً تخريجه: وفي الباب حديث ابن عباس، أخرجه مسلم (١٢٠٨)، وأبو داود (١٧٧٦)، والترمذي (٩٤١)، والنسائي رقم (٢٧٦٥).

(٣) أبو داود (١٨٦٢)، والترمذي (٩٤٠)، والنسائي (١٩٨/٥ - ١٩٩)، وابن ماجه (٣٠٧٧)، وأحمد (٤٥٠/٣).

(وعن عكرمة) هو أبو عبد الله عكرمة مولى عبد الله بن عباس أصله من البربر،  
سمع من ابن عباس، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي سعيد وغيرهم، ونُسب إليه أنه يرى  
رأي الخوارج. وقد أطال المصنف في ترجمته في مقدمة الفتح<sup>(١)</sup>، وأطال الذهبي فيه  
في الميزان<sup>(٢)</sup>، والأكثرون على أطراحه وعدم قبوله، (عن الحجاج بن عمرو) بن أبي  
غَزِيَّة بفتح الغين المعجمة، وكسر الزاي، وتشديد المشاؤ التحنية (الانصاري رحمه الله)  
المازني نسبة إلى جدّه مازن بن النجار، قال البخاري<sup>(٣)</sup>: له صحبة رَوَى عنه حديثين  
هَذَا أَحَدُهُمَا، (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كُفِرَ مِنْغِرٌ صِغَةً (أو غَرَجَ) بفتح المهملة  
وكسر الراء وهو محرّم لقوله: (فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ الْبَلِّ) إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَتَى  
بِالْفَرِضَةِ (قَالَ عُكْرَمَةُ: فَسَلَّتُ بِنَ عِبَاسٍ وَلِأَبِي هُرَيْرَةَ رحمهما الله عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: صَدَقَ) فِي  
إِخْبَارِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ). والحديث دليل على أَنَّ مَنْ  
أَحْرَمَ فَأَصَابَهُ مَانِعٌ مِنْ مَرْضٍ مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ أَوْ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ بِمَجْرَدِ حَصُولِ ذَلِكَ الْمَانِعِ  
يَصِيرُ حَلَالًا، [وَأَنْ لَمْ يَشْتَرَطْ وَلَا يَصِيرُ مُحْضَرًا، والمراد بقوله: (فقد حلّ)، أي:  
أبِيعَ لَهُ ذَلِكَ، وصار حلالًا]<sup>(٤)</sup>؛ فأفادت الثلاثة الأحاديث أَنَّ المحرّم يخرج عن  
[إحرامه]<sup>(٥)</sup> بأحد ثلاثة أمور، إما بالإحصار بأي مانع كان، أو بالاشتراط، أو  
بحصول ما ذكر من حادث كسر أو عَرَجَ، وهذا فيمن أُخْصِرَ وفاته [الحج]<sup>(٦)</sup>، وأما

= قلت: وأخرجه الدارمي (٦١)، والحاكم (٤٨٢/١ - ٤٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٤ رقم ٣٢١١).

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي.

قلت: في إسناده يحيى بن أبي كثير وهو ثقة لكنه يذلس ويرسل. ولكن للحديث شاهد، فهو به صحيح، والله أعلم.

(١) المسماة: ههذي الساري مقدمة فتح الباري (ص ٤٢٥ - ٤٣٠).

(٢) (٣/ ٩٣ - ٩٧ رقم ٥٧١٦).

وانظر: «التقريب» (٣٠/ ٢)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٣٤ - ٢٤٢)، والكاشف (٢/ ٢٤١)، و«التاريخ الكبير» (٧/ ٤٩) ورجال صحيح البخاري (٢/ ٨٣٣ رقم ٩٢٢).

(٣) في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٧٠ رقم ٢٨٠٦).

(٤) زيادة من النسخة (أ).

(٥) في النسخة (ب): «إحراماً».

(٦) زيادة من النسخة (ب).

مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ لِغَيْرِ إِحْصَارٍ فَإِنَّهُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِهِ؛ فَذَهَبَ الْهَادِيَةُ وَأَخْرَوْنَ إِلَى أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِإِحْرَامِهِ الَّذِي أَحْرَمَهُ لِلْحَجِّ بِعَمْرَةٍ.

وعَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: «سَأَلْتُ عَمَرَ عَنْ فَاتِهِ الْحَجُّ وَقَدْ أَحْرَمَ بِهِ فَقَالَ: يَهْلُ بِعَمْرَةٍ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، ثُمَّ لَقِيتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ مِثْلَهُ،» أَخْرَجَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ: يَهْلُ بِعَمْرَةٍ وَيَسْتَأْنَفُ لَهَا إِحْرَامًا آخَرَ.

وَقَالَتِ الْهَادِيَةُ: وَيَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ لِفَوَاتِ الْحَجِّ. وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ؛ إِذْ يُشْرَعُ لَهُ التَّحَلُّلُ وَقَدْ تَحَلَّلَ بِعَمْرَةٍ، وَالْأَظْهَرُ مَا قَالُوهُ لَعَدِمَ الدَّلِيلُ عَلَى [الإِجَابِ]<sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَمَّ الْجُزْءُ الثَّانِي وَيَلِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْجُزْءُ الثَّالِثُ وَأَوَّلُهُ كِتَابُ الْيُوع.

[قال في الأم ما لفظه قال في الأم حاكياً عن الأم نجز النصف الأول من سبيل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام. قال مؤلفه قدس الله روحه في أعلى عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين: وكان الفراغ من تسويده صبيحة يوم الأحد الثاني من شهر جمادى الآخرة سنة اثنتين وستين ومائة وألف سنة؟ وكان الفراغ من هذا النصف نهار الثلاثاء لعله ٢٠ شهر محرم الحرام سنة ١٣١٧<sup>(٣)</sup>.

[نجز تحريراً النصف الأول من سبيل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام. قال مؤلفه قدس الله روحه في أعلى عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. وكان الفراغ من تسويده صبيحة يوم الأحد الثاني من شهر جمادى الآخرة سنة اثنتين وستين ومائة وألف سنة.

وكان الفراغ من تحرير هذه النسخة العظيمة نفع الله بها في يوم السبت بعد العصر لعله خامس وعشرون من جمادى الآخرة سنة ١٢٠٩ بقلم الفقير إلى الله تعالى علي بن محسن أحمد المعافى عفا الله عنهم، وذلك بعتابة القاضي الأجل

(١) في «السنن الكبرى» (١٧٥/٥).

(٢) في النسخة (أ): «إيجاب الدم».

(٣) زيادة من المخطوطة (أ).

عن الهدي محمد أحمد قاطن غفر الله لنا ولهم جميعاً، كل ذلك بحمد الله  
وتوقيه ومنه وعونه، فله الحمد حمداً كثيراً مباركاً فيه وصلى الله على سيدنا  
محمد وآله.

ورضي الله عن أصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. آمين<sup>(١)</sup>.

تم بحمد الله المجلد الرابع من  
«سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام»  
ولله الحمد والمنة  
ويليه المجلد الخامس  
وأوله [كتاب البيوع]  
الكتاب السابع



(١) زيادة من المخطوطة (ب).

| الموضوع   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| وقت ليلة القدر .....  | ١٥٢        |
| ماذا يقول من وافق ليلة القدر .....                          | ١٥٤        |
| يحرم شد الرحال لزيارة الصالحين لقصد التبرك .....            | ١٥٥        |
| <b>الكتاب السادس: كتاب الحج</b>                             |            |
| الباب الأول: [فضل العمرة وتكرارها] .....                    | ١٥٩        |
| حكم العمرة وأقوال العلماء في ذلك .....                      | ١٦١        |
| حجة من قال بوجوب العمرة .....                               | ١٦٣        |
| حج الصبي .....  | ١٦٦        |
| الحج عن الغير وما قيل فيه .....                             | ١٦٨        |
| حج الصبي والعبد .....                                       | ١٧١        |
| تحريم الخلوة بالأجنبية وسفرها من غير محرم .....             | ١٧٢        |
| يبدأ أولاً بالحج عن نفسه .....                              | ١٧٥        |
| يجب الحج مرة واحدة في العمر .....                           | ١٧٧        |
| [الباب الثاني] باب المواقيت .....                           | ١٧٩        |
| مواقيت الحج .....   | ١٧٩        |
| الباب الثالث: باب وجوه الإحرام وصفته .....                  | ١٨٦        |
| الإحرام بأنواع الحج الثلاثة .....                           | ١٨٦        |
| الباب الرابع: باب الإحرام وما يتعلق به .....                | ١٨٩        |
| الإحرام الدخول في أحد التسكين والتشاغل بأعماله بالنية ..... | ١٨٩        |
| رفع الصوت بالتلبية .....                                    | ١٩٢        |
| الاغتسال والتطيب للإحرام .....                              | ١٩٣        |
| ما يليه المحرم .....  | ١٩٤        |
| تعطى رسول الله ﷺ لإحرامه ولحله .....                        | ١٩٦        |
| تحريم العقد على المحرم لنفسه ولغيره وتحريم الخطية .....     | ١٩٧        |
| حل صيد الحلال للمُحرمين .....                               | ١٩٩        |
| لا يحل لحم الصيد للمُحرم .....                              | ٢٠١        |
| قتل الفواسق الخمس في الحرم .....                            | ٢٠٣        |
| جواز الحجامة للمُحرم .....                                  | ٢٠٦        |
| حرمة مكة .....  | ٢٠٨        |

| الموضوع  | رقم الصفحة |
|--|------------|
| يحرم من المدينة ما يحرم من مكة .....                           | ٢١١        |
| [الباب الخامس] باب صفة الحج ودخول مكة .....                    | ٢١٣        |
| يستحب الدعاء عند الانتهاء من كل تلبية .....                    | ٢٢٢        |
| منى كلها منحر، وعرفة وجمع كلها موقف .....                      | ٢٢٣        |
| الاغتسال لدخول مكة .....                                       | ٢٢٥        |
| أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يرملوا ثلاثة أشواط في الطواف .....   | ٢٢٧        |
| تقبيل الحجر سنة واتباع .....                                   | ٢٢٩        |
| استلام الحجر بألة إذا تعذر باليد وتقبيلها .....                | ٢٣٠        |
| الاضطباع في الطواف .....                                       | ٢٣١        |
| من كبر مكان التلبية فلا يأمن عليه .....                        | ٢٣٢        |
| جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر بعذر .....                      | ٢٣٣        |
| الوقوف بالمزدلفة وقبلها الوقوف بعرفة .....                     | ٢٣٦        |
| وقت الإفاضة من مزدلفة .....                                    | ٢٣٨        |
| استمرار التلبية حتى رمي الجمرة .....                           | ٢٣٨        |
| هيئة الوقوف ليرمي الجمرة وعدد حصياتها .....                    | ٢٣٩        |
| وقت رمي الجمار الثلاث بعد زوال الشمس .....                     | ٢٤٠        |
| هيئة الوقوف ليرمي الجمرة وعدد حصياتها والدعاء عندها .....      | ٢٤٠        |
| الحلق أفضل من التقصير .....                                    | ٢٤١        |
| تقديم الحلق أو الرمي على النحر .....                           | ٢٤٣        |
| تقديم النحر على الحلق .....                                    | ٢٤٥        |
| رمي جمره العقبة والحلق يحل كل محرم على المحرم إلا النساء ..... | ٢٤٦        |
| على النساء التقصير وليس الحلق .....                            | ٢٤٦        |
| المبيت بمنى ليالي النحر واجب إلا لعذر .....                    | ٢٤٧        |
| خطبة يوم النحر من غير صلاة عيد .....                           | ٢٤٩        |
| يكفي القارن طواف وسعي واحد لحجه وعمرته .....                   | ٢٥٠        |
| لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه .....                           | ٢٥٢        |
| هل النزول بالمحصب من النسك .....                               | ٢٥٢        |
| الأمر بطواف الوداع .....                                       | ٢٥٣        |
| مضاعفة الثواب على الصلاة في المساجد الثلاث .....               | ٢٥٤        |
| [الباب السادس: باب القوات والإحصار] .....                      | ٢٥٩        |

| الموضوع   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| ماذا يصنع المحضر .....                              | ٢٥٩        |
| الاشتراط في الحج .....                              | ٢٦١        |
| ماذا يعمل من قام به مانع من الاستمرار في الحج ..... | ٢٦٢        |
| فهرس الأعلام .....                                  | ٢٦٦        |
| فهرس الموضوعات .....                                | ٢٦٧        |